التبادل وجواز الأحكام

نظرة دلالية

النواسخ نموذجا

دكتور

أبو زيد إبراهيم شحاتة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

أحمد من بيده الأمر ، وله الأمر ، وإليه يرجع الأمر كله ، وهو على كل شئ قدير. والصلاة والسلام على البشير النذير الداعي إلى الحق بالسراج المنير، دعوة تدوم ولا تزول إلى (يوم تبدل الأرض غير الأرض والسماوات)

وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الحشر والنشور .

وبعد

فالذي بعد تلك المقدمة مكتوب عنوانه : التبادل وجواز الأحكام

والتبادل لمحة كونية بين طبيعة الأشياء ، ومنها اللغة والكلام ، إذ هو فيهما ظاهرة لغوية في عمومها، نحوية في خصوصها ، مسوغ لها مبدأ الاتساع في الكلام .

وليست ظاهرة التبادل مختصة باللفظ وحده – مفردا – ، إنما تدخله صوتا ، والتركيب نحوا وصرفا ، وعليها يجوز كثير من الأحكام .

فيجوز للمتكلم أن يتعدى الرأى إلى غيره ، والوجه إلى نظيره ، واضعا أوجه الكلام في مظانها ، معللا بما علل به النحاة ما دامت القاعدة تشير إليه والقياس يبيحه .

وقد جاء أثر تلك الظاهرة مبثوثا في كتب النحو مقررا ما أجازه اللغويون والنحاة مبيحا ما أباحه القياس ، فيحق للمتكلم أن يقيس عليه مجيزاً ما أجازوه ، واقفا عندما منعوه .

فله أن يبادل بين مواقع الكلام في تركيبه – تقديما وتأخيرا ، كما له من مبادلة بين أوجه الإعراب – رفعا ونصبا وجرا وجزما – في كل تركيب على حدِّه منوطا بقاعدته .

ولا يظن أن هذا خروج عن حد المألوف من الكلام ، بل قد يكون العدول عن ذلك المألوف غرضا يرمي إليه المتكلم، وهدفا يريد التنبيه على معنى مراد منه ، أو اهتمام بأمر دون آخر ، فيذكر ما يجوز حذفه أو يترك ما يجوز ذكره إلى غير ذلك من دلالات مواقع الكلام ومرامي الألفاظ .

وقد يكون التبادل قائما على مبدأ التنظير الذي هو وجه من وجوه الكلام ، فينظر إلى الجملة من حيث ما يجوز في أركانها، وما تحمله تلك الأركان من أوجه إعرابية على طريق ما كانت عليه في الأصل قبل دخول عامل ينسخ أحكامها ، كما هو الحال في جملة المبتدأ والخبر وما يجوز فيهما ، وإعراب كليهما – رجوعا إلى الأصل وردا إلى ما كان عليه .

وقد يكون محتكما إلى الاعتداد بلغات العرب[1] وتعددها قائما على ما

---

(١) لغات العرب : هي مجموعة من الصفات اللغوية في بيئة خاصة يشترك فيها جميع أفراد تلك البيئة مختلفين عن غيرهم من أفراد البيئات الأخرى ، واصطلح على تسمية كل مجموعة من تلك الصفات باسم : اللغة أو اللهجة .
تلك اللغة أو اللهجة يكون لها أثر في تجويز الحكم والتبادل بينه وبين آخر اختصت به لغة قوم آخرين غير الذين تكلموا بالأولى ومن ذلك ما أجازه النحاة في إعمال بعض الأحرف والأدوات ، كما في (ما) وأخواتها حملا على (ليس) . أو نصب الجزأين بالأحرف الناسخة كما في (إن حراسنا أُسْدًا) أو إجراء القول مجرى الظن كما في لغة بني سليم .... وهكذا .

وضعه مقننو اللغة وحاكمو لسانها ، فبنيت على ذلك قاعدته كما هو بيّن في (ما) في لسان الحجاز وتميم – ولغات العرب حجة .

فالذي وضعه النحاة من قواعد تثبت حجية تلك اللغات ناتج عن استعمال العرب لها ، مثبت أن ما سنوه ليس افتعالا ، إنما هو نتيجة أوحت بها طبيعة اللغة ذاتها ، وأفضى إليها ما اسْتَقْرَوْه من مختلف أنماط الكلام ونماذجه جاءت بهما الفطرة السليمة لا كما أراد النحاة لها في التقعيد ، ولا تثريب عليهم فيما ذهبوا إليه ، فحمل الكلام على أوجهه سمة من سمات لغة بنيت على أصول صحيحة فصيحة جاء عليها ما اسْتَقْرَوْهُ منها .

وربما يكون ذلك الجواز راجعا إلى ما يحمله الكلام من الضرورة التي هي – في رأيي – مسوغ من مسوغات الجواز ، وإن لم تكن قانونا عاما يستند إليه فيما لا يجوز ، فقد يلجأ إليها الشاعر راكبا مركبا خشنا من أجل ما ينظمه أو تحكم به قافيته[1] .

هذا وقد كان لمبدأ الاهتمام والعناية أثره في ذلك التبادل الحكمي وجوازه، ونرى ذلك واضحا في الخروج على ترتيب أجزاء الجملة – تقديما

---

(١) حين تحدث النحاة عن الضرورة ، لم يكن حديثهم عنها إلا لجعلها مصدرا ثَرًّا من مصادر الجواز والاتساع في كثير من الأحكام ، كما أنها رجوع إلى أصل متروك أو تنبيه عليه . وربما لم تكن هناك ضرورة، إنما اختلاف رواية فالإنصاف (أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها ، وإن ثبت أن هناك روايات أخرى) فاختلاف الروايات قد جوز كثيرا من الأحكام ، كما سنرى في بيت الفرزدق : (أسكران كان ابن المراغة ..) . في ثنايا البحث .

وتأخيرا (كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم) .

فما أشرت إليه – سلفا – هو ما أردت توضيحه مفصلا في ثنايا البحث ما استطعت .

والله أسأل أن يرزقنا علم النبيين، وفهم الصديقين، وفلاح العارفين، إنه ولي ذلك. فهو القادر عليه وحده ، وهو دائما حسبنا .

وكتبه

أبو زيد إبراهيم شحاتة

كلية اللغة العربية بالزقازيق

مقدمة في تبادل التقديم والتأخير بين ركنى الجملة

التماسك في الجملة سمة دلالية ، يعرف بأنه علاقات المعنى الموجود في النص ، وعليه فالنصية تستمد من علاقات التماسك التي تحدث عندما يتوقف عنصر ما في الخطاب على آخر .

وإذا كان النحاة قد رسموا فكرة التماسك لأهمية المعنى ، فإنهم انطلقوا من فكرة الصنعة النحوية القائمة على الإعراب ونظرية العامل في بيان المواضع التي يشترط فيها الربط بين أجزاء الجملة – وقد نحوا في ذلك منحى معيارياً يدعو إلى الالتزام بالقواعد والضوابط التي صاغوها – دون عناية بأهمية التعلق بين أجزاء الكلام من الناحية الأسلوبية النصية ، كأن التقعيد هو هم النحاة الأوحد .

إن تركيب الجملة ليس صفة ثابتة فيها – رتبة أو وظيفة أو علامة إعرابية قد تتوفر في سياق وتتقدم في آخر . فذلك يختلف بحسب ما يترتب عليه من المعاني الدالة على نمط التركيب ، وهذا ما وضحه فرديناند دي سوسير في (أن الألفاظ تعقد فيما بينهما – حسب ترتيبها – ضروبا من العلاقات المبنية على الخاصية الخطية الطولية للسان ، وهذه العناصر تترتب واحدة تلو الأخرى في سلسلة الكلام .

ولذا أصبح من المقرر أن معنى الجملة ليس هو حاصل جميع معاني مفرداتها ، بل إن معناها يكون في التسلسل الذى يكون بين مفرداتها .

وعلى هذا ، فإن التقديم والتأخير – كأحد ظواهر الجملة – يعد واحداً من مظاهر الاتساع اللغوي ، ما دامت تتضح المعاني حين تظهرها العلامات والقرائن وهذا (لا يمكن أن يكون إلا في لغة لا يزال الإعراب فيها حيا ، ولا يزال يقوم مقام التربة ، ويتيح فيها حرية ملحوظة) وهذا الإعراب المفصل في هذه اللغة الشاعرة هو آية السليقة الفنية في التراكيب العربية المفيدة ، ولها بعد ذلك مزية تجعلها قابلة للتقديم والتأخير ؛ لأن علامات الإعراب تدل على معناها كيفما كان موقعها من الجملة .

ويمكن القول بأن تلك الظاهرة – التقديم والتأخير – مسموح بها في لغة لها ما يضبط حركة ألفاظها ووظائفها داخل التركيب ، سواء قدمت أو أخرت، وإن كانت على غير إطلاقها .

فإذا انتفى الإعراب اللفظي أو الظاهر أو انتفت القرنية وجب وضع كل ركن في موضعه الذي هو له – أو ما يسمى بوجوب الترتيب – وهذا يظهر في الجملة – بنوعيها – الاسمية والفعلية .

وهذا يفيد أن التقديم والتأخير يكون في العمد أكثر تغييرا منه في الفضلات – ولذا كان لها مواضع من حيث الوجوب والمنع ؛ لأن الفضلات تتغير مواقعها في التراكيب وفق مناسبات القول ، وحاجة مقتضى الكلام العربى الصحيح .

وكذلك يفيد أن التقديم والتأخير لا يكون إلا مع وضوح المعنى – والرتبة محفوظة – حيث يصح الاحتمال ويسوغ التأويل .

فالمتبدأ والخبر مثلاً – وكذا العمد في جملها – يتميزان بنوع من الحرية، فيسمح التركيب العربي بتقديم الخبر ، وتأخير المبتدأ ما لم يؤد ذلك إلى لبس ووجدت قرينة ، فإن تساويا – تعريفاً أو تنكيراً – ولا قرينة تميز بينهما ، وجب أن يكون كل في موضعه ، فإن وجدت القرنية – لفظية كانت أو معنوية – انتفى اللبس كما في (رجل صالح حاضر) و(أبو يوسف أبو حنيفة) فوصف النكرة في الأولى والتشبيه الحقيقي في الثانية أجازا أن يَحُل كل من المبتدأ والخبر محل بعضهما .

فإذا دخلت عليهما النواسخ جاز فيهما – من تبادل المواقع تقديماً وتأخيراً – ما جاز قبل دخولها .

إذن ، فالعنصر الدلالي يقوم عند فقدان ما يميز الوظائف النحوية بعضها من بعض مما يتيح لها حرية التربة ، فتقدم من تأخير ، أو تؤخر من تقديم.

العوامل النواسخ

أقول:- إن العوامل فى صناعة النحو ليست عوامل في الحقيقة ، إنما هي أدلة على المعاني المختلفة ، ولذا قرر النحاة القواعد العامة التي تتحكم في التقديم والتأخير جوازاً ووجوباً ومنعاً .

١- فالعامل حقه أن يكون قبل المعمول [١] ، ولذا كان أصله التقديم [٢] .

٢- رتبة العامل التقدم على المعمول [٣] ، ويجوز تقدم المعمول حيث يتقدم العامل [٤] .

٣- تقدم العامل إعلان بأن ذلك بموجب هذا الأصل [٥] .

كان وأخواتها ، وتبادل المواقع بين أركان جملتها

يتمحور ترتيب معمولاتها على تصور شبهها بالأفعال التامة ، وتصرفها تصرف تلك الأفعال ، فجملة (كان زيد قائماً) تشبه جملة (ضرب زيد عمرا) ومن هنا حاز تقديم المنصوب على المرفوع في قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٦] [٧] كما جاز تقديم المفعول على الفاعل في

---

(١) الحلل فى شرح أبيات الجمل / ١٤٩ .

(٢) الإيضاح / ٢٠٩ .

(٣) الإيضاح / ١٥١ .

(٤) ابن يعيش ١١٤/٧ وراجع . البسيط ٥٧٩/١ .

(٥) الأصول ٣٤٥/١ وراجع : البغداديات / ٢٧٤ .

(٦) سورة الروم : من الآية رقم / ٤٧.

(٧) ويجوز الوقف على (حقا) فيكون جملتان ، وعليه فاسم (كان) في الجملة الأولى ضمير مفهوم من المصدر (حقا) يعود عليه . و(علينا نصر المؤمنين) مبتدأ مؤخر وخبر مقدم.

(ضرب عمرا زيد) . وكذلك جاز تقديم المنصوب على (كان) نفسها ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾ [1] وإنما جاز تقدم المعمول في الآية حيث جاز تقدم العامل [2] .

ويجوز تقديم أخبارها على أسمائها ، من حيث كون أخبارها مشبهة بالمفاعيل ، وأسمائها مشبهة بالفاعلين ، والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل ، فكذلك ما كان مشبهاً به [3] .

إن جواز التقديم والتأخير أمر تقديرى ، يرجع في أغلب أحواله لتفسير الكلام بما يتماشى مع المنطق العام – وهو الرد إلى أصل الوضع – بشرط وضوح المعنى ، وحيث تكون الرتبة محفوظة ، حيث يصح تأويل ما قدم وأخر بتقدير المعنى [4] ، فالكلمة قد تكون متقدمة في التقدير أو متأخرة. ولذا ، فقد أجمع النحاة على جواز تقديم خبر (كان) على اسمها في مثل (كان قائما زيد) ؛ لأنه وإن كان قدم فيه ضمير الاسم على ظاهره ، إلا أنه لما كان في تقدير التأخير لم يمنع من ذلك تقدير الضمير ، ولو فقد هذا التقدير من التقديم والتأخير لما جاز تقدير الضمير ، وقد شبهوا (كان زيد قائماً) بـ (ضرب زيد عمرا) وكما جاز تقديم المفعول هناك جاز تقديم الخبر هنا .

---

(١) من الآية رقم / ١٧٧من سورة الأعراف .

(٢) وإنما جاز ذلك في (كان) لأنها متصرفة ، كما أن الأفعال التامة كذلك . راجع : أسرار العربية / ١٣٨ .

(٣) أسرار العربية / ١٣٨ .

(٤) نظرية النحو العربى – فهاد الموسى / ٧٦ – ٧٩ .

فقد لجأ النحويون هنا إلى التقدير فى جواز التقديم والتأخير ضبطا للعلاقة بين ظاهر الكلام والأصول التي تنتظم بنيته عندهم ، إذ التقدير هدفه – زيادة على وضوح المعنى بالإعراب – تركيب الجملة ، وغايته تفسير هذا التركيب وعلاقته بالمعنى الذي يساعد على استكشاف الأسس العرفية التي تبنى عليها نظرة النحاة إلى اللغة [١] .

عود إلى تقديم الخبر في هذا الباب : –

إذا كان خبر الفعل الناسخ هنا جملة فإما أن تكون الجملة اسمية وإما أن تكون فعلية ، فإن كانت اسمية .

فقد أجاز ابن مالك تقديم الخبر على الاسم ، كما أجاز تقديمه على الفعل والاسم معاً ، فأجاز (كان أبوه قائم زيد) و(أبوه قائم كان زيد) [٢] حملا على ما سمع في المبتدأ وقد أجاز الكسائى ذلك مع الخبر المفرد في مثل (قائماً كان زيد) على أن في (كان) ضمير الأمر والشأن ، فيكون (قائماً) خبراً مقدماً وقد رفع الظاهر ، فـ (زيد) مرفوع به [٣] .

وأجاز ذلك الفراء أيضاً ، وإن اختلف التأويل عنده ، حيث جعل (قائماً) خلفاً لموصوف ويكون هناك حينئذ ضمير يعود على الموصوف ، فتقول (قائماً كان زيد) و(كان قائماً زيد) على تقدير (رجلا قائماً) . وبمثل ذلك قال

---

(١) التقدير وظاهرة اللفظ – داود عبده / ١٤ .

(٢) ومنع ذلك ابن السراج وقوم من النحاة كما في الأصول (١٠١/١ وراجع : شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٥/١ وشرح التسهيل لناظر الجيش ١١٢٧/٣ .

(٣) راجع : شرح الجمل ٣٩٤/١ .

ابن عصفور بشرط خصوصية الصفة ، فإن كانت عامة لم يجز[1] .

وإن كان الخبر جملة فعلية ، جاء بين أحوال ثلاثة .

١- جملة فعلية مضارعيه في مثل (كان زيد يضرب أخاه) وهو الأكثر والأحسن .

٢- جملة فعلية ماضويه ، وهذا فى (ليس) باتفاق ، إجراء لها مجرى ما حكى سيبويه : (ليس خلق الله مثله) . ومنع الكوفيون ذلك في غيرها ما لم يكن على إضمار (قد) .

وأجاز البصريون مجيئه بغير (قد) ؛ لاختلاف المعنى بين الفعلين في الجملتين – فإذا قلت : (أصبح زيد قام) و(أمسى زيد خرج) كان المعنى فيهما غيره في (زيد قام) و(زيد خرج) ؛ لأن قام وخرج لا يعطيان أكثر من المضي ، و(أصبح) و(أمسى) يعطيان مع المضي أن ذلك فى مساء وصباح ، فأفادت – مع ذلك – التأكيد وهو كثير في كلام العرب ، فمنه قول الشاعر :

وكنا حسبناهم فوارس كَهْمَسٍ ∴ حَيَوْا بعدما ماتوا من الدهر أعصرا[2]

---

(١) السابق ٣٩٥/١ .

(٢) البيت أنشده سيبويه في الكتاب ٣٨٧/٢ لمودود العنبري . وقيل : هو لأبي حزابة الوليد بن حنيفة كما فى اللسان ١٣ / ١٢٨ . ورد في الأغاني ١٥٦/١٩ والمقتضب ١٨٢/١ والأصول ٥٥٠/٢ .
و(كهمس) اسم ، وهو أبو حي من العرب ، وهو كهمس بن طلق الصريمي ، وكان من جملة الخوارج مع بلال بن مرداس وحين وقعت الخوارج بأسلم بن زرعة الكلابي ، فقتلت قطعة من أصحابه، وانهزم إلى البصرة قال مودود هذا الشعر في =

وكذلك قول زهير :

وكـان طـوى كشـحا علـى مسـتكنة ∴ فلا هو أبداها ولم يَـتَجَمْجَم [1]

ومن النثر ، ما رواه الكسائي عـن بعـض العـرب (فأصـبحت نظـرت إلى ذات التنانير) [2] ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِنكَانَ قَمِيصُهُۥقُدَّ مِن دُبُرٍ ﴾ [3] على أن (قُدَّ) خبر كان [4] .

كان كائنا زيد قائماً

يرى الكسائى والفراء جواز تقديم الخبر في المثال – وإن كان هنـاك فـرق بين نظرتهما إلى العامل ، إذ المثال مركب من جملـتين عنـد الكسـائي أمـا عنـد الفراء فجملة واحدة .

= قوم من بنى تميم فيهم شدة ، شبههم في شدتهم بالخوارج الـذين كـان فـيهم كهمس بن طلق .

(١) البيت في شرح الديوان / ٢٢ ورد في شرح القصائد السـبع / ٢٧٥ وشـرح مشكلات الحماسة / ٢٣٨ والخزانة ٧٥/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨١/١ و(الكشح) ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف وهو من لدن السـرة إلى المـتن . و(جمجم الرجل وتجمجم) إذا لم يبين كلامه . ومعنى : وكان طوى كشحا : أي : عزم على أمر واستمرت عزيمته ، وقال : طوى كشحه ، إذا أعرض عنه ، وطوى كشحه عن الأمر إذا أضمره وستره . راجع اللسان ٢٠٥/٣، ٧٠/١٣ .

(٢) ذات التنانير هنا موضع بحذاء زبالة مما يلي المغرب منها – وتنانير الوادى: محافله . راجع: اللسان ٢٤٧/٢ .

(٣) سورة يوسف : من الآية رقم / ٢٧ .

(٤) راجع : شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٢/١ .

فأجازة الكسائي قائمة على أن في (كان) ضمير الشأن و(كائنا) خبر كان ، و(زيد) اسم كائن و(قائماً) خبر كائن .

أما عند الفراء فيجوز على أن (كائنا) خبر كان ، و(زيد) مرفوع بـ (كان) و(كائن) على أنه اسمهما ، و(قائماً) خبر كان ، ويكون حكمه في التقديم والتأخير كحكم (كان زيد قائماً) [1] .

- لا يجوز عند أهل الكوفة – بحال – (كان يقوم زيد) ولا (يقوم كان زيد) – وعدم الجواز في الأولى أن الفعل لا يكون خلفا للموصوف ، فيلزم – إذا كان خبراً – أن يكون فيه ضمير يعود على الاسم ، والضمير المرفوع لا يتقدم عندهم على ما يعود عليه .

وأما عدم الجواز في الثانية ، فلأن هذه الأفعال لا يدخل عليها الفعل .

- ويجوز عندهم تقديم الخبر على كان واسمها ، وكذا تقديمه على اسمها فقط إن كان الخبر اسما لا يتحمل ضميراً في مثل (كان أخاك زيد) و(أخاك كان زيد) على معنى أخوة النسب لا غير .

- يجوز في باب (كان) ما يجوز في باب المبتدأ والخبر من حيث كونهما معرفتين أو نكرتين أو معرفة ونكرة ، فيوضع كل منهما في رتبته – حيث يعلمه المخاطب أو يجهله – فإن كان يعلم الأول ويجهل الثاني كان الثاني خبراً ، فإن علم الثاني وجهل الأول ، جاز تقديم الثاني على أنه الاسم

---

(١) هذا رأيي في تركيب الجملة عند الكسائي والفراء ، وينظر في تحليلها : شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٥/١ .

وتأخير الأول على أنه الخبر ، كما في مثل : (كان زيد أخا عمرو) تجعل الذي يعلمه المخاطب الاسم ، والذي يجهله الخبر ، فإذا قدرت أن المخاطب يعلم زيداً ولا يعلم أنه أخو عمرو كان (زيد) الاسم و(أخا عمرو) الخبر ، وإذا قدرته أنه يعلم أخا عمرو ، ولا يعلم أنه زيد ، جعلت (أخو عمرو) الاسم ، و(زيد) الخبر .

وربما يرجع ذلك إلى معنى الفائدة المنوطة بالخبر التي تريد إثباتها إلى الاسم فالذي تريد إثباته يكون هو الخبر – قدم ذلك أو أخر كما زعم ابن الطراوة[1] .

ولذا أجاز إعراب كل من الاسمين بإعراب بعضهما – على الاسمية والخبرية – في باب (كان) بأن تجعل الأول الاسم والثاني خبراً أو العكس في قول سواد بن قارب :

وكان مَضِلِّي من هُدِيتُ برشده ∴ فلله غاوٍ عاد بالرشد آمرا [2]

أثبت الهداية لنفسه ، ولو قال : فكان هادي من أضللت به لكان قد أثبت الإضلال. وما زعمه ابن الطراوة – كما قال أبو حيان– ليس على إطلاقه، إنما يتصور إذا قام الخبر مقام الاسم ، أو كان مشبها به . أما إذا كان نفس المبتدأ في المعنى ، فإن المعنى واحد نحو (كان أخو عمرو زيدا) و(كان زيد أخا

---

(١) راجع : الارتشاف ٣/ ١١٧٧ .

(٢) البيت منسوب لسواد بن قارب في الدرر ٨٢/١ وبلا نسبة في شرح الجمل ٤٠٠/١ وأمالي القالى ١٣٥/١ وشرح الكافية ٣٨٩/١ والهمع ١١٢/١ والأشموني ٢٢٩/١ .

عمرو) وضمير النكرة يعامل فى الإخبار معاملة النكرة [١] .

ومما ورد على زعم ابن الطراوة أيضاً قول المتنبي :

ثيــاب كــريم لا يصــون حســانها ∴ إذا نشرت كان الهبات صـوانها[٢]

وهو غلط ، فقد ذمه وهو يرى أنه مدحه ، ألا ترى أنه قد أثبت الصون ، ونفى عنه الهبات كأنه قـال : الـذي يقـوم لهـا مقـام الهبـات أن تُصَـان . قـال ابن عصفور: (ولو قال : كان الهبات صوانُها) فكان يهـب ولا يصـون ، كأنـه قال: كان الذي يقوم لها مقام الصوان أو توهب) [٣] .

فالإعراب في البيت ليس على إطلاقه أيضاً لاختلاف المـراد . فلـو جعلـت الهبات خلاف الصوان فإنه يبطل المعنى المراد من المدح يجعـل الصـوان خـبراً . ولو جعلت الهبات هي نفس الصوان لكـان المعنـى واحـداً – نصـبت الصـوان أو رفعته – فكأنك قلت : كان الهبات صوانا لها ، وكان الصوان هبة لها [٤] .

- يجوز التبادل في وضع أحد الاسمين موضـع الآخـر في بـاب (كـان) إن علـم المخاطب تعريف الاسمين جميعاً ، ولكنه جهل نسبة أحـدهما إلى الآخـر في مثل (كان زيد أخا عمرو) كأن يكون جاهلاً نسبة أخوة (زيـد) إلى عمـرو أو أخوة (عمرو) إلى زيد .

---

(١) الارتشاف ١١٧٧/٣ (وهذا على أن المعنيين – الهداية والإضلال – وقعا فيمـا مضى ، وإنما يختلف المعنى إذا كان زمن الإخبار في الحال وزمن المخبر عنه فيمـا مضى) .

(٢) البيت من قصيدة للمتنبى في مدح سيف الدولة .

(٣) شرح جمل الزجاجى ٤٠٠/١ .

(٤) شرح الجمل ٤٠٠/١ ، وما بعدها بتصرف .

- وكذلك يجوز إن كان أحد الاسمين أشرف من الآخر– في غير الاختيار – في مثل : (كان زيد القائم) و(كان القائم زيدا) . وكذلك في المضمرات مع اسم الإشارة في مثل : (كان هذا أنا) و(كنت هذا) .

- يجوز التبادل بين الاسم والخبر مع (أنّ) و(أنْ) و(لن) المصدريتين ، إذا قدرنا بالمصدر المعرفة – وإن كان ذلك على ضعف – فيجوز : (كان الانتصار من زيد أن سببته) برفع (الانتصار) ونصبه .

وإنما كان ذلك ضعيفاً ؛ لحمله على المضمر حين يجعل خبرا لما هو دونه في التعريف ، وإنما حكمت العرب للمصادر بحكم المضمر من المعارف ؛ لشبهها به في أنها لا تنعت ، كما أن المضمر كذلك ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾ [1] و﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾ [2] . فالأفصح في (جواب قومه) وفي (حجتهم) النصب [3] .

- يجوز التبادل بين الاسم والخبر في باب (كان) إن كان الاسمان نكرتين أو كان لكل منهما ما يسوغه . فيجوز (كان رجل قائما) و(كان قائم رجلا)

---

(١) سورة الأعراف : من الآية رقم / ٨٢ .

(٢) سورة الجاثية : من الآية رقم / ٢٥ .

(٣) راجع : الكتاب ٢٤/١ بولاق وفيه : (.. وإن شئت رفعت الأول ... وقد قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع ..) وراجع أيضاً : الكشاف ٣٧٤/٣ فقد قرأ الأعمش آية النمل / ٥٦ بالرفع وإن كانت المشهورة أحسن . وفى البحر ١٠١/٥ جاءت قراءة (جواب) بالرفع فى آية الأعراف منسوبة للحسن وفيه ٢٥٥/٨ جاءت قراءتها فى آية النمل بالرفع كذلك منسوبة للحسن وابن أبي إسحاق . وانظر : مجمع البيان ١٠٨/٨ .

وكذلك يجوز : (كان رجل كبير قائما عندنا) و(كان قائم عندنا رجلا كبيرا) لوجود المسوغ في كليهما .

- يجوز التبادل بين الاسم والخبر في باب (كان) إن بيّنت الإخبار عن المعرفة بالنكرة أو الإخبار عن النكرة بالمعرفة . فإن أخبرت عن المعرفة بالنكرة كان المعنى على القلب كما في (أكان قائم زيدا) على معنى : (أكان زيد قائما). فإن أخبرت عن النكرة بالمعرفة على إرادة (أكان قائم من القائمين يسمى زيدا) كان غير مقلوب – والقلب للضرورة جائز باتفاق – وإن اختلف في جوازه في السعة .

ومما جاز فيه ذلك – وهو من باب القلب على المعنى قول الفرزدق :

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا ∴ تميما بجو الشام أم متساكر[1]

بنصب (ابن المراغة) ويجوز فيه الرفع ، على أن المعنى : أكان ابنُ المراغة سكران) كأنه أخبر بضمير يعود على المخبر عنه .

ومن ذلك أيضاً قول القطامى :

قفي قبل التفرق يا ضباعا ∴ ولا يك موقف منك الوداعا[2]

---

(١) البيت منسوب للفرزدق . ورد في الكتاب ٤٩/١ والمقتضب ٩٣/٤ والخزانة ٩/ ٢٨٨ وبلا نسبة في الخصائص ٣٧٥/٢ وشرح شواهد المغني ٨٧٤/٢ والهمع ٢٢٥/١ . وشرح شواهد الكتاب للأعلم ٢٣/١، ٣١٤ وشرح أبيات المغني ٦٩/٧ وشرح أبيات سيبويه للنحاس / ٤١ وهو في ديوان الشاعر / ٤٧١ .

(٢) البيت في ديوان الشاعر / ٣٧ ورد في المقتضب ٩٤/٤ وابن يعيش ٩١/٧ والخزانة ٣٩١/١ والكتاب ٢٤٣/٢ وشرح أبيات سيبويه ٤٤٤/١ والهمع / ١٢٠ والمقاصد النحوية ٢٩٥/٤ والهمع ٣٧٨/١ وشرح الأشموني ٤٦٨/٢ .

فأغلب النحاة على منع كون الاسم نكرة والخبر معرفة في هذا الباب إلا في الضرورة – كما في البيت .

فـ (الوداع) خبر لـ (موقف) النكرة ، والذي حَسّن ذلك وصفه بالجار والمجرور (منك) . والتقدير : موقف كائن منك ، والنكرة الموصوفة قريبة من المعرفة .

ومن ذلك أيضاً قول حسان :

كأن سبيئة من بيت رأس ∴ يكون مزاجَها عسلٌ وماء [1]

بنصب (مزاجها) ورفع (عسل) على التقديم والتأخير . وكان الفارسي يرى نصب (مزاجها) على الظرفية بالخبر المحذوف ، كأن التقدير :

يكون عسل وماء مستقرين في مزاجها [2] . بينما ذهب ابن جني إلى أن العسل والماء جنسان يقربان من المعرفة كأنه قال : يكون مزاجها العسل والماء[3] .

وجعل ابن مالك من باب الجواز – مخالفا من سبقوه – فأجاز أن يخبر بمعرفة عن نكرة في بابي (كان) و(إن) – اختيارا لا اضطرارا – جاء في التسهيل : –

" ولما كان المرفوع هنا مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع ، كما جاز ذلك في باب الفاعل ،

---

(١) البيت في ديوان الشاعر/٣ ورد في الكتاب ٤٩/١ والمقتضب٩٢/٤ وابن يعيش ٩١/٧ والخزانة٤٠/٤ والأشباه والنظائر٢٩٦/٢ وشرح أبيات سيبويه١/ ٥٠ .

(٢) راجع : الإيضاح / ٩٨ والمقتصد ٤٠٤/١ .

(٣) راجع : المحتسب ٢٧٩/١ .

لكن بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة.. [1] " وذكر البيت . فجعل (مزاجها) المعرفة خبر كان و(عسل) النكرة اسمها ثم قال : " وليس القائل مضطرا لتمكنه من أن يقول : يكون مزاجها عسل وماء ، فيجعل اسم (كان) ضمير سلافة و(مزاجها عسل) مبتدأ وخبرا فى موضع نصب بـ (كان) . ومن ذلك أيضا قول القطامى :

ففي قبل التفرق .... البيت .

فأخبر بالمعرفة عن النكرة مختارا لا مضطرا ؛ لتمكنه من أن يقول : ولا يك موقفي منك الوداعا ، أو : ولا يك موقفنا الوداعا . والمحسِّن لهذا مع حصول الفائدة شبه المرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول ، وقد حصل هذا الشبه في باب (إن) على أن جعل فيه الاسم نكرة والخبر معرفة [2] كقول الشاعر:

وإنَّ حراما أن أَسُبَّ مجاشعا ∴ بآبائي الشم الكرام الخضارم [3]

وقول النحاة – غير ابن مالك – بالمنع – كما ذكرنا – جعل قوما يخطئون قراءة من قرأ (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية) بنصب (صلاة) خبرا مقدما ، ورفع (مكاء وتصدية) اسما مؤخرا .

ووجهها ابن جنى على أن (المكاء) و(التصدية) اسما جنس ، واسم الجنس تعريفه وتنكيره واحد . ذكر في المحتسب :

---

(١) شرح التسهيل ٣٥٦/١ وراجع : الهمع ٣٧٨/١ ففيه تلخيص كلام ابن مالك .
(٢) المحتسب ٢٧٩/١ وراجع : البحر ٤/ ٤٩٢ .
(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٨٤٤ ورد في المقتضب ٧٤/٤ والبحر ٤٤٦/٤ والهمع١١٩/١ والدرر ٨٨/١ والخزانة٢٨٥/٩ وشرح أبيات سيبويه ١٩١/١.

" لسنا ندفع أن أن جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة قبيح ، فإنما جاءت منه أبيات شاذة ، وهو في ضرورة الشعر أعذر ، والوجه اختيار الأفصح الأعرب ، ولكن من وراء ذلك ما أذكره . اعلم أن نكرة الجنس تفاد مفاد معرفته ألا ترى أنك تقول : خرجت فإذا أسد بالباب ، فتجد معناه معنى قولك : خرجت فإذا الأسد بالباب لا فرق بينهما ، ذلك أنك في الموضعين لا تريد أسدا واحدا معينا ، وإنما تريد : خرجت فإذا بالباب واحد من هذا الجنس – وإذا كان كذلك جاز هنا الرفع في (مكاء وتصدية) جوازا قريبا ، حتى كأنه قال : وما كان صلاتهم عند البيت إلا المكاء والتصدية ، أى : إلا هذا الجنس من الفعل ، وإذا كان كذلك لم يجر هذا مجرى قولك : كان قائم أخاك، وكان جالس أباك ؛ لأنه ليس فى (جالس) و(قائم) من معنى الجنسية التي تلاقي معنيا نكرتها ومعرفتها على ما ذكرنا وقدمنا . وأيضاً فإنه يجوز مع النفي من جعل اسم كان وأخواتها نكرة ما لا يجوز مع الإيجاب ، ألا تراك تقول : (ما كان إنسان خيرا منك) ولا تجيز : (كان إنسان خيرا منك) فكذلك هذه القراءة أيضاً ، لما دخلها النفي قوي وحسن جعل اسم كان نكرة ، هذا إلى ما ذكرناه من مشابهة نكرة اسم الجنس لمعرفته " (١) .

ورأي البلاغيين فيما سبق من ذلك الأخذ به على معنى القلب لا الضرورة، وذلك محمول عندهم على منوال : عرضت الناقة على الحوض ، وقد علق السكاكي على ذلك بقوله : " ولا تخطيء إحداها هنا فيخطيء ابن أخت خالتك (أنت) فذلك مما يورث الكلام ملاحة ولا يشجع عليه إلا كمال البلاغة تأتي في الكلام والأشعار والتنزيل ... " (٢) .

---

(١) المحتسب ٢٧٩/١ .

(٢) مفتاح العلوم / ٩١ .

مسألة : (ما جاءت حاجتك) [1]

يجوز في (حاجة) الرفع والنصب . فالرفع على أن (ما) خبر جاءت وقدم لأنه اسم استفهام والتقدير : آيةَ حاجة صارت حاجتُك . وأما النصب فعلى أن تكون خبر (جاءت) واسمها مستتر فيها عائد على معنى (ما) والتقدير : أيةُ حاجة صارت حاجتَك ، و(ما) مبتدأ ، والجملة بعده خبر[2]، والضمير المستتر يعود على معنى (ما) لا على لفظها ، إذ الكلام جار مجرى المثل فلا يغير [3] .

جاء تقديم الخبر على الاسم في هذا الباب كثير ، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾[4] و ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾[5] و ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾[6] – وقد ذكرنا – سابقا – أن المصدر مقدر بالمعرفة على ضعف .

---

(١) قال أبو حيان في التذييل ١٦٣/٤ (أما جاءت حاجتك فقيل : أول من قالها الخوارج ، قالوها لابن عباس حين أرسله علي كرم الله وجهه إليهم) .

(٢) في الكتاب ١/ ٥٠ (ومثل قولهم : من كان أخاك قول العرب ما جاءت حاجتُك، كأنه قال : ما صارت حاجتك ، ولكنه ادخل التأنيث على (ما) حيث كانت الحاجة ، كما قال بعض العرب : (من كانت أمك) حيث أوقع (من) على المؤنث، وإنما صير جاء بمنزلة كان في هذا الحرف وحده ؛ لأنه بمنزلة المثل .... ومن يقول من العرب (ما جاءت حاجتُك) كثير ، كما يقول : من كانت أمك ، ولم يقولوا : ما جاء حاجتك ، كما قالوا : من كان أمك ، لأنه بمنزلة المثل ، فألزموه التاء .... وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول : (ما جاءت حاجتك) فيرفع .

(٣) راجع : شرح الجمل ٤٠٦/١ ، ٤١٧ .

(٤) من الآية رقم / ٨٢ من سورة الأعراف .

(٥) من الآية رقم/٥٦ من سورة النمل، من الآيتان رقم/٢٤، ٢٩ من سورة العنكبوت.

(٦) من الآية رقم / ٢٥ من سورة الجاثية .

والاستشهاد بتلك الآيات – كما ذكر ابن مالك أولى من الاستشهاد بقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[1] – في هذا الموطن ، إذ من القراء من يجيز الوقف على (حقا) ناويا في (كان) ضميرا .

وهذا سائر على غير (كان) من أخواتها بالحمل عليها ، واختلف في (ليس) و(دام) فمنع ابن معط تقديم خبرهما [2] وأجازه غيره – وإن كانا لا يتصرفان – لأن الأقل محمول على الأكثر ، ومن ذلك قول السموأل بن عادياء :

---

(١) من الآية رقم / ٤٧ من سورة الروم .
أخرج الترمذي وأحمد والطبراني من حديث أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله:(ما من امريء مسلم يرد عن عرض أخيه إلا كان حقا على الله أن يرد عنه نار جهنم يوم القيامة) ثم تلا قوله تعالى:﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾.
قال الزمخشري في هذه الآية : (... وقد يوقف على (حقا) ومعناه : وكان الانتقام منهم حقا . ثم يبتدأ : (علينا نصر المؤمنين) وبقوله قال ابن عطية .
وقال أبو حيان : (والظاهر أن (حقا) خبر كان ، و(نصر المؤمنين) الاسم ، وأخر لكون ما تعلق به فاصلة ، للاهتمام بالجزاء إذ هو محط الفائدة .) .
وضعف قول ابن عطية ، إذ هو لم يدر قدر ما عرضه في نظم الآية ، إنما الوقف على (حقا) بيان أنه لم يكن الانتقام ظلما بل عدلا ، لأنه لم يكن إلا بعد كون بقائهم غير مفيد إلا زيادة الإثم وولادة الفاجر الكافر ، فكان عدمهم خيراً من وجودهم الخبيث .
راجع الكشاف ٤٨٤/٣ والمحرر الوجيز ٣٢/٧، ٣٣ والبحر ٣٩٨/٨ .

(٢) وكذا منعه ابن درستويه . أما ابن معط فقد قال فى ألفيته :
ولا يجوز أن تقدم الخبر على اسم مادام وجاز فى الأخر
وجاء في الفصول الخمسين / ١٨١ له أيضاً : (... والسبعة الأول يجوز تقديم خبرها على اسمها ويجوز تقديم خبرها عليها والأربعة التي في أولها ما النافية يجوز تقديم خبرها على اسمها ولا يجوز تقدمه عليها ، وأما (ليس) فيجوز تقدم خبرها=

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم ∴ فليس سواء عالم وجهول[1]

ومما جاء على ذلك في (دام) قول الشاعر :

ما دام حافظ سري من وثقت به ∴ فهو الذي لست عنه راغبا أبدا[2]

وقول الآخر :

لا طيب للعيش ما دامت منغصة ∴ لذاته بادكار الموت والهرم[3]

وربما يحمل قول من منع توسط خبرهما على اعتقاد عدم تصرفهما في أنفسهما ، فحمل عليه عدم تصريفهما في العمل .

ورد ابن مالك قول من منعا – ابن معط وابن درستويه – فإن توسط خبر (ليس) جائز بإجماع ، وهي جامدة لا تتصرف ، وحملت (دام) عليها – وعدم تصرفها عارض كما أن (ليس) محمولة على (ما) النافية في المعنى ، وعلى (ليت) في اللفظ ، فزاد ضعفها على ضعف (دام) ، فإن كان توسيط خبرها جائزا ، كان توسيط خبر دام أحق [4] .

= على اسمها وعليها في الأشهر .... وأما (ما دام) فلا يجوز تقدم خبرها عليها ولا على اسمها ولا تنفصل عنها (ما) بخلاف أخواتها) . وراجع : شرح الألفية ٨٦١/٢ بتحقيق علي الشوملي .

(١) البيت في ديوان عروة والسموأل / ٩٠ ورد في شرح التسهيل ٣٤٩/١ والتذييل والتكميل ١٧٠/٤ وشرح التسهيل لناظر الجيش ١١١٠/٣ والعيني ٧٩/٢ .

(٢) البيت غير معروف قائله ، ورد في التذييل والتكميل ١٧١/٤ وشرح التسهيل لناظر الجيش ١١١١/٣ .

(٣) البيت ورد في شرح التسهيل ٣٤٩/١ والتذييل والتكميل ١٧١/٤ .

(٤) شرح التسهيل ٣٤٩/١ (بتصرف) – وجاء في البحر ٢/٢ (وقد ذهب إلى المنع من ذلك ابن درستويه تشبيها لها بـ (ما) [يريد : الحجازية] أراد الحكم عليها بأنها حرف كما لا يجوز توسيط خبرها وهو محجوج بهذه القراءة المتواترة وبورود ذلك في كلام العرب ...) .

كما أن قولهما مردود بقوله تعالى : ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ ﴾ [1] بنصب (البر) في قراءة حمزة وحفص على أن (البر) خبر ليس ، و(أن) وصلتها اسمها . قال أبو حيان . (وقراءة الجمهور أولى من وجه وهو أن توسيط خبر (ليس) بينها وبين اسمها قليل) [2] .

يجوز تقدم الخبر على الاسم مع (أضحى وأصبح وأمسى وظل وبات وصار) حملا لها على (كان) إن لم يمنع من ذلك مانع ، كخوف اللبس أو إرادة الحصر في الخبر أو كان الخبر مشتملاً على ضمير قد اشتمل عليه الاسم .

فإن خيف اللبس كما في (كان فتاك مولاك) و (صار عدوي صديقي) التزم الترتيب لخفاء الإعراب على الاسمين .

وكذا إن أريد الحصر في الخبر قصدا كما في (إنما كان زيد في المسجد) التزم الترتيب إذ قصد الحصر لا يفهم إلا بتأخير الخبر .

وكذا إن اشتمل الخبر على ضمير يشتمل عليه الاسم في مثل (كان بعل هند حبيبها) فيلزم التأخير هنا ، لئلا يعود الضمير على متأخر لا يتعلق به العامل ، وهو الاسم الظاهر المضاف إليه – والعامل فيه هو المضاف – والعامل ليس واحداً في الجملة حتى يجوز عود الضمير على متأخر فـ (كان) عاملة في الاسم ، والعامل في المضاف إليه إنما هو المضاف فهما مختلفان .

---

(١) سورة البقرة : من الآية رقم / ١٧٧ .

(٢) البحر المحيط ٢/٢ وراجع : السبعة فى القراءات / ١٧٦ .

وبعض النحويين لا يلتزم ذلك ، فيجيز التوسيط ، أخذا بأصل (المضاف والمضاف إليه شيء واحد) فلو وسط الخبر لم يضر إذ الضمير عائد على ما هو كالجزء من مرفوع الفعل ، ومرفوع الفعل مقدر التقديم ، وما هو كالجزء مقدر التقديم معه إذ لا يتم معناه إلا به ، كما أن المضاف إليه بمنزلة الموصول بالصلة في تمام معناه [1] .

- لا يجوز تقديم الخبر على (كان) واسمها وكذا أخواتها وأسمائها إن كان في الخبر معنى الاستفهام أو صحبها ما له صدر الكلام – كالشرط والاستفهام وما النافية ولام التوكيد .

ففي الأمثلة (كم كان مالك ؟) و(هل كان زيد قائماً) ؟ و(إن كان زيد قائما قام عمرو) و(ما كان زيد قائما) و(ليكونن زيد قائما) يمتنع تقديم الخبر فيها على تلك الأفعال مع الأدوات .

فإن توسط الخبر بين الأداة والفعل جاز تقديمه ، ويكون حينئذ مقدما على الفعل والاسم معا وذلك في النفى والاستفهام لا غير،فيجوز:(هل قائما كان زيد و(ما قائما كان زيد) و(ما قائما زال زيد) و(هل قائما ما زال زيد)؟ .

أما الشرط والتوكيد فلا يجوز معهما التقديم؛ لأن الشرط مرتبط بفعله والتوكيد مرتبط بالمؤكد .

وكذا الموصول الحرفي ، فلا يجوز (يعجبني أن قائما يكون زيد) إذ الموصول الحرفي لا يليه إلا الفعل ، كما أن أدوات الشرط ولام التوكيد كذلك .

---

(١) راجع : شرح التسهيل لناظر الجيش ٣ / ١١١٦ (بتصرف) .

مسألة في (ما زال وأخواتها)

لا يجوز تقدم الخبر على (ما زال) وأخواتها مع أسمائها إن كان النفي بـ (ما) ؛ لأن لها صدر الكلام ، فجرت مجرى حرف الاستفهام وإن النافية في تعليق أفعال القلوب [١] .

ويجوز إن كان النفي بغير (ما) فتقول : (قائما لم يزل زيد) و(في الدار لم يبرح صاحبها) و(لا ينفك مع هند أخوها) .

وأجاز ابن كيسان التقديم مع النفي بـ (ما) كغيرها – كما نص أبو حيان [٢] وصاحب التصريح [٣] ، ومنع ذلك كله الفراء سواء كان النفي بما أو بغيرها [٤] .

---

(١) راجع شرح التسهيل لناظر الجيش ١١١٨/٣ .

(٢) في التذييل والتكميل ١٧٦/٤ قال أبو حيان : (غير الفراء من الكوفيين أجاز تقديم الخبر مطلقاً سواء نفي بـ (ما) أو بغيره ، فتقول : قائما ما زال زيد وهذا المذهب مشهور نقله عن ابن كيسان) .

(٣) جاء في التصريح ١٨٩/١ (وخص ابن كيسان – من الكوفيين – المنع بغير زال وأخواتها لأن نفيها إيجاب بدليل أنه يجوز (ما زال زيد إلاّ قائما) كما لا يجوز (كان زيد إلا قائما ، ورد بأن ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتبارا بأصل الوضع) .

(٤) ومنعه مردود سماعا بقول الشاعر :

ورج الفتى للخير ما إن رأيته ∴ على السنِّ خيرا لا يزال يزيد

مسألة في (ليس) : هل يتقدم خبرها عليها ؟

اختلف في النقل عن سيبويه في تقدم خبرها عليها ، أخذا بظاهر القول وإن لم يكن في كلامه ما يدل على ذلك – فأجازه السيرافي [١] وأبو علي [٢] وابن برهان [٣] والزمخشري [٤] .

---

(١) قال السيرافي في شرح كتاب سيبويه ٣٦٣/٢ " وأما (ليس) فإن الذي يدل عليه قول سيبويه في باب سأقفك عليه ، إذا انتهينا إليه أن تقديم الخبر عليها جائز، فتقول : قائما ليس زيد ، وبعض النحويين يأباه ، ولا خلاف بينهم في جواز تقديم الخبر على الاسم بعد ليس ، كقولك : ليس قائما زيد) .

(٢) يرى أبو علي في الشيرازيات / ٣٢ أن (ليس) تشبه الحرف ، ولو كانت كالفعل لدخل بينها وبين (أن) حاجز في قوله تعالى (وإن ليس للإنسان إلا ما سعى) كما دخل في (علم أن سيكون منكم مرضى) وقال : (فإن قلت : فقد جاء (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) فقد تعلق الظرف بها ؟ قيل : إن الظرف متعلق بقوله (مصروفا) وفي هذا تقوية لقول من أجاز تقديم خبر (ليس) عليها) . وقال في الإيضاح : (ويستقيم أن تقدم الخبر على الاسم فتقول : (كان منطلقا زيد)، ويجوز أيضا : (منطلقا كان زيد) و(شاخصا صار بكر) لأن العامل متصرف ، وهكذا خبر (ليس) في قول المتقدمين من البصريين وهو عندي القياس فتقول: (منطلقا ليس زيد) وراجع : المقتصد ٤٠٧/١ .

(٣) جاء في اللمع / ٥٢ قوله : (ولنا في جوازه رواية ودراية . أما الرواية فقوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ وتقدم معمول الخبر لتقدم عامله . وأما الدراية فإن (إنّ) إذا كانت خبرها غير ظرف لم يصح تقدمه لا على اسمها ولا عليها ، و(كان) يصح تقدم خبرها على اسمها وعليها فلما كانت (ليس) بمثابتها في أحد الوجهين ، كانت كذلك في الوجه الآخر .

(٤) في المفصل للزمخشرى/٢٦٩ قال:(وهذه الأفعال في تقديم خبرها على ضربين، فالتي في أوائلها (ما) يتقدم خبرها على اسمها – لا عليها– وما عداها يتقدم خبرها على اسمها وعليها وقد خولف في(ليس) فجعل من الضرب الأول والأول هو الصحيح.=

والشلوبين [1] ، وهو اختيار ابن عصفور[2]۞ .

ومنعه المبرد[3] ،

=وأوضح ابن يعيش في شرحه ٧ / ١١٤ ما أراده الزمخشرى من قوله (والأول... بأنه (الأول من القولين وهو جواز تقديم خبرها عليها وهو الذي أفتى به .

(١) في التوطئة / ٢١٤ قال : (وليس ، يجوز فيها ما جاء في (كان) عند القدماء نحو (قائما ليس زيد) ولا يتقدم خبرها عليها عند المتأخرين) .

(٢) هذا ما ذكره أبو حيان في التذييل والتكميل ١٧٩/٤ عن ابن عصفور ، ولو راجعت في شرح جمل الزجاجى له ٣٨٨/١ ، ٣٨٩ ما وجدت في نصه ما يفيد اختياره ، إنما هو تحليل لآراء من سبقوه . قال : (والذي فيه خلاف (ليس...) فالمانع من تقديم خبر (ليس) أن من كان مذهبه فيها أنها حرف استدل بأن معمول الحرف لم يقدم على الحرف في موضع من المواضع ، وأن من كان مذهبه أنها فعل استدل بأن الفعل إذا لم يتصرف في نفسه لم يتصرف في معموله . دليل ذلك : في التعجب : ما أحسن زيدا ، لا يجوز : زيدا ما أحسن ، ولا ما زيد أحسن – والذي يجيز التقديم احتج بالسماع ، ولولا ذلك لم يجز تقديمه ، والذى يدل على ذلك من السماع قوله تعالى : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ ألا ترى أن (يوم يأتيهم) منصوب بـ (خبر ليس) الذي هو (مصروف) وقد تقدم عليه ، وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل ، فتقديم (يوم) يؤذن بتقديم (مصروفا) فثبت بهذا أن تقديم خبر (ليس) جائز .

۞ راجع في المسألة : الإنصاف ١٦٠/١ والمسائل الحلبيات / ٢٨٠ وشرح اللمع لابن برهان / ٥٨ وشرح الكافية ٢٩٧/٢ وابن يعيش ١١٤/٧ .

(٣) ذكر ذلك أبو حيان في التذييل ١٧٨/٤ ونص محققه في تضاعيف الصفحة أن (في المقتضب ١٩٤/٤، ١٩٥، ٤٠٦ ما يدل على جوازه) وهذا سوء فهم منه . فالذي في المقتضب يفيد أن (ليس) تقديم الخبر وتأخيره فيها سواء ، بل حسن. وهذا بين الخبر والاسم. أما تقديم الخبر عليها، فلم ينص عليه المبرد لا من قريب ولا من بعيد . إنما ذكره من جاء بعده . وانظر ابن يعيش ١١٤/٧ والرضي على الكافية ٢٩٧/٢ والهمع ١٧٧/١ .

وابـــن الســـراج [١] وعبـــد القـــاهر [٢] – مـــن البصـــريين – وجميـــع الكوفيين ، وبرأيهم قال ابن مالك [٣] ، واختـاره أبـو الحسـين الفارسـي[٤] ،

---

(١) جاء في الأصول ١٠٢/١ (ولا يتقدم خبر ليس قبلها ، لأنها لم تتصرف تصـــرف كان لأنك لا تقول فيها : يفعل ولا فاعل ، وقد شبهها بعض العرب بـــ (مـــا) فقال : ليس الطيب إلا المسك ، فرفع ، وهذا قليل .

(٢) في المقتصد ٤٠٨/١ كلام طويل للشيخ عبد القاهر يرد به كلام الفارسي ورأيه في جواز تقديم خبر ليس عليها نلخصه فيما يأتي :
(اعلم أن الشيخ أبا علي جوز تقديم خبر ليس على (ليس) والاختيار المـــذهب الثاني . وما احتج به المانعون قياسهم (ليس) على (ما) فلا يقال : (منطلقا ليس زيد) كما لا يقال : (منطلقا ما زيد) وذلك مخالف لـــ (ما) فـــإنهم أجـــازوا (ليس منطلقا زيد) ولم يجيزوا (ما منطلقا زيد) فخالفت (ليس) ما في جواز تقديم الخبر على الاسم فلا يستبعد أن يخالفه في جواز تقديم الخبر عليها ، فهذا أقوى ما يكون للإحتجاج للشيخ أبي علي .... وإذا كان (ليس) أضعف تصرفا من (كان) وأقوى درجة من (ما) وجب أن يكون لها مرتبة بينهما فلا يجـــوز فيهـــا تقـــديم المنصوب عليها نفسها نحو (منطلقا ليس زيد) كما يجوز (منطلقا كان زيد).

(٣) راجع : شرح التسهيل ٣٥١/١ وفيه (وبه أقول ، لأن (ليس) فعل لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في عمله ....) .

(٤) ذكر الإمام عبد القاهر في المقتصد ١/ ٤٠٩ ما يدل على رأي هذا الشيخ فقد قال في الكلام عن (ليس) وشبهها بين (كان) و(ما) ما نصه : (... فإنه مـــذهب قد بلغ النهاية في السداد وهو اختيار شيخنا رحمه الله ، وهذا الذي ذكرته هو معنى كلامه وعين ترتيبه) .
وأبو الحسن الفارسي هو ابن أخت أبي علي الفارسي ، وهو شيخ عبـــد القـــاهر، فكان يحكي عنه كثيراً ولم يأخذ عن غيره إذ لم يلق شيخا في العربية غيره لأنـــه لم يخرج من جرجان إلى غيرها من البلدان راجع ترجمته فى : إنباه الـــرواة ١٨٨/٢ ونزهة الألباء / ٤٣٤ والبلغة في تاريخ أئمة اللغة / ١٢٧ وبغية الوعاة / ٣١١ .

وأبو زيد السهيلي [1]❁

نخلص من هذا ، أن دليل من منع (قائمٌ) حمل (ليس) على (ما) – من وجه – وعدم تصرفها في نفسها ، فلا يتصرف في عملتها .

أما من أجاز،فدليله حملها – أى: ليس– على (كان) في أغلب وجوه عملها .

- مسألة في بيت الشاعر :

يبذل وحلم ساد في قومه الفتى ∴ وكونك إياه عليك يسير[2]

- إن أضيف مصدر (كان) الناقصة إلى الضمير أو إلى غيره من المبنيات كان له محلان من الإعراب – وهذا راجع إلى المعرب – محلٌّ قريب – وهو الجر بالإضافة ، ومحل بعيد – وهو الرفع ؛ لكونه اسما للمصدر الناقص . وعليه تكون (الكاف) اسم الكون – من إضافة المصدر إلى اسمه ، و(إياه) ضمير النصب خبر، و(كونك) مبتدأ ، و(عليك يسير خبره . وفي البيت إشارتان .

الأولى : –

في البيت دليل على مصدر (كان) كما لغيرها من أخواتها من مصادر ، وقد جاء المصدر صريحا في هذا البيت ، وكذلك في قول العرب : (كونك مطيعا

---

(١) نص على ذلك أبو حيان في التذييل والتكميل ١٧٨/٤ .

❁ راجع : البغداديات / ٢٥٧ والخصائص ١٨٨/١ وشرح الجزولية للشلوبين/٧٧٣ والبسيط في شرح الجمل / ٦٧٤ والمقتصد / ٤٠٧ – ٤٩ والإنصاف ١٦٠/١.

(٢) البيت مجهول قائله ، ورد في شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٩/١ والتذييل والتكميل ١٣٥/٤ والعينى ١٥/٢ وشرح التسهيل لناظر الجيش ١٠٨٦/٣ وشرح الكافية الشافية / ٣٨٧ وتخليص الشواهد / ٢٣٣ .

مع الفقير خير من كونك عاصيا مع الغني) . كما جاء مؤولا من (أن) وما وصلت به في قوله – تعالى : ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾ [1] .

وفي التصريح بالمصدر عاملاً عملها دليل اشتمالها على الحدث ودالة عليه – ليس كما قال المبرد[2] وابن السراج [3] والفارسي[4] وابن جني[5] والجرجاني[6] وابن برهان[7] وهو ظاهر مذهب سيبويه [8] .

الثانية : –

وفيه رد على من زعم أن المصدر لـ (كان) التامة لا الناقصة ، وأن ما بعدها في مثل قولك (كونك مهذبا) منصوب على الحالية .

فالضمير لا يصلح للحالية لكونه أعرف المعارف ، والمعرفة لا تكون حالا ، كما أن الحال صفة في المعنى ، والضمير لا يوصف ولا يوصف به .

فإن قيل : الضمير مفعول لمحذوف تقع جملته حالا ، قيل : الضمير في البيت مفرد فلا يعود على اثنين – البذل والحلم – بل يعود على أقرب مذكور وهو (الفتى) وليس هناك دليل على المحذوف في الجملة [9] .

---

(١) سورة الأعراف : من الآية رقم / ٢٠ .
(٢) في المقتضب ٣٣/٣ .
(٣) في الأصول ٨٢/١ .
(٤) في المسائل العسكريات / ٩٦ ، والبصريات / ٢٣٢ والبغداديات / ١١٣ والإيضاح العضدى / ٩٦ .
(٥) في اللمع / ٣٦ والتمام / ١٧١ .
(٦) في المقتصد / ٣٩٨ ، ٤٠١ .
(٧) في شرح اللمع / ٤٩ ، ٦١ .
(٨) الكتاب ٢٦٤/١ وراجع: التذييل والتكميل ١٣٥/٤ وشرح التسهيل للمرادي ٢٨٩/١
(٩) نقلا عن إرشاد السالك إلى شرح ألفية ابن مالك – الشيخ محمد محيي الدين ٣٤٥/١ بتصرف .

التراكيب الجائزة في جملة (كان)

ذكر أبو حيان صورا تركيبية في جملة (كان) مع اسمها وخبرها ومعموله ، تكلم بها ابن شقير وقال بجوازها بناء على ما جاءت به القاعدة ، وقد آثرت ذكرها هنا – كوجه من وجوه التبادل في هذا الباب :

- كان زيد آكلا طعامك – على الترتيب بين كان واسمها وخبرها ومعموله.
- كان آكلا طعامك زيد – بتقديم الخبر ومعموله على الاسم
- آكلا طعامك كان زيد – بتقديم الخبر ومعموله على كان واسمها .

وجاز ذلك هنا ؛ لأن المعمول قد ولي الخبر فلم يفصل بينهما ، والخبر ومعموله متلازمان ، فتقدما مع بعضهما .

- كان زيد طعامك آكلا – بتقديم المعمول على الخبر .
- طعامك كان زيد آكلا – بتقديم المعمول على كان واسمها وخبرها
- طعامك كان آكلا زيد – بتقديم المعمول على كان وكذا تقديم الخبر على الاسم
- كان آكلا زيد طعامك – بتقديم الخبر على الاسم ، وقد فصل بالاسم بين الخبر ومعموله .
- زيد كان آكلا طعامك – بتقديم الاسم على كان والخبر ومعموله .
- زيد آكلا طعامك كان – بتأخير كان عن جملتها .
- آكلا طعامك زيد كان – بتقديم الخبر ومعموله على الاسم وتأخير كان .
- طعامك زيد كان آكلا – بتقديم المعمول والاسم على كان والخبر ، والمعمول أول .

- زيد طعامك كان آكلا – بتقديم الاسم والمعمول على كان والخبر،والاسم أول

وإنما جازت تلك المسائل ؛ لأن المعمول فيها – طعامك – لم يل (كان) مباشرة وإن تقدم عليها أو على الخبر ، فإن وليها مباشرة كان محظورا .

- كان طعامك آكلا زيد – بتقديم المعمول – وقد ولي كان – على الخبر ، وقد تقدما على الاسم ، ففيها تقديم بعد تقديم [1] .
- كان طعامك زيد آكلا – بتقديم المعمول – وقد ولي كان – على الاسم ، ففصل بين كان واسمها به .

وهذا غير جائز عند البصريين ، لأن شرطهم ألا يلى كان معمول الخبر ، والأصل في جملتها الترتيب إلا إن كان الخبر ظرفا أو مجرورا فيجوز تقديمه فيليها ، لا أن يليها معموله – وقد جوز ذلك الكوفيون .

- آكلا كان زيد طعامك – بتقديم الخبر دون معموله على كان والاسم [2] .

---

(١) أشار أبو حيان إلى أن تلك المسألة أجازها – من البصريين – ابن السراج ، والفارسي وتبعهما أبو بكر بن طلحة وابن عصفور .
انظر : الارتشاف ١١٧٣/٣ وراجع رأي ابن السراج في شرح التصريح ١٨٩/١ ورأى ابن عصفور في شرح الجمل ٣٩٥/١ .
والخلاف هنا في تقدم معمول الخبر عليه إذا كان ظرفا أو غيره ، فلم يجز عند الكسائى وأجازه الفراء بناء على أن الصفة قد تخلف الموصوف عنده .
ورأى ابن عصفور صحة ذلك ، وأنه خبر تقدم لم يخلف موصوفا يثنى ويجمع .

(٢) ولم يجز ذلك ابن عصفور للفصل بين العامل (آكل) والمعمول (طعامك) بالأجنبي الذي ليس معمولا لآكل . قال : (وهذا الذي فعلوه هو مقتضى مذهب البصريين إلا أن تجعل (طعامك) مفعولا بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر ، كأنك قلت بعد قولك (آكلا) : كان زيد يأكل طعامك ، فإنه يجوز على كل مذهب .
راجع : شرح الجمل ٣٩٥/١ .

- زيد آكلا كان طعامك – بتقديم الاسم والخبر دون معموله على كان ، فجاءت (كان) فاصلة بين الخبر ومعموله .

- آكلا زيد كان طعامك – بتقديم الخبر دون معموله على الاسم – وقد تقدما – فولي كان معمول الخبر .

فالأولى جائزة عند البصريين ، خطأ عند الكوفيين لمنعهم تقدم الخبر دون معموله .

أما الثانية والثالثة ، فالرأي أنهما خطأ عند أهل البصرة فهم يمنعون أن يلي (كان) معمول الخبر ، وعند أهل الكوفة ، لأنهم يمنعون تقدم الخبر دون معموله . لا كما حكى ناظر الجيش [1] .

- طعامك آكلا كان زيد – بتقديم معمول الخبر عليه – وقد تقدما على كان واسمها .

- زيد طعامك آكلا كان – بتقديم الاسم ، ومعمول الخبر على الخبر والاسم مع الخبر ومعموله على كان ، ففيها تقديمات ثلاثة .

- طعامك آكلا زيد كان – بتقديم المعمول على الخبر – وقد تقدما معا على الاسم والكل مقدم على (كان) .

وتلك الثلاثة جائزة عند البصريين والكسائي ، فإنهم يجيزون تقدم المعمول على الخبر إذا كان الخبر نفسه مقدماً . وحمل ذلك الكسائي على جواز تقديم الحال على صاحبها .

---

(١) راجع ما ذكره ناظر الجيش فى شرح التسهيل ١١٨٨/٣ (المسائل ١٦، ١٧، ١٨) وتعليق المحقق عليها ، ففيه ما يخالف شرط البصريين والكوفيين .

أما الفراء فقد منعها ؛ لأن الخبر إن أريد تحويله إلى الفعل – ماضيا أو مضارعا – لم يصح . فلا يصح عنده : طعامك – آكل أو يأكل كان زيد . وكذلك في الصورتين الآخيرتين .

- طعامك زيد آكلا كان – بتقديم المعمول على الاسم والخبر ، وتقديم الكل على (كان) ولم يجز ذلك عند الكوفيين إذ لا يجوز عندهم تقدم الخبر على (كان) فتقدم المعمول على الخبر أولى بالمنع .
- آكلا كان طعامك زيد – بتقديم الخبر على (كان) وإيلائها معمول الخبر فتأخر الاسم .

وهذه غير جائزة عند البصريين ، فإن شرطهم ألا يلي (كان معمول الخبر – وقد وليها – وكذلك عند الكوفيين فإنهم لا يجيزون تقديم الخبر بوجه .

- آكلا زيد طعامك كان – بتقديم الخبر على الاسم، فصار الاسم فاعلا للخبر، وفصل به بين الخبر ومعموله – وقد تقدم الكل على (كان) فصار فيها ضمير يعود على الاسم وهذا جائز عند كلتا المدرستين .

ليس وأخواتها

بين (ليس) وحروف النفي (ما – لا – لات – إن) صلة من حيث المعنى ، وإن كان بينهن خلاف من حيث النوع . فـ (ليس) مختلف في فعليتها . مع الاتفاق على حرفية أخواتها . إلا أن الرابط بينهن هو مطلق النفي في كل .

بين (ليس) و (ما – لات) .

- إن الشبه بين (ليس) الفعلية و (ما) الحرفية الحجازية أقوى من الشبه بين (ليس) و(لات) . فبين ثلاث الأدوات – ليس – ما – لات – وجهان من الشبه : النفي والعمل . وبين (ليس) و (ما) ثلاثة أوجه ؛ النفي والعمل وزيادة الباء في الخبر ومع ذلك لم يذهب أحد من النحاة إلى أن (ما) فعل ، ولم يقل سيبويه إن (ليس) حرف مثل ما .

وحينما حمل بعض النحاة (ليس) على (ما) النافية المهملة ، وشفع رأيه بالشواهد ، رفض مذهبه ، وأخذ على التأويل . قال في الكتاب : (وزعم بعضهم أن (ليس) تجعل كـ (ما) وذلك قليل لا يكاد يعرف ، فهذا يجوز أن يكون منه : ليس خلق الله أشعر منه ....) [1] .

- لقد فضل سيبويه أن يخرج الأمر على نحو يحافظ به على فعلية (ليس) تمسكا بالقاعدة التي أرساها – على الأعم الأغلب لا على القليل النادر – فآثر أن يبقي (ليس) على فعليتها .

---

(١) الكتاب ١/ ١٤٧ .

وقد خرج ما استدل به بعضهم على حرفيتها تخريجات تساند رأيه فيها – وهو القول بالفعلية ، وإن كان في تلك الشواهد التي استشهدوا بها ما يؤيد قولهم ، ويضعف وجود (ليس) بين الأفعال .

- وتطور النظر بعد سيبويه في (ليس) وأخذ الموقف البصري يضعف من حيث القول بفعليتها ، حتى إنه ظهر بين البصريين أنفسهم من قال بقول الكوفيين في حرفيتها ، وامتد هذا الرأي إلى نحاة بغداد ومصر والأندلس ، وممن قال بذلك العكبري ، وأبو علي الفارسي ، ونقل عنه الرضي . وكذلك ابن يعيش . وكذلك ذكر ابن هشام نفرا من القائلين بحرفيتها [1] .

ومن أحسن ما قيل فيها قول المالقي : (اعلم أن (ليس) ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية ، ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي ، فزعم سيبويه أنها فعل ، وزعم أبو علي أنها حرف . والموجب للخلاف بينهما فيها النظر إلى حدها ... وكل واحد (منهما) إذا وقف على نظر الآخر تحصلت الموافقة بينهما ، وانتفى الخلاف بينهما إذ لا تصح المنازعة فيه ، فالخلاف إذا إنما هو من حيث الإطلاق لاختلاف النظرين هل في الأصل أو هل في المعاملة ؟ فالذي ينبغي أن يقال فيها إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال ، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية : إنها حرف لا غير كـ (ما) النافية .... وإذا وجدت بشيء من خواص الأفعال ...

---

(١) راجع اللباب ١/ ١٦٥ والمسائل الحلبيات / ٢١٠ وشرح الرضى على الكافية ٢٩٦/٢ ومغنى اللبيب / ٣٢٥ .

قيل إنها فعل ؛ لوجود خواص الأفعال فيها ...) إلى آخر نصه [١] .

وذكر العكبري ذلك في قوله :

(نحن لا نثبتها فعلا حقيقيا ، بل هي فعل لفظي يجري عليه حكم الحقيقي في العمل) [٢] وقارنها – حين تجردها عن العمل بكان الزائدة حين تجردها عن الحدث والزمن . قال : (وقد يأتي لفظ (كان) زائدا ، فلا يدل على حدث ولا على زمان ، فغير ممتنع أن يأتي لفظ (ليس) وهي فعل لفظا ، وقد زال حكمها في الإعراب دون دلالتها على النفي لأنه إذا جاز أن تزاد (كان) ولا علة له في اللفظ ، ولا دلالة على حدث وزمان ، كان ذلك في (ليس) أولى ؛ لأنها وإن ألغيت عن العمل فنفيها باق) [٣] .

وهناك من الأدلة ما يجعلها حرفية متجردة عن العمل فلم يبق فيها غير النفي .

نص على ذلك المرادى وذكر ما قاله المالقي – وقد ذكرناه قبل .

ومن الأدلة أيضاً : تجردها عن الدلالة على الزمان ، وعلى إثبات الفعل – وهذا فرع عن الدليل الأول – وهو الدلالة على الزمن – لأن الدلالة على الزمن وعلى إثبات الفعل من خصائص الأفعال . قال العكبري في (التبيين) : (.... ويقوي ذلك أنها لا تدل على زمان ، وأنها تنفي كما تنفي (ما) ،

---

(١) راجع : رصف المباني / ٣٦٨ وما بعدها .
(٢) التبيين للعكبري / ٣١٣ .
(٣) السابق .

وأنهم شبهوها بـ (ما) في إبطال عملها بدخول (إلا) على الخبر في (ليس الطيب إلا المسك) بالرفع فيهما) . وذكر أيضاً : أن (الفعل موضوع على الإثبات والحدث والزمان ، و(ليس) لا تدل على واحد منهما ، وإنما تنفيهما، فهي في ذلك كـ (ما) النافية ..) [1] .

وقد استدل من قال بفعليتها – وهو من جملة ما استدل به – اتصال ضمير الرفع بها ، وهذا لا يدل على فعليتها في الأصل ، فإن ضمير الرفع يتصل بـ (هاء) وهي اسم فعل لا فعل على الحقيقة [2] .

إن تخريج سيبويه لقول العرب (ليس الطيب إلا المسك) بنصب المسك ، قد رفضه الإمام عبد القاهر ، وحمل (ليس) على (ما) التميمية لا الحجازية، وقال: (.. وهذا القول لا يخلو من ضعف ؛ لأن الجملة مع (إلا) المتوسطة بين المبتدأ والخبر مع ضمير الشأن قليل الوجود ...) [3] .

- إن تجرد (ليس) من نون الوقاية – في بعض ما ورد عن العرب – يضعف فعليتها ، كما أن عدم وقوعها صلة لـ (ما) يؤكد حرفيتها [4] .
- ومما يقوي حرفيتها ويؤكد ذلك : وقوع فاء السببية في جوابها ، كما تقع في جواب (ما) . قال أبو البقاء : (ليس ينتصب جوابها ، كما ينتصب

---

(١) التبيين / ٣١٠ .
(٢) الرضي على الكافية ٣٩٦/٢ .
(٣) العوامل المائة / ٢٦٢ ، ٢٦٣ .
(٤) راجع : الإنصاف ١٦١/١ .

جواب (ما) النافية لقولك : ليس زيد بزائرك فتكرمه ، وقولك : ما زيد بزائرك فتكرمه [1] .

وكذلك أيضاً : – مما يؤكد حرفيتها – فتح فائها عند الإسناد – كما ذكر سيبويه فلو كانت فعلا لضمت التاء أو كسرت – قال : (.. ولم يقولوا : لِست، كما قالوا خِفْت ، لأنه لم يتمكن تمكن الأفعال ..) [2] .

لما سبق ، جاز حمل (ما) على (ليس) ، كما جاز حمل (ليس) على (ما) على وجه التبادل بينهما في المعنى والعمل .

نظرة على (ما)

ذكر ابن جني في الخصائص باب (اختلاف اللغات وكلها حجة) جاء فيه : (اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ، ولا تحظره عليهم ، ألا ترى أن لغة التميمين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك ؛ لأن لكل واحد من القومين ضربا من القياس يؤخذ به ، ويخلد إلى مثله. وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها ؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها . لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما، فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أُنْساً بها ، فأما رد إحداهما بالأخرى فلا ...) [3] .

---

(١) راجع التبيين / ٣١١ .
(٢) راجع : الكتاب ٤٦/١ والإنصاف ١٦١/١ .
(٣) الخصائص ١٢/٢ .

وقال قبل في باب (تعارض السماع والقياس) : (... من ذلك اللغة التميمية في (ما) هي أقوى قياسا ، وإن كانت الحجازية أسير استعمالا ، وإنما كانت التميمية أقوى قياسا من حيث كانت عندهم كـ (هل) في دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صدري الجملتين : الفعل والمبتدأ كما أن (هل) كذلك إلا أنك إذا استعملت شيئا من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله – وهو اللغة الحجازية – ؛ ألا ترى أن القرآن نزل بها – وأيضا فمتى رابك في الحجازية ريب من تقديم خبر أو نقض النفي فزعت إذ ذاك إلى التميمية ، فكأنك من الحجازية على حرد وإن كثرت في النظم والنثر ..) [1] .

ويفهم من كلامه هذا أن كثرة الاستعمال أباحت شهرة الحجازية – على شرطها – فإن خالفت شرطها رجعت عنها وملت إلى التميمية مع كثرة ما جاء على الحجازية وكان سببا في غلبتها ، وإن كانت التميمية غالبة في القياس عليها .

وليس لنا رد واحدة بالأخرى ، فقد اعتقد كل من القبيلين قياسية ما اختاره فأعملها الحجازيون – شبها بليس – مؤيدين بالسماع ، فبلغتهم جاءت الآيات .

أما التيميون فأهملوها – على ما يقتضيه القياس الأول ، وهو عدم اختصاص ذلك الحرف بعمل – كما لا يختص (هل) وغيره من الحروف وهذا أقوى .

---

(١) السابق ١/١٢٦ .

ولو تأملت عنوان الباب عند سيبويه لوجدته ينطق بالتميمية – ملمحا إلى الأصل والقياس في ذلك . وإن كانت كثرة الاستعمال غالبة . يذكر :

(هذا باب ما أجرى مجرى ليس [في] بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى [أصله] [1] . وذلك الحرف (ما) تقول : ما عبد الله أخاك ، وما زيد منطلقا. وأما بنو تميم فيجرونها مجرى [أمّا وهل] أي لا يعملونها في شيء، [وهو القياس]؛لأنه ليس بفعل، وليس (ما) كـ (ليس) ولا يكون فيها إضمار . وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها ...) [2] .

وهذا ما وضحه المبرد في (المقتضب) في (باب ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه وهو حرف جاء لمعنى ، ويجري في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل، وذلك الحرف (ما) النافية) إلى أن قال: (وأهل الحجاز إذا أدخلوا عليها ما يوجبها ، أو قدموا خبرها على اسمها ردوها إلى أصلها ... لأنها حرف لا يتصرف تصرف الأفعال فلم يقو على نقض النفي ، كما لم يقو على تقديم الخبر ، وذلك لما خبرتك به في الأفعال والحروف وأن الشئ إنما يتصرف عمله كما يتصرف هو في نفسه ، فإذا لزم طريقة واحدة لزم ما يعمل فيه طريقة واحدة ...) [3] إلى آخر ما قال في الباب.

---

(١) وضعت أجزاء عنوان الباب بين معقوفين تنبيها على ما يراه سيبويه في أصل قياسيتها .

(٢) الكتاب ٥٧/١ .

(٣) المقتضب ٤ / ١٨٨ وراجع : أسرار العربية / ١٤٣ وأمالي ابن الشجري ٢٣٨/٢ وما بعدها

وعلى هذا ، يكون عمل (ما) في لغة الحجاز استحسانا لا قياسا ، ولذا اشترطوا لعملها شروطا ذكرها النحاة في كتبهم ، ومنها : ألا يتوسط خبرها ، وألا ينتقض نفي خبرها بـ (إلا) . فإن فقدت شرطا من ذلك في جملتها أهملت عندهم ، وكأنها رجعت إلى تميميتها فرفع ما بعدها . وهنا مسألتان :

الأولى : جواز إعمالها مع توسط خبرها بينها وبين اسمها – فينصب خبرها – جاء في الكتاب : (فإذا قلت : ما منطلق عبد الله ، أو : ما مسيء من أعتب ، رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدما مثله مؤخرا ... لأنها ليست بفعل، وإنما جعلت بمنزلته ... وزعموا أن بعضهم قال ، وهو الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ∴ إذ هم قريش ، وإذ ما مثلهم بشرُ[1]

وهذا لا يكاد يعرف)[2]

والذي لا يكاد يعرف عنده هو نصب (مثلهم) مقدما – والفرزدق تميمي يرفعه مؤخرا ، فكيف إذا تقدم ؟! و(ما) لا تعمل النصب عند بني تميم – تقدم الخبر أو تأخر لكن : ربما يقال بجوازه بناء على ما سمع من قول الفرزدق إن كانت روايته نصبا .

ورد المبرد نصب بعض النحويين له ، ووصفه بالخطأ الفاحش والغلط البين ، ومن الغريب أنه أجاز نصبه ، لا على الخبرية بل على أنه نعت مقدم

---

(١) البيت في ديوانه / ٢٢٣ ورد في الكتاب ٦/١ والمقتضب ١٩١/٤ والخزانة ٢/ ١٣٠ بلفظ (دولتهم) والمغنى / ٤٠٢ وشرح الجمل ٥٩٣/١ والعيني ٩٦/٢ وشواهد المغني / ٨٤ .

(٢) الكتاب ١/ ٥٩ ، وما بعدها .

وأضمر الخبر ، ويكون النصب على الحالية إذ النعت لا يتقدم على المنعوت . وأراه تكلف في التقدير وتعسف في التأويل بما لا داعي له . ولم لا نظن أن الفرزدق قد يتكلم بلغة غيره أو تغيرت الرواية عنه ، كما غير النحاة كثيرا من الروايات لصالح شاهدهم .

وقد ذكر أستاذنا الشيخ عضيمة – رحمه الله – في تعليقه على (المقتضب) نقد المبرد لسيبويه بيت الفرزدق ، ورد ابن ولاد عليه ، وأن ما قاله ليس بحجة ، لأن الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تغير البيت على لغتها وترويه على مذاهبها فيما يوافق لغة الشاعر ويخالفها ، ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد[1] .

فالقول بالجواز قمين بالأخذ به إن ثبتت الرواية ، فإن تكلم الفرزدق بلغة غيره أو تغيرت الرواية عنه فكم من شاهد عند النحاة ورد على جهة ما غيرته العرب بلغتها (ولغة الرواة من العرب شاهد ، كما أن قول الشاعر شاهد إذا كانا فصيحين) [2] .

وما علتهم لو قاله – أى : البيت – غير الفرزدق ؟ لم تكن هناك علة ، وربما أخذ مأخذ الجواز ، فتميميته غير موجودة ، وهم لا يعملونها لا بشرط ولا بغيره حينئذ .

وقد زاد بعضهم في رده فقال في تخريجه : إن الفرزدق استعمل لغة غيره فغلط – أى : أنه مع استعماله لغة غيره قاس النصب مع التقديم على النصب

---

(١) هامش ١ من المقتضب ١٩١/٤ .
(٢) السابق نفس الصفحة .

مع التأخير – كأن الفرزدق نحوي – وهو باطل ، لأن العزبي إذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له القياس في لغته،فيؤدي ذلك إلى فساد لغته[١].

ومما يؤيد قولنا أن أبا علي الفارسي استشهد على ذلك بيت لا يعرف قائله ، وهذا البيت هو :

لو أَنَّك يا حسين خلقت حرا ∴ وما بالحر أنت ولا الخليق [٢]

فذكر البيت على أن الباء لا تدخل على الخبر – مقدما – إلا وهو مستحق النصب [٣] .

وأجازه أيضاً ابن عصفور مع التقديم والتأخير في اللغتين معاً . قال (وهو الصحيح) [٤] .

ولذا كان توجيه الفراء دخول الباء في الخبر – على الأصل – دليل استحقاق النصب عند الحجازيين ، أما بنو تميم فلا . ذكر في قوله – تعالى : ﴿مَاهَٰذَا بَشَرًا ﴾[٥] قوله :

---

(١) شرح الجمل١/٥٩٣ وراجع: التذييل والتكميل٤/٢٦٧ والبغداديات/٢٨٦.

(٢) البيت أنشده الفراء في معاني القرآن٢/٤٤ عن امرأة من غني. ورد في شرح التسهيل ١/٣٧٣ والتذييل والتكميل ٤/٢٥٧، ٢٦٤ وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣/١٢٠٢وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٩٥ والخزانة ٢/١٣٣ (والروايات مختلفة) .

(٣) إيضاح الشعر / ٤٨٢ .

(٤) شرح الجمل ١/٥٩٥ .

(٥) من الآية رقم / ٣١ من سورة يوسف .

(نصبت بشرا ؛ لأن الباء قد استعملت فيه ، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك . ألا ترى أن كل ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا ، وقوله : ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[1] . وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء ، فإذا اسقطوها رفعوا. وهو أقوى الوجهين .. [2] .

فالفراء آخذ بلغة بني تميم مؤيدا ذلك بما سمع ، فأنشده بعضهم :

لشتان ما أنوى وينوي بنو أبي ∴ جميعا فما هذان مستويان [3]

قال : .. وأنشدوني : .....

ويزعم حسل أنه فرع قومه ∴ وما أنت فرع يا حُسَيْن ولا أصل[4]

.... ولو حملت الباء على (ما) إذا وليها الفعل تتوهم فيها ما توهمت في (لا) لكان وجها . أنشدتنى امرأة من غنيّ :

..... ∴ وما بالحر أنت ولا العتيق [5]

---

(١) من الآية رقم / ٢ من سورة المجادلة .

(٢) معاني القرآن للفراء ٤٢/٢ .

(٣) أنشده الفراء في المعاني ٤٢/٢ ونسب مع بيت ثان بعده للفرزدق كما نص العيني في شرح الشواهد على الأشموني ٢١٧/١ ولم أعثر عليه في ديوان الشاعر .

(٤) أنشده الفراء أيضا في المعاني ٤٣/٢ .

(٥) سبق تخريج البيت .

هذا توجيه الفراء [1] ، وعليه ، فلا نرى في نصب الاسم – على لغة الحجازيين – إذا قدم أو أخر – مشاحة ، بل الأمران مستويان ، وقد ورد عن العرب مسموعا ما يؤيده .

المسألة الثانية :

- يجوز تقديم خبر (ما) على اسمها إذا كان ظرفا أو مجرورا ، وهو اختيار ابن عصفور [2] .
- أجاز يونس عمل (ما) ونصب خبرها ولو انتقض النفي بـ (إلا) ، مستشهدا بقول الشاعر :

وما الدهر إلا منجنونا بأهله ∴ ولا صاحب الحاجات إلا معذبا[3]

ولا يعرف له قاتل،وأجاز ذلك ابن مالك مستشهدا بقول مغلس بن لقيط:

وما حق الذي يعثوا نهارا ∴ ويسرف ليله إلا نكالا[4]

- إذا عطف على خبر (ما) المنصوب بـ (بل) أو (لكن) لم يجز في المعطوف إلا الرفع ، وأجاز المبرد النصب بناء على أن (بل) ناقلة حكم النصب إلى ما بعدها مقررة له .

---

(١) راجع نص الفراء فى معاني القرآن ٢/٤٣ ، ٤٤ .

(٢) راجع : شرح الجمل ١/٥٩٥ منسوبا لبعض العرب .

(٣) البيت ورد فى الخزانة ٢/١٢٩ والعينى ٢/ ٩٢ ولم نسبه ابن جني في المحتسب ١/٣٢٨ وراجع : شرح التسهيل ١/٣٧٤ والتذييل والتكميل ٤/ ٢٧٣ وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣/ ١٢٠٨ وشرح ابن يعيش ٨/ ٧٥ .

(٤) البيت ورد في شرح التسهيل ١/ ٣٧٤ والتذييل والتكميل ٤/ ٢٧٣ وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣/ ١٢٠٩ .

جاء في المقتضب : (ومنها : [يريد حروف العطف] بل ، ومعناه : الإضراب عن الأول والإثبات للثاني ، نحو قولك : ضربت زيدا بل عمرا ، وجاءني عبد الله بل أخوه ، وما جاءني رجل بل امرأة) [1] .

فالإضراب والتقرير اللذان في (بل) جعلاه يحكم على المعطوف على خبر (ما) في جملتها بما استحقه الخبر من الإعراب وهو النصب ، وكذلك الحكم فى (لكن) إذ الاستدراك والإضراب متقاربان معنى ، فيجوز عنده:

(ما زيد قائما – بل – لكن – قاعدا) كأنه غلط أو نسي فأضرب – أو استدرك – وهذا قياس عند يونس ، فقد أجاز إعمال (ما) في الخبر الموجب بإلا ، فكذلك يجوز عنده في المعطوف [2] .

وأكثر النحاة على خلاف ما قالا . إذا الأصل فى (بل) و(لكن) أن يعطف بهما المفردات لا الجمل – وقد منع الاكثرون النصب في المعطوف ؛ لأنه لا يعطف مرفوع على منصوب ، وعلى قولهم يكون ذلك من عطف الجمل لا المفردات – وتكون (بل) لمجرد الإضراب ، و(لكن) لمجرد الاستدراك . وقد حكم عليهما أبو حيان بأنهما حرفا ابتداء لمجئ الجملة بعدهما [3] .

جاء في المقرب (وإذا أثبت بعد حرف العطف ، فإن كان حرف العطف يقتضي الإيجاب رفعت ليس إلا نحو قولك : ما زيد قائم لكن قاعد وبل قاعد –

---

(١) المقتضب ١/ ١٥٠ ، وراجع أيضاً ٤/ ٢٩٧ .

(٢) راجع : المقرب ١/ ١٠٢ وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣/ ١٢١١ وهمع الهوامع ٢/ ٤٨٥ .

(٣) راجع : التذييل والتكميل ٤/ ٢٧٤ .

وإن كان لا يقتضيه وعطفته على الخبر كان المعطوف على حسبه إن كان مرفوعاً أو منصوباً . وإن كان مخفوضا جاز فيه الحمل على الموضع ، فترفع إن قدرتها تميمية ، وتنصب إن قدرتها حجازية . والحمل على اللفظ فتنخفض) [1] .

وكذا في (الهمع) : (إذا عطفت على خبر (ما) بـ (لكن) أو (بل) تعين في المعطوف الرفع نحو (ما زيد قائما لكن قاعد) على أنه خبر مبتدأ محذوف أى : هو ، ولا يجوز النصب ، لأن المعطوف بهما موجب ، و(ما) لا تعمل إلا في المنفي) [2] .

تفصيل :

١- (ما زيد قائما بل قاعدٌ) وجب الرفع ؛ لأن العاطف موجب للخبر .

٢- (ما زيد قائما ولا قاعدا – ولا قاعدٍ) جاز النصب ؛ لأن العاطف ليس موجبا للخبر ، وجاز الجر على توهم دخول الياء – عند سيبويه ، وإن كان قبيحا .

٣- (ما زيد بقائم بل قاعدٌ) وجب الرفع ؛ لأن العاطف يقتضي الإيجاب، ولا يجوز الخفض على نية الباء ؛ لأنها لا تزاد في الواجب على القياس .

٤- (ما زيد بقائم بل قاعدٍ – قاعدا – قاعدٌ) جاز – إن لم يقتض العاطف الإيجاب :

---

(١) المقرب ١/ ١٠٢ .

(٢) همع الهوامع ٢/ ٤٨٥ .

فالخفض على اللفظ ، والنصب على الموضع على أن (ما) حجازية ، والرفع على الموضع على أن (ما) تميمية – وهذا راجع إلى المتكلم لا غير .

٥- (ما زيد قائما ولا عمرو) رفعت المعطوف قولا واحدا ؛ لأن العطف على الاسم لا الخبر .

٦- (ما زيد بقائم ولا عمرو قاعدا – قاعدٌ) جاز العطف على الموضع – برفع الاسم ونصب الخبر (على الحجازية، ورفع الاسمين على التميمية [١] .

٧- (ما زيد ضربته) يجوز في (ضربته) أن تكون خبر (ما) الحجازية ، محمولة على (ليس) في قول سيبويه حكاية (ليس خلق الله مثله) على الأشهر عند النحويين في معنى (ليس) وهو انقضاء الصفة عن الموصوف في الحال . وعلى ذلك سار أبو علي الشلوبين[٢] .

٨- يجوز – في لغة بني تميم – زيادة الباء في خبر (ما) وعدم زيادتها، وقد جاء في أشعارهم ما يدل على ذلك ، ومنها قول الفرزدق :

لعمرك ما معن بتارك حقه ∴ ولا منسيءٍ مَعْنٌ ولا متيسر[٣]

---

(١) راجع المقدمة الجزولية / ١٥٨ والمباحث الكاملية ٢/ ١٠٨ .

(٢) راجع : القانون أو شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٧٧٢ .

(٣) البيت للفرزدق في الديوان / ٢٠١ والديوان بتحقيق على فاعور / ٢٧٠ وشرح إيليا الحاوى ١/ ٥٠٥ بلفظ (معن) وليس بلفظ عمرو كما سيأتي عن النحاة . ورد في شرح التسهيل ٣٨٣/١ والتذييل والتكميل ٤/ ٣٢٢ وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣/ ١٢٤٠ .

وقد ذكرنا سابقا قول الفراء : (وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا ، وهو أقوى الوجهين في العربية) [١] .

وهنا يعلن ناظر الجيش : (فهذا دليل واضح على أن وجود الباء جارة للخبر بعد (ما) لا يلزم منه كون الخبر منصوب المحل ، بل جائز أن يقال : هو منصوب المحل وأن يقال : هو مرفوع المحل – وإن كان المتكلم حجازيا – فإن الحجازي قد يتكلم بلغة غيره ، وغيره قد يتكلم بلغته ، إلا أن الظاهر أن محل المجرور نصب إن كان المتكلم حجازيا ، ورفع إن كان المتكلم تميميا أو نجديا) [٢] .

٩- يجوز في الوصف المعطوف على خبر (ما) النصب ، والجر على توهم دخول الباء فيه وفي الخبر المعطوف عليه ، ويجوز الرفع على الابتداء ففي مثل : (ما عمرو مقيما ولا ظاعنا أخوه) لك في (ظاعن) الأوجة المذكورة.

١٠- يجوز في الوصف – إذا كان عاملا في اسم أجنبى لا سببي – والعامل (ما) النصب عند الكسائى والفراء محتجين بما حكي من قول العرب (ما زيد قائما فمتخلفا أحد) . وأجاز غيرهما من الكوفيين الجر في ذلك الوصف المعطوف من نحو (ما زيد بمنطلق ولا خارج عمرو) [٣] .

---

(١) راجع : معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢ .
(٢) راجع : شرح التسهيل لناظر الجيش ٣/ ١٢٤١ وما بعدها .
(٣) راجع : التذييل والتكميل ٤/ ٣٢٢ وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣/ ١٢٥٥ وهمع الهوامع ١/ ١١٨ .

وهذا ممتنع عند البصريين ، إذ يتعين عندهم في الوصف المعطوف في مثل ذلك الرفع [1] .

وحجتهم أن المعطوف عليه – مع قربه من العامل – لو قدم فيه الخبر لبطل العمل ، فبطلانه مع بُعده عن العامل أحق وأولى مستدلين بقول الفرزدق السابق .

..... ∴ ولا منسئ عمرو ولا متيسر

والبيت على روايتين : (معن) و(عمرو) ، وفي جميع مراجعه بلفظ (معن) إلا ههنا فجاءت الرواية (عمرو) حتى يكون ما بعد الوصف أجنبيا، فيصح للبصريين الاستشهاد على ما قعدوا .

والبيت في الديوان وشروحه بلفظ (معن) ، فالاسم سببى من الوصف لا أجنبى – عنه ، ولكن انظر كيف غير النحاة – أو قل : كذبوا – حتى يتسنى لهم ما يريدون بشاهدهم على ما أرادوه من قاعدتهم . إذ رواية الديوان لا شاهد فيها على ما نصوا .

١١- يجوز – في التميمية – مجئ اسم (ما) ضمير شأن يعود على الظاهر المتأخر في مثل قولهم : (ما هو طعامَك زيد بآكل) [2] .

---

(١) وهو اختيار ناظر الجيش في شرحه على التسهيل ٣/ ١٢٥٥ .

(٢) ذكر ذلك أبو حيان في التذييل ٤/ ٣٢٦ وراجع : شرح التسهيل لناظر الجيش ٣/ ١٢٥٦ .

بعد هذا ، يمكننا القول بأن النحاة وجهوا ما حمل على (ليس) من أدوات النفي ؛ انطلاقا من النظر العقلي ، وما وجدوه في الاستعمال اللغوي .

فحملوا (ما) على (ليس) لما فيها من معنى النفي ، وحملوا (إنْ) على (ما) لذلك فهذا محمول على محمول – مع ما فيهما من المشابهة من حيث الدخول على المعرفة والظرف والجار مع مجروره ، وعلى المخبر عنه بمحصور ، فهذا كله يجوز فى (ما) و(إن) .

بين (إن) و(ليس)

تعمل (إن عمل (ليس) عند المبرد وأبي علي وابن جني .

فالمبرد يرى فيها الوجهين – الإعمال والإهمال – كما هو الحال في (ما) حجازية وتميمية ، واختياره إعمالها على التشبيه بليس .

ففي المقتضب : (وتكون في معنى (ما) تقول : إن زيد منطلق ، أى : ما زيد منطلق .

وكان سيبويه لا يرى فيها الا رفع الخبر ؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره،وذلك كمذهب تميم في(ما).

وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بليس ، كما فعل ذلك في (ما) وهذا هو القول لأنه لا فصل بينها وبين (ما) في المعنى ، وذلك قوله عز وجل ﴿ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾[1] وقال : ﴿ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾[2] فهذان موضعان)[3] .

وهذا ما رآه ابن جني – وإن كان على ضعف – في تخريج قراءة ابن جبير قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾[4]

---

(١) من الآية رقم / ٢٠ من سورة الملك .

(٢) من الآية رقم / ٥ من سورة الكهف .

(٣) المقتضب ٢/ ٣٥٩ .

(٤) من الآية رقم / ١٩٤ من سورة الأعراف . وخط المصحف برفع الاسمين وعليه قراءة الجماعة . وقد خرج أبو حيان القراءتين على المعنى ، على أن (إن) هى المخففة من الثقيلة عملت عمل (إن) المشددة ، فنصب خبرها على لغة من =

بنصب الإسمين ، فقال : (ينبغي – والله أعلم – أن تكون (إن) هذه بمنزلة (ما) فكأنه قال : ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم ، فأعمل (إن) إعمال (ما) . وفيه ضعف ؛ لأن (إن) هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص (ما) به ، فتجري مجرى (ليس) في العمل ....) [1] .

أما ابن عصفور فيرى أنه لا تبادل بين (إن) و(ما) حيث لا ينصب الخبر بعدها إلا في الشعر خاصة .

ففي المقرب : (وقد أجروا (إن) النافية في الشعر مجرى (ما) في نصب الخبر لشبهها بها) [2] .

وهذا مما خالف فيه أبو حيان ، فرأى إعمالها في الشعر والنثر سواء قياسا وسماعا ، أما القياس فلمشاركتها (ما) في النفي ، ودخولها على المعرفة والنكرة وفي نفي الحال ، وأما السماع فقول العرب في نثرها وسعة كلامها (إن ذلك نافعك ولا ضارك) و(إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية) [3] .

أما إمام النحاة ، فقد اختلف النقل عنه بما فهم على غير الوجه من كلامه ، فنقل النحاس عنه عدم إعمالها ، ونقل السهيلي عنه خلاف ذلك [4] .

= ينصب أخبار إن وأخواتها، أو على إضمار فعل تقديره: تدعون عبادا أمثالكم . راجع : البحر ٤/ ٤٤٤ والتذييل والتكميل ٤/ ٢٧٨ .

(١) المحتسب ١/ ٢٧٠ .

(٢) المقرب ١/ ١٠٥ .

(٣) الارتشاف ١٢٠٨/٣ والتذييل ٤/ ٢٧٧– ٢٨١ وراجع في المسألة الأصول لابن السراج ١/ ٩٥ ، ١٩٥/٢ وشرح التسهيل ١/ ٣٧٥ والخزانة ٤/ ١٦٧ والمساعد ١/ ٢٨١ والهمع ١٢٤/١ والأشموني ١/ ٢٥٥ والتصريح ٢٠١/١.

(٤) راجع : الارتشاف ١٢٠٧/٣ وشرح التصريح ٢٠١/١ .

والذى فهمه ابن مالك من كلام سيبويه الإعمال ، وهذا مبني عنده على إهمالها إذا اقترنت بإن ، فإنها تمنعها أن تكون من حروف (ليس) ورد أبو حيان ما قال به [1] .

وكل الذي قال به سيبويه في هذا الحرف : (وتكون إن كـ (ما) في معنى ليس) [2] .

الأمر الذى حمل أبو حيان على القول بأنه (ليس في كلام سيبويه إشعار بأن (إنْ) تعمل) [3] .

وخالفه أبو بكر بن طاهر في ذلك ، وأن في كلامه إشعارا بعملها مستشهدا بقول الشاعر :

إن هو مستوليا على أحد ∴ إلا على أضعف المجانين [4]

---

(١) وأرى غير الذي قال به أبو حيان في رده ، فقد حمل قول ابن مالك (تمنعها أن تكون من حروف ليس) على معنى أن حروف ليس يراد بها كان وأخواتها – بناء على عموم المصطلح في الحرف وإن كان سائغا عند النحويين – والمفهوم في التقعيد أن (ليس) من أخوات كان لا العكس إذ هي أم الباب ، أما حروف ليس – أو أخواتها – فهي التي تعمل عملها حملا على مطلق النفي فيها، وإن اختلف في ذلك .

(٢) الكتاب ٤/ ٢٢٢ .

(٣) راجع : التذييل ٤/ ٢٨٠ .

(٤) البيت أنشده الكسائي ولم ينسبه . ورد في الأمالى الشجرية ٣/ ٤٣ وشرح التسهيل ١/ ١٥٠ وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٨١ وشرح الجزولية / ١٠٤٢ وتخليص الشواهد / ٣٠٦ والخزانة ٤/ ١٦٦ والتذييل ٢/ ٢٢٥ ، ٤/ ٢٧٩ . وجاء في عمدة الجاحظ / ٢١٧ لابن مالك بيت آخر وهو قول الشاعر :

إن المرء ميتا بانقضاء حياته ∴ ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا=

ورده أبو حيان بما ذكره عن الأستاذ أبي علي – يريد : الشلوبين – أن (هذا الكلام ليس بنص على ذلك ؛ لأنه يحتمل أن يريد أنّ (إنْ) تكون كـ (ما) في النفي ، فيكون قد عبر بقوله – يريد سيبويه – (في معنى: ليس) عن النفي ، وهذا أولى أن يحمل عليه كلامه ...) [١] .

بين لا وليس

تعمل (لا) عمل (ليس) قليلاً . وزعم أبو الحسن الأخفش أنها لا تعمل ، وأن ما بعدها مرفوع بالابتداء ، وذكر أبو حيان أن المبرد تابعه في عدم إعمالها [٢] ، والذي في المقتضب على خلاف ذلك [٣] .

ومذهب الزجاج أن (لا) أجريت مجرى (ليس) في رفع الاسم خاصة ولا تعمل في الخير ، وهى والاسم المرفوع بها في موضع رفع بالابتداء [٤] .

وقد شرط النحاة لإجراء (لا) مجرى (ليس) وتبادلها معها في العمل شروطا ، منها : تنكير مدخوليها ، وتأخر خبرها ، وعدم انتقاض منفيها بإلا .

=وفي هذا البيت والذى استشهد به أبوبكر بن طاهر دليل على إعمال (إن) عمل (ما) التي هي بمعنى ليس، لا كما قال ابن عصفور في اختصاص ذلك بالضرورة.

(١) راجع : التذييل ٤/ ٢٨١ .

(٢) السابق

(٣) جاء في المقتضب ٤/ ٣٨٢ (وقد تجعل لا بمنزلة (ليس) لاجتماعهما في المعنى ، ولا تعمل إلا في النكرة ....) .

(٤) راجع رأيه في (معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٦٣)

أما تنكير مدخوليها ؛ فلأنها من الحروف غير المختصة ، فحقها ألا تعمل ، غير أنها عملت في الأسماء خاصة لعلة عارضة – وهي مضارعتها (إنْ) ، كما عملت (ما) عمل (ليس) في لغة أهل الحجاز ، لمضارعتها (ليس)، وإن كان الأصل عدم عملها .

- ولكون (ما) محمولة على (ليس) و (لا) محمولة على (ما) علل النحاة عمل (لا) عمل (ليس) في النكرات بأنها ضعيفة ، إذ هي محمولة على محمول ، وكلا المحمولين أيضاً محمول ، فبينها ضعف أصالة .
- وكذلك فإن النكرة أبعد في باب المبتدأ من المعرفة ، والمعرفة أشد استبدادا بأول الكلام .
- وأما تأخر خبرها ، وعدم انتقاض منفيها بإلا ، فذلك أيضا لضعفها ، وحملها على (ما) . و(ما) يبطل عملها إن فقدت ذلك [1] .

ومن العجيب أن بعض متقدمي النحاة قالوا بشذوذ عملها في المعرفة ، والحق أن اسمها جاء معرفة في مثل (لا أنا باغيا – لا الحمد مكسوبا – لا المال باقيا – لا البرق فيه خلباً) كما جاء نكرة موصوفة – وهي قريبة من المعرفة في مثل (لا شيء على الأرض) و(لا وزر مما قضى الله) وهذا قياس سائغ شائع عند ابن مالك [2] .

---

(١) راجع في ذلك : الأشباه والنظائر ١/ ٢٤٤ والصبان ١/ ٢٥٣ ، وعلل ابن الشجرى عملها فى النكرات ، لضعفها . راجع : الأمالي الشجرية ١/٤٣٠ .

(٢) راجع : التذييل والتكميل ٤/ ٢٨٦ وشرح التسهيل ١/ ٣٧٧ وقد جاء رأيه بين كلامين أحدهما على الجواز كما في شرح التسهيل ، وثانيهما على التأويل كما في شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤١ .

وأجاز ذلك ابن جني [١] ، وابن الشجري [٢] . وعلى إجازة ابن جني لـه جاء تفسيره أبيات المعاني .

ففي قول عبد مناف بن جريب :

مـاذا يغـير ابنتـى ربـع عويلمهـا ∴ لا ترقدان ولا بؤسـى لمـن رقـدا

قال : (.... ويجعـل أيضـاً أن يجعـل (لا) كـ (لـيس) فتعتقـد رفـع (بؤسى) كقوله :

مـــن صـــد عـــن نيرانهـــا ∴ فأنـا ابـن قـيس لا بـراحُ [٣]

---

(١) راجع : التمام / ٥٤ والفسر ٢/ ٣٦٣ ، ٣/ ٧٧٧ وسيأتى نصه قريبا .

(٢) قال فى اليمالى ١/ ٤٣٢ بعد أن ذكر ثلاثة أبيات للنابغة الجعدي : (وإنما ذكرت هذين البيتين مستدلا بهما على نصب القافية .... وإذا صح نصب القافية فلا تخلو (لا) الأولى أن تكون معملة أو ملغاة فإن كانت معملة فـ (مبتغ) خبرها وكان حقه أن ينصب ، ولكنه أسكن الياء في موضع النصب ...) .
هذا ؛ وإن كان له رأي آخر في البيت ، حيث يجعل (أنا) مرفوع فعل مضـمر، ناصبا (باغيا) على الحال – في رواية أخرى – تقديره : لا أُرَى باغيـا ، فلمـا أضمر الفعل برز الضمير وانفصل . وأجاز أن يكون الضمير مبتدأ والفعل المذكور بعده خبرا ، فاستغني بالمعمول عن العامل .
وأرى أن تلك التخريجات لا طائل من ورائها سوى التحيز لما قالته النحـاة. ولا ضير إذا جاءت القاعدة موافقة قول العرب مؤيدة شواهدهم وظـاهر القـول في أشعارهم .

(٣) البيت ذكره ابن منظور منسوبا لسعد بن ناشب من قصـيدة مرفوعـة القافيـة. والصحيح أنه لسعد بن مالك يعرض بالحارث بن عباد وقد كان اعتـزل حـرب تغلب وبكر ابني وائل . وقد ورد في الكتاب ١/ ٢٧ والتذييل ٤/ ٢٨٤ وشرح=

أى : ليس عندي براح ، وتكون اللام بعد بؤسى خبرا عنها . ويجوز على هذا أن تجعل اللام صفة لها والخبر محذوف) [1] .

وإجازته هنا على أن (لا) تعمل في النكرة وإن لم توصف ، كما تعمل فيها وهى موصوفة فتكون قريبة من المعرفة .

وفي قول المتنبي :

غمام علينا ممطر ليس يقشع ∴ ولا البرقُ فيه خُلَّباً حين يلمع[2]

قال : (ونصب (خلبا) لأنه خبر ليس ، كأنه قال : ليس هو متقشعا، وليس البرق فيه خلبا) [3] .

وفي قول المتنبى أيضاً :

إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى ∴ فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا[4]

قال : (شبه لا بليس، فنصب الخبر) [5]

ومثل ذلك ما جاء في قول النابغة الجعدي

=التسهيل ١/ ٣٧٦ والخزانة ٢/ ٩٠ وشرح أبيات المغني ٤/ ٣٧٦ وراجع: اللسان (برح) ٢/ ٥١ .

(١) انظر : التمام فى تفسير أشعار هذيل / ٥٤ .

(٢) البيت في ديوانه / ١٨٩ ورد في الفسر لابن جنى ٢/ ٣٦٣ .

(٣) انظر : الفسر على ديوان المتنبي ٢/ ٣٦٣ .

(٤) البيت في ديوانه٤/٢٨١ ورد في الأمالي الشجرية١/٤٣١وشرح التسهيل١/٣٧٧ والمغني / ٢٦٥ وشرح أبياته ٤/ ٣٨٢ .

(٥) انظر : الفسر على ديوان المتنبى ٣/ ٧٧٧ .

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا ∴ سواها ولا عن حبها متراخيا[1]

وهو في رواية ابن الشحرى (مبتغ) [2]

ومثله ما قاله المتنبي في هجاءِ كافور :

أريك الرضا لو أخفت النفس خافيا ∴ ولا أنا عن نفسي ولا عنك راضيا[3]

وقول من قال :

أنكرتها بعد أعوام مضين لها ∴ لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا[4]

فهل ترى بعد (لا) من أسماء لها – فيما سبق – إلا معرفة ؟!

فالرأي عندي جواز التبادل بين الإعمال وغيره إن دخلت على معرفة ، فرفع الاسمين بعدها – على الإهمال – كنصب الثانى – على الأعمال وقد ورد فى أشعار العرب ما يناسب ذلك – كما سبق .

---

(١) البيت في ديوانه / ١٧١ ورد في الأمالى الشجرية ١/ ٤٣٢ والخزانة ٣/ ٣٣٧ وشرح أبيات المغني ٤/ ٣٧٨ وشرح التسهيل ١/ ٣٧٧ .

(٢) راجع : الأمالي الشجرية ١/ ٤٣٢ .

(٣) البيت في ديوانه ٤٤٣ بلفظ وما أنا ورد في معجز أحمد ٤/ ٧٩٩ وشرح الواحدي على الديوان / ٦٢٩ والتبيان في شرح الديوان ٤/ ٢٩٤ .

(٤) غير معروف قائله . ورد في كتاب الجمل المنسوب للخليل / ٤٨ وكشف المشكل لابن حيدرة ١/ ٣٦٦ و التذييل ٤/ ٢٨٧ .

بين (لات) و (ليس)

يختلف النحاة في (لات) من حيث التركيب وعدمه ، فذهب بعضهم إلى أنها مركبة من (لا) والتاء ، فلو سُمِّيَ بها حكيت [1] . وذهب الجمهور والأخفش إلى عدم التركيب فيها ، وأن التاء زائدة ، كما زيدت في (ثَمَّت) و (رُبَّت) .

وعلى هذا ، فهي (لا) تستعمل بالتاء ، وبغيرها .

وذهب ابن أبي الربيع إلى أنها (ليس) أبدلت السين تاء ، وقلبت الياء ألفا كراهة نطقهم (ليت) فتصير كالتمنى ، ولم يفعلوا ذلك إلا مع لفظ حين مثل (لدن) مع غدوة [2] كأنها محمولة على (ليس) في الصورة بالإضافة إلى المعنى وهذا تمحل في التخريج وتعسف في التوجيه ضعيف ، إذ (فيه جمع

---

(١) راجع : الارتشاف ٢/ ١٢١٠ والنكت الحسان / ٧٧ (ويرى أبو حيان في أحد قوليه أنها فعل) .

وما ضرنا لو قلنا – كما ذهب إلى ذلك بعض النحاة المحدثين – إنها حرف بسيط مبني على الفتح عامل عمل (ليس) كما أن (ليت) مبنية على الفتح عاملة عمل (إنّ) – وهو ما رآه الأنباري فيها .

راجع : الإنصاف ١/ ١٠٧ ورأي الدكتور علي فاخر في شرحه على مقرب ابن عصفور ١/ ١٠٩٣ ورأي الدكتور / شوقى ضيف في دعوته إلى تيسير النحو (مجلة مجمع اللغة العربية الأردني / ١٩٨٣ وبحوث في الاستشراق واللغة – إسماعيل عمايرة / ١٦ .

(٢) راجع : النكت الحسان / ٧٧ والجنى الداني / ٤٥٢ .

بين إعلالين وهو مرفوض ، مع ما فيه من قلب الياء الساكنة ألفا ، وقلب السين تاء وهما شاذان) [1] .

---

(١) راجع : شرح الأشموني ١/ ٢٥٧ (ويرى العكبري أن هذه التاء للتأنيث دخلت على (لا) وفتحت ليفرق بين الفعل والحرف) ويرد عليه ، بأنه لو كانت للتأنيث لما حركت بالكسر في قراءة عيسى بن عمر (ولاتِ حينِ) بكسر التاء وجر النون على لغة من يجرون بها ، وذكر الفارسي أن تاء التأنيث لا تزاد في غير المواضيع المعروفة إلا بثبت . راجع : اللباب ١٧٩/١ والتكملة / ٤٥٨ أما عن إبدال السين تاء ، فهذه لهجة عزاها اللغويون لقبيلة قضاعة – في جميع ألفاظها – وهي ما تسمى بظاهرة (الوتم) فهي ليست خاصة بلفظ (لات) – وخرج اللغويون إبدالها هنا للموافقة بين الحرفين في الهمس والزيادة ، وتجاور المخارج وممن نطق بها من القبائل – غير قضاعة – خثعم وزبيد من قبائل اليمن البدوية .
إلا أن المحدثين من اللغويين اختلفوا في تفسير ذلك الابدال ، فعده إبراهيم أنيس وعبد الغفار هلال غير مستساغ لاختلاف الحرفين في الشدة والرخاوة والصفير ، بينما يرى عبد الصبور شاهين أن المسوغ الصوتي لانقلاب السين تاء هو تقارب المخرج وكون الصوتين مهموسين فاختلافهما ليس إلا في شدة التاء ورخاوة السين وعلى الرغم من هذا التقارب الصوتي فإن هذا النوع من التقارب لم يشع كثيراً فى القديم والحديث ، وكأن هذا النوع من الابدال مشروط بكون السين – فيما يبدو من الألفاظ التي أبدلت فيها – نهاية مقطع طويل مغلق بصامت ، فتتأثر السين بانحباس الهواء في حالة الوقف فاختفى الصفير فتحولت السين تاء . هذا ما يراه . وقريب من هذا ما ذكره رمضان عبد التواب ، من أنهما تناظرا في الرخاوة والشدة فاتفقا في المخرج واتفقا في الهمس والترقيق ، وإن كان الفرق بينهما هو رخاوة واحتكاك السين ، وشدة التاء وانفجارها ، والصوتان إذا تناظرا أمكن قلب أحدهما إلى الآخر بسهولة .
راجع فى ذلك : سر الصناعة ١/ ١٥٥ والبحر المحيط ٤/ ٢٨٧ والمزهر ١/ ٤٦٤ واللهجات العربية – إبراهيم أنيس / ١٠٥ واللهجات العربية نشأة وتطورا– =

وكان مقتضى النظر عند ابن مالك فيها أن (إلحاق لات بليس راجح على إلحاق ما سواها من الحروف كـ (ما) و(إن) ؛ لأن اتصال التاء بها قربها شبها بليس في الصورة ، وجعلها مختصة بالأسماء إلا أن مقتضى الاستعمال يقتضى قصره على الحين ، ومرادفه) [1] .

ومما قيل فيها أن التاء مقتطعة من (تحين) مضمومة إليها[2] ، فذكر ابن الأنباري أن الخليل وسيبويه والأخفش وأبا عبيدة والكسائي والفراء والمازني والسجستاني والجرمي وأحمد بن يحيى ومحمد بن يزيد يقولون : التاء في (لات) مقتطعة من حاء (حين) وكان أبو عبيد القاسم بن سلام يقول: التاء متصلة بحاء (حين) [3] .

وربما يكون هذا هو ما دعاهم – في اشتراط عملها – أن تكون مع لفظ الحين أو مرادفه .

= عبد الغفار هلال / ١٨٤ وفي التطور اللغوى – عبد الصبور شاهين / ٦٤ وفصول في فقه العربية – رمضان عبد التواب / ١٥١ .
وعيوب اللسان واللهجات المزموعة (بحث منشور بمجلة المجمع العلمي العراقي / رشيد العبيدي) مجلد ٣٦ العدد ٣، ٤ / ١٩٨، ٢٩٨ والنفي اللغوي بين الدلالة والتركيب في ضوء علم اللغة المعاصر (ماجستير) جامعة اليرموك ١٩٨٤ ص ١٣٨ .

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٧٥ .

(٢) راجع البحر المحيط ١/ ٦١ – ٣/ ٧٣ والجنى الداني / ٤٥٢ والمغنى ٢/ ٢٥٣ .

(٣) المذكر والمؤنث / ١٧٠ .

وقيل فيها أيضاً – وهذا منسوب لأبي عبيدة[1] وابن الطراوة أنها كلمة وبعض كلمة ، فهي مكونة من (لا) النافية والتاء فيها الزائدة في أول الحين – على اللغتين فيها [2] وهذا القول قال به – قبل – سعيد بن أوس الأنصاري فيما نقل ابن جني عنه قال (قال أبو زيد : وقال : حسبك تلآن يريد : الآن ، فيزيد التاء) [3] .

وضعف هذا القول ، وما نسب إلى أبي عبيدة ، وأن التاء جاءت متصلة مع لفظ الحين – لا زائدة – في قول أبي وجزة السعدي :

العاطفون تحين ما من عاطف ∴ والمطعمون زمان ما من مطعم

---

(١) راجع : الإملاء للعكبري ٢/٢٠٩ والمغني لابن هشام ١/ ٢٥٤ (وما نسباه إلى أبي عبيدة خطأ ، فإنه لم يقل به في (مجازه) إنما الذي قال به : أنها (لا النافية وبعض العرب تزيد فيها الهاء في الوقف فيقولون : لاه ، فإذا اتصلت صارت تاء) مجاز القرآن ٢/ ١٧٦

ويبدو أن القائل به أبو عبيد القاسم بن سلام مؤيدا رأي شيخه الأموي أن التاء ملتصقة بحين. راجع : الغريب المصنف ٤/ ٢٤٩ – ٢٥١ والمخصص ١٦/ ١١٩ والكشاف ٤/ ٧٢ .

وقال علي بن حمزة في التنبيهات / ١٩١ (وإنما نرد على أبي عبيدة فيما لم يضبط عمن رواه عنه ، وإذا لم يضبط ما سمع فهو الغالط ، لا الذي حكى عنه ، ولسنا ننسب إليه – رحمه الله – كذبا ولكنا نقول : لم يضبط ما سمع ، وهذا مذهب من تقدمنا من العلماء كأبي عبيد رحمنا الله ورحمهم) .

(٢) وراجع رأى ابن الطراوة في الارتشاف ٣/ ١٢١٠ والخزانة ٤/ ١٧٣ والهمع ١/ ٤٥٨ .

(٣) سر الصناعة ١/ ١٦٦ وراجع اللسان (حين)٤/٢٩١وسيأتي كلام أبى زيد قريبا.

فجاءت التاء مع (حين) متصلة بها دون وجود (لا) على أنها لغة في (حين) . وضعفه الرضي أيضا لعدم اشتهار (لات حين) مفصولة ، وأنهم يقولون : لات أوان ، ولات هنا ، ولا يقال : تأوان ، ولا تهنّا) [1] .

وهذا لا يصح دليلا على ما قالوا ، فاشتهار لغة لا يحمل عليه ضعف الأخرى وأما ما استشهدوا به من قول أبي وجزة ، فقد اختلفت رواياته ، وتعددت ألفاظه فقد ذكر ابن منظور البيت في مواد (أين) و(حين) و(عطف) و(ليت) مع اختلاف في رواياته .

انظر مثلاً قوله في مادة (ليت) – بعد أن ذكر قول أبي عبيد – قال أبو وجزة :

العاطفون تحين ما من عاطف ∴ والمطعمون زمان أين المطعم؟

قال ابن بري : صواب إنشاده :

العاطفون تحين ما من عاطف ∴ والمنعمون زمان أين المنعم ؟

واللاحفون جفانهم قمع الذرى ∴ والمطعمون زمان أين المطعم؟ [2]

---

(١) راجع : شرح الكافية ٢/ ٢٣٠

(٢) هذا ما ورد في اللسان ١٣/ ٢٦٣ وقارن بما ورد فى مادة (حين) ٤/ ٢٩١ ولو رجعت إلى الديوان وجدت عجز البيت الأول غير ما ذكراه فالبيت عجزه في الديوان ص١٦٤ بلفظ (والمطعمون يدا إذا ما أطعموا) وفي غريب الحديث ٤/ ٢٥٠ (زمان ما من مطعم) وفي الغريب المصنف / ٢٠٨ (والمطعمون تحين ما من مطعم) وفي رصف المباني / ١٦٣ والهمع ١/ ٢٦١ (والمسبغون يدا إذا ما أنعموا) وفي حاشية الدسوقي ١/ ٢٦٤ (تحين ما من مطعم) .

وعليه ، فالبيت مركب من بيتين – وإن كان ذلك لا يهمنا فشاهدنا صدر البيت الأول وزيادة التاء في (حين) لا في (لات) كما ذكروا .

ويؤيد هذا ما ذكره – قبل – في مادة (أين) عن أبي عبيد : (قال الأموي : قوله تلآن يريد : الآن ، وهي لغة معروفة يزيدون التاء في الآن وفي حين ويحذفون الهمزة الأولى ، يقال : تلان ، وتحين .... قال أبو منصور : والنحويون على أن التاء في قوله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ ﴾ في الأصل هاء وإنما هي (ولاه) فصارت تاء للمرور عليها كالتاءات المؤنثة . وأقاويلهم مذكورة في ترجمة (لا) بما فيه الكفاية .

وفي مادة (حين) نقل عن الأزهري : (وجميع من شاهدته من أهل اللغة يذهب إلى أن الحين اسم للوقت يصلح لجميع الأزمان . وربما أدخلوا عليه [يريد لفظ الحين] التاء وقالوا لات حين . بمعنى : ليس حين) .

فالتاء داخلة على (حين) لا على (لا) . مع أن بعضهم ذكر زيادتها على (لا) فقد ذكر أبو زيد فيها – غير ما نقله ابن جني عنه – أن التاء وصلة والعرب تصل هذه التاء في كلامها وتنزعها . قال : والأصل فيها (لا) والمعنى فيها (ليس) [1] . وعليه فهي عاملة عملها .

فزيادتها وانتزاعها إنما هو محمول على لغة العرب فيها ، وما يعنونه من زيادتها – كالتأنيث مثلاً ، فقد روي عن أبي الهيثم عن نصر الرازي أنه قال في قولهم (لات هنا) أى : ليس حين ذلك ، وإنما هو (لا هنا) فأنث

---

(١) راجع اللسان (لا) ٣/ ١٥٢ .

(لا) فقيل (لاه) ثم أضيفت فتحولت الهاء تاء ، كما أنثوا (رُب) : ربة ، و(ثُم) : ثمت . قال : وهذا قول الكسائي ... قال شمر : أجمع علماء النحويين من الكوفيين والبصريين أن أصل هذه التاء التي في (لات) هاء ، وصلت بـ (لا) فقالوا : لاه لغير معنى حادث ، كما زادوا في (ثَمَّ) (ثمة)، ولزمت فلما وصلوها جعلوها تاء) [1] .

فالنحاة – وكذا اللغويون – مختلفون في موضع زيادتها – وقد عرفنا أنها زائدة – هل مع الحين أو مع (لا) ؟ . الأمر الذي يجعل النفس لا ترتاح لأقاويلهم ، ذاهبة مذهبا غير ما ارتأوه فيها إلى بساطتها فهي (لا) التي بمعنى (ليس) والتاء مقتطعة من (حين) في إحدى اللغتين .

وهذا يجرنا إلى الحديث عنها – من حيث الفعلية والحرفية . فسيبويه وعامة نحاة البصرة – ومعهم الفراء – يرونها حرفا مشبها (ليس) في لغة أهل الحجاز .

في الكتاب : (وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ (ليس) إذ كان معناها كمعناها – في بعض المواضع – وذلك مع الحين خاصة – لا تكون لات إلا مع الحين ، تضمر فيها مرفوعا ، وتنصب الخبر ، لأنه مفعول به ، ولم تمكن تمكنها ، لأنها ليست كـ (ليس) في المخاطبة والإخبار عن غائب ...) [2] .

---

(١) السابق .

(٢) الكتاب ١/ ٥٧ .

فشبهها (ليس) إنما هو في العمل لا في النوع ، إذ معناها النفي الذي هو أصل في (ليس) وعلى هذا ، فالبصريون يعملونها عملها .

أما الكوفيون – عدا الفراء – فيعملونها عمل (لا) النافية للجنس[1] – وعن الأخفش – في أحد قوليه أن المنصوب بعدها بإضمار فعل – مع الحين – على تقدير : ولا أرى حين مناص [2] .

وكونها كذلك عنده فهي مثل (لا) النافية غير عاملة ، ولا أثر لها سوى نفي نسبة ما بعدها . ولولا اختلافهم في إلحاق التاء بها لما كان لها اختصاص بالاسم عندهم ولا شبه لها بليس لفظا من حيث كونها على ثلاثة .

---

(١) راجع : الإيضاح على المفصل ١/ ٣٩٩ والجنى الداني / ٤٥٣ والهمع ١/ ٤٥٨ وفي معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٧ (وقوله : ولات حين مناص) يقول : ليس بحين فرار ... ومن العرب من يضيف (لات) فيخفض .... والكلام أن ينصب بها ؛ لأنها في معنى (ليس) .

(٢) ذكر ابن منظور في اللسان ١٣/ ٢٦٣ عن ابن بري أن هذا القول نسبه الجوهري للأخفش ، وهو لسيبويه ؛ لأنه يرى أنها عاملة عمل (ليس) . وأما الأخفش فكان لا يعملها ، ويرفع ما بعدها بالابتداء إن كان مرفوعا ، وينصبه بإضمار فعل إن كان منصوبا .
ويرى أبو حيان فى أحد قوليه أنها فعل ، وأصلها (ليس) وأن اسمها لا يكادون يلفظون به وهو لا يجوز أن يكون محذوفا لأن اسم (لا) لا يحذف ، لأنه مشتبه باسم ليس واسم ليس لا يحذف لأنه مشتبه بالفاعل والفاعل لا يحذف على قاعدة البصريين ، وإذا بطل أن يكون محذوفا تعين أن يكون مضمرا ، فإذا قلنا إنها لا النافية زيدت عليها التاء بطل إدعاء الضمير لأن الحروف لا يضمر فيها فتعين أن تكون فعلا ...) وراجع : النكت الحسان/ ٧٧ وقال بغير ذلك فى كتابة (منهج السالك / ٦٦ فذكر أنها حرف وأنها لا تعمل شيئاً .

هذا ؛ وقد وجد النحاة في استعمالات العرب ما يضع تلك الحروف موضع القلة والكثرة ، فاستعمال (ما) و(لا) كثير ، واستعمال (إنْ) قليل ، أما (لات) فاستعمالها أقل ؛ إذ لا تستعمل إلا مع الحين أو ما رادفه . ولولا آية الكتاب وما ناظرها من بيت أو بيتين عن العرب ، لما كان لها من استعمال يعرف ؛ إذ هي لا تعمل في القياس – كما قال السيرافي – لكونها غير فعل، فإذا كان مرفوعا فعلى أنه مبتدأ حذف خبره ، أو خبر حذف مبتدأه – وإن كان منصوبا فبإضمار فعل ، وهذا مشهور بين النحاة [1] .

أما قول الجمهور بعملها ، فكان الأولى أن تعمل في جميع مدخولاتها ، إلا أنهم خصوها بلفظ الحين ، وما رادفه من الأزمنة – وهذا تمحل في التقعيد – فإذا كانت تشبه (ليس) – ولو في بعض مواضعها – فالأولى أن تعمل عملها، أما أن تعمل فى موضع تلازمها مع الحين خاصة ، فهذا وجه لا أراه ، ولا تثبت به قاعدة عامة ، ولولا أنهم رأوا (لات) مع لفظ الحين وما رادفه فيما جاء عن العرب ما قالوا بذلك ، ولا نصوا عليه .

وأنت ترى أيضاً أن النحاة أهملوا (لات) مع غير الحين ، كما إذا وليها (هنَّا) الظرفية في بيت الفرزدق :

---

(١) راجع : الكشاف ٤/ ٨١ والبحر ٧/ ٣٨٣ والتذييل ٤/ ٢٩٣ والمغني ١/ ٢٥٤ والتصريح ١/ ٢٠٠ .

حنــت نــوار ولات هنّــا حنــت ∴ .....[1]

وخرجوه على أن (لات) لا اسم لها ولا خبر ، و(هنَّا) منصوب على الظرفية وهي مع أنْ مقدرة قبلها في موضع رفع على الابتداء – كما قال الفارسي[2] – أو على أن (هنّا) اسم (لا) . [لاحظ : لم يقولوا : اسم لات ، وهذا دليل على أن التاء ليست منها –] و(حنت) خبرها على حذف مضاف[3].

وهذا ضعيف ؛ لأن فيه إخراج (هنّا) على الظرفية – وهى من الظروف التي لا تتصرف – كما أن (لات) هنا عملت في معرفة – وهو خلاف رأيهم – فالأصل – إن عملت – أن تعمل في نكرة .

---

(١) وعجزه : وبدا الذي كانت نوار أجنت .
وهو لشبيب بن جعيل التغلبي أو جحل بن نضلة – كما ذكرت المصادر – ورد في الشعر والشعراء ص ٩٦ وتهذيب اللغة ٥/ ٣٧٥ والبصريات / ٧٥٦ والشيرازيات / ٥٣٩ والمؤتلف والمختلف / ١١٥ وشرح التسهيل ١/ ٢٥١ والتذييل ٣/ ٢١٣ .

(٢) راجع : مغني اللبيب ١/ ٥٩٢ .

(٣) وهذا مخالف لاستعمال (لات) ولاستعمال (هنّا) أما استعمال (لات) فلا يكون اسمها إلا محذوفا – كما قال النحاة ، وهنّا بخلاف ذلك فلا تكون اسم (لات) وأما استعمال (هنّا) فإنها متلزم فيها الظرفية لا تفارقها إلا بدخول (من) أو (إلى) عليها ، وارتفاعها على أن تكون اسم (لات) مخرج لها عما استقر فيها من الظرفية فلا يصح . راجع : شرح التسهيل ١/ ٢٥١– ٢٥٢ .

وكذلك في قول الأعشى :

لات هنّـا ذكـرى جـبيرة أو مـن ∴ جاء منهـا بطـائف الأهـوال[1]

فدخلت على معرفة .

فالأولى من هذا كله القول بعدم عملها ، إنما هي دالة علـى النفـي فقـط – فلو كانت عاملة لم تختص بمدخول – كمـا قـالوا – ولم يحـذف أحـد جزئيهـا على التوالي . هذا ؛ وقد جاءت غير مضاف إليها (حين) ولا مذكورا بعدها ، ولا ما رادفه في قول الشاعر :

تـــرك النـــاس لنـــا أكنـــافهم ∴ وقولـوا لات لم يغـن الفـرار[2]

فهذا دليل ما قلنا .

وكونها دالة على النفي يفهم منه أن جملتها قائمة على مبدأ التحويـل – لو حذف أحد معموليها – قبل دخول (لات) عليها ، ولا علاقة لهـا باسميـة أو فعلية – إنما أمرها نقل المعنـى مـن الإثبـات إلى النفـي ، ولا قيمـة للحركـة الإعرابية على الاسم الذي يليها فمثل (لات حين منـاص) ، تجـد أن الجملـة مكونة من (لات) + مبتدأ محـذوف + خـبر وهـي تسـاوى (نفـي) + مبتـدأ

---

(١) البيت في ديوانه / ٥٣ ورد في البصريات / ٧٥٤ والشيرازيات / ٥٣٩ والمؤتلف والمختلف / ١١٥ وشرح التسهيل ١/ ٢٥١ والتـذييل والتكميـل ٣/ ٢١٣، ٢٩١/٤ والمقرب ١/ ٥٩٢ والهمع ١/ ١٢٦ .

(٢) البيت للأفوه الأودي ، ورد فى الطرائف الأدبية / ١٣ والصاحبي / ٢٦٤ وتذكرة النحاة / ٥٧٠ والتذييل ٤/ ٢٩٩ .

محذوف + خبر حين دخلت على جملة اسمية وكذلك تساوى (نفي) + (فعل وفاعل) حين دخلت على جملة فعلية [١] وهذا من طرائق العربية حين يستفاد النفي من التركيب من خلال وجود صيغ تدخل على هذا التركيب فتحدث تغييرا في دلالته ، كما تحدثه الصيغ واللواحق [٢]

(عسى)

---

(١) راجع : الظواهر اللغوية في التراث النحوي- علي أبو المكارم/ ١٥٦- ١٥٨.

(٢) ويرى أحد الباحثين أن (لات) ناشئة مما يعرف بـ (الإلصاق التوهمى) الذي يتبع (نظرية الشيوع) التي تعزو أغلب التطورات إلى كثرة استخدام العناصر ودورانها على الألسن ، ومن ذلك : الأدوات التي تستخدم في سياقات معينة ، مثل (لا) التى اندمجت مع الأسماء والأفعال وكذلك الأدوات فشكلت أداة جديدة توهم الناطقون بها أنها وحدة مستقلة ، فصرفوها عن ذلك الأساس كما في (لات – لن – ليس – ليت) . راجع تطورات الالزام النسقي العربية – فالح شبيب العجمي – مؤتة للبحوث والدراسات – مجلد ١٤ عدد / ٥ / ١٩٩٩ ص٢٧٤ . وقد أشار الباحث إلى أن مصطلح (التوهمى) من وضع مجمع اللغة العربية في القاهرة .

معناها

من أفعال المقاربة – ترفع اسما وتنصب خبرا حملا على (كان) – فتفيد معنى في الخبر هو المقاربة ، وذلك أن (كان) تدخل لإفادة معنى الزمان في الخبر ، وتلك الأفعال تفيد معنى القرب فيه – ومما قيل في معناها : إنها للإشفاق – وهو قليل – والترجي – وهو الكثير في كلام العرب [1] .

جمودها :

ولكونها بمعنى المقاربة ، حكم بعض النحاة بجمودها ، ومما قالوه في علة ذلك :

إجراؤها مجرى (ليس) ، فلفظها لفظ الماضي ، ومعناها المستقبل ، لأن الراجي إنما يرجو في المستقبل لا في الماضي، ومن ذلك أيضاً : شبهها بـ (لعل)، فإنها لما دلت على قرب الفعل الواقع في خبرها جرت مجرى الحرف ، لدلالتها على معنى في غيرها ؛ إذا لأفعال تدل على معنى في أنفسها ، لا في غيرها ، فجمدت (عسى) جمود الحرف لذلك .

بين الحرفية والفعلية :

لما جمدت ، ولم تتصرف ، أشبهت الحروف في ذلك ، وأيضاً ، فلكونها تفيد الترجي والإشفاق – وهما من المعاني التي اعتادت العربية على تأديتها بالأدوات – وإفادتها ذلك في الاستقبال – وهو الزمن الذي تؤديه (السين)

---

(١) وذكر أبو حيان قول العرب (كل (عسى) في القرآن للتحقيق – يعنون به الوقوع . فهي مشبهة هنا (قد) إلا في قوله تعالى : ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ﴾ التحريم : الآية / ٥ ، راجع : البحر المحيط ٢/ ٣٨٠ .

و(سوف) ، وهذا المعنى تدل عليه في غيرها – لا في نفسها – وهو من خصائص الأدوات – لكل ذلك كان شبهها بالحرف أقوى .

ولذا قال سيبويه في (يا أبتا : علك أو عساكا) : (والدليل على أنها منصوبة [يريد الكاف] أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني) . قال عمران بن حطان :

ولي نفس أقول لها إذا ما ∴ تنازعني : لعلى أو عساني [1]

فلو كانت الكاف مجرورة لقال : (عساي) ، ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعل) في هذا الموضع [2] .

تلك الصورة التي يتصل فيها (عسى) بضمير النصب (عساك – عساه – عساني) مختلف فيها بين سيبويه والأخفش ، فجعلها سيبويه بمنزلة (لعل) أما الأخفش ، فذهب إلى أن الضمير فاعل (عسى) واستعير ضمير النصب للرفع ، كما استعير ضمير الجر في (لولاي – لولاك) [3] . وعليه كان رده ما استشهد به النحاة من أبيات في هذا الموضع ومما استشهد به على حرفيتها

---

(١) ورد البيت في : الكتاب ٢/٣٧٥ والمقتضب ٣/ ٧٢ وكتاب الشعر ١/ ٤٩٤ والخصائص ٣/ ٢٥ وشرح ابن يعيش على المفصل ٣/ ١٠، ١١٨– ٧/ ١٢٣ والمقرب ١/ ١٠١ .

(٢) الكتاب ٢/ ٣٧٥ (والنصب على المحل تشبيها لـ (عسى) بـ (لعل) في هذا الموضع .

(٣) راجع : ابن يعيش ٧/ ١٢٣ .

قول صخر بن جعد[1] :

فقلت : عساها نار كأس لعلها ∴ تشكى فآتي نحوها فأعودها[2]

هذا مذهب سيبويه فيها .

أما المبرد والفارسي فذهبا إلى أن الضمير خبر (عسى) مقدماً ، وما بعدها اسمها مؤخرا .

ورد ذلك بأن خبر (عسى) لا يكون مفردا إلا في ضرورة أو شذوذ . ومن قال : (عساها) فإنه اقتصر على الفعل ، ومنصوبه دون المرفوع ، وهذا لا نظير له .

وأما الأخفش فقد حمل ذلك على وضع المنصوب موضع المرفوع – وقد ذكرناه قبل – وهذا مردود ، فقد جاء المرفوع في بيت ضمر السابق (عساها نار كأس) فكيف يوضع المنصوب موضع المرفوع مع وجوده ؟

وبقول سيبويه قال السيرافي ، وأنها حين تنصب الاسم وترفع الخبر حرف مثل (لعل) ؛ لئلا يحمل الفعل على الحرف في هذا الموضع – كأنه يقف موقفا وسطا بين من أطلق القول بفعليتها – وهم الجمهور – ومن أطلق القول بحرفيتها – ومنهم ابن السراج وثعلب .

---

(١) هو صخر بن الجعد الخضري كما في شرح أبيات المغني ٣/ ٣٥٠ ، وقيل : صخر بن العود الحضرمي كما في العيني ٢/ ٢٢٧ .

(٢) البيت ورد في التذييل والتكميل ٤/ ٣٦٢ وشرح التسهيل للمرادي ١/٤١٠ وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣/ ١٢٨٠ وتعليق الفرائد / ١٠٥٠ والأغاني ٢٣/ ٤٢ والمغني ١/ ١٥٣ وأوضح المسالك ١/ ٨٥ والهمع ١/ ١٣٢ .

ونقل أبو حيان عن الغزي صاحب (البديع) خروجها عن الفعلية إلى الحرفية ، وأنه (لما أفرط في كثرة استعماله أخرجته من الفعلية إلى الحرفية حتى صار مثل (لعل) في اقتضاء الاسم والخبر) [1] وهذا عنده مخصوص بنصب (عسى) الضمير .

تصرفات (عسى) :

لا يجيء المضارع واسم الفاعل من (عسى) – فلا يقال (يعسى وهو عايس ولا تعسى) [2] .

وحكى ثعلب : معساه من ذلك ، و(أَعْسِ به) – على التعجب [3] .

وحكى اللحياني عن الكسائي مجيء المصدر منها في قوله (بالعَسْيِ أن يفعل) ، وربما تكون تلك التصرفات من باب التمثيل ، فذكر الأزهري عن الليث : (عسى تجرى مجرى (لعل) . تقول : عسيت وعسيتما وعسيتم ، وعست المرأة وعستا وعسين يتكلم بها فعل ماض ، وأميت ما سواه من وجوه فعله – لا يقال : يعسى، ولا مفعول له ولا فاعل) [4] .

وعلى هذا دار اختلاف النحاة – إن كانت فعلية – بين كونها حجازية أو تميمية وبين معناها من حيث التمام والنقصان في ضوء ما سيذكر بعد .

---

(١) راجع : ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٣٤ .
(٢) راجع : المقتصد ١/ ٣٥٥ .
(٣) راجع : المجالس ٢/ ٣٩٦ .
(٤) راجع : اللسان ١٠/ ١٥٤ .

صور نادرة في جمل تلك الأفعال

- ندر دخول الباء في خبر (أوشك) ، ومما جاء في ذلك قول الشاعر :

أعــاذلُ توشــكين بــأن تــريني ∴ صـــــــريعاً لا أزور ولا أزار [1]

- ندر دخول السين فى خبر (عسى) عوضا عن (أن) ، وقد ورد ذلك في قول الشاعر :

عسى طيء من طيء بعد هذه ∴ ستطفئ غلات الكلى والجوانح[2]

- ندر مجئ خبر (عسى) اسما مفردا ، وقد جاء ذلك في قول رؤبة

أكثــرت في العــذل مُلِحًّــا دائمــا ∴ لا تكثرن إني عسيت صائما[3]

وإنما صح ذلك هنا ؛ لأن (عسى) بمعنى (كان) فهي على تقدير : كنت صائما . وكذلك (كاد في قول تأبط شرا :

---

(١) البيت للأخطل ، كما في ديوانه / ٢٧٨ ورد في التذييل والتكميل ٤/ ٣٤٢ والارتشاف ٣/ ١٢٢٦ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠ والدرر ١/ ١٠٧ .

(٢) البيت لقسامة (أو قسام) بن رواحة السنبسى كما في الحماسة ١/ ٤٧٤ وشرحها للمرزوقي ص ٩٦٠ وشرحها للأعلم/ ٤٧٩ والخزانة ٩/ ٣٤١ والمبهج/ ١٣٣ والتذييل والتكميل ٤/ ٣٤٢ .

(٣) الرجز في ديوانه / ١٨٥ ورد في الخصائص ٩٨/١ وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٨/٢ والارتشاف ١٢٢٧/٣ وشرح الحماسة للمرزوقي ٨٣/١ والغرة لابن الدهان ١٠٧/٣ وابن يعيش ٧/ ١٤ والنهاية لابن الخباز ٨١٠/٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٣/١ والمسائل الحلبيات / ٢٥١ والتذييل والتكميل ٩/٣ والمغني ١/ ١٦٤ وشرح أبياته ٣/ ٣٤١ .

فأبــت إلى فهــم ومــا كــدت آيبـــا [1]

ندر مجيء اسم (عسى ضمير شأن في مثل (عسى زيد قائم) .

وربما تعود تلك الصور إلى أصلها قبل دخول أفعال المقاربة ، فدخول الباء في خبر (أوشك) يعود إلى دخولها في خبر المبتدأ – وكلاهما مسموع – كما في قول عبيدة بن أبي ربيعة :

فلا تطمع – أبيت اللعن – فيها ∴ فمنعكها بشئ يستطاع[2]

ومجيء الخبر اسما أو جملة اسمية ، يرجع إلى ذلك الأصل في باب المبتدأ– من حيث صحة الإخبار عنه باسم أو جملة اسمية كذلك [3] .

أما مجيء اسم (عسى) ضمير شأن فهذا محمول على النواسخ الأخرى حين تدخل على جملة مرفوع طرفاها ، فيكون اسمها ضمير شأن – محمولة على (كان) في المعنى– فيقال: (عسى زيد قائم) كما قيل: (كان زيد قائم) [4] .

فهذا الحمل على الأصل قد يخرجها عن حيز الندور – وإن كانت صورها الأخرى هي الأشهر ، وهذا ما يمكن فهمه من قول ابن يعيش :

---

(١) وعجزه : وكم مثلها فارقتها وهى تصفر . والبيت ورد في الحماسة ٧٢/١ وشرحها للمرزوقي /٨٣ والاختيارين/ ٢٩٦ وشرح التسهيل١/ ١٩٣ والتذييل والتكميل ٤/ ٣٤٣ وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٥٢ والتوطئة ص٢٩٨ .

(٢) البيت ورد في الجنى الداني/ ٥٥ ومغني اللبيب ١/ ١٥٣ وشرح الحماسة للمرزوقي ص٢٠٩ والخزانة ٢/ ٤١٣ .

(٣) راجع : ارتشاف الضرب ٣/ ١١٢٨ .

(٤) السابق .

(... ولهذا المعنى كانت محمولة على (كان) في رفع الاسم ونصب الخبر ، والجامع بينهما ، دخولهما على المبتدأ والخبر ، وإفادة المعنى في الخبر) [1] .

هذا ؛ وإن كانت تلك الأفعال تفيد مقاربة وقوعه في الخبر غير مفيدة إثباته .

فإذا أخذنا – مثلا – من صور التركيب في جملتها (وقوع أن والفعل بعدها كما في قوله ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ ﴾ [2] و ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ ﴾ [3] وكذلك في جملة (أوشك) وجملة (اخلولق) وجدنا أن (أَنْ والفعل) فاعل للفعل الناسخ[4] .

فإذا كان قبل(أن والفعل) اسم ظاهر،تجد اختلاف النحاة في الإعراب بين:

١– أن يكون (أن والفعل) بدلا من المصدر ، فقولك : عسى زيد أن يقوم، معناه : عسى قيام زيد ، فقدم الاسم وأخر المصدر .

٢– أن يعرب مفعولا به – كما قال المبرد – على معنى : قارب زيد هذا الفعل ، وخرج بذلك عن الإخبار بالمصدر عن الجثة .

---

(١) شرح ابن يعيش على المفصل ٧/ ١١٥ .
(٢) من الآية رقم / ٢١٦ من سورة البقرة .
(٣) من الآية رقم / ٢١٦ من سورة البقرة .
(٤) راجع : ابن يعيش على المفصل ٧/ ١٤٠ وشرح ابن عقيل ١/ ٣١٣ .

٣- أن تعربه نصبا على نزع الخافض ، كما زعم قوم ؛ لأنه - أي: الخافض - يسقط كثيرا مع (أَنْ) [١] .

٤- أن تعربه في موضع رفع - كما ذهب ابن مالك - فيكون (أن والفعل) بدلا من المرفوع سادا مسد الجزأين[٢] .

هذا ؛ وإسناد (عسى) و(اخلولق) و(أوشك) إلى (أن والفعل) هنا محمول على قولين .

أحدهما : أنها ناقصة ، وتكون (أن والفعل) سادة مسد الجزأين ، حملا على (حسب) حين سدت مسد مفعوليها .

وثانيهما : أنها تامة ، مكتفية بمرفوعها ، حملا على (كان) التامة.

فإن تقدم على تلك الأفعال اسم ظاهر - كما سبق من أمثلة - يصح إسنادهن إلى ضميره جاز أن يكنَّ :

١- تامات ، ويكون الفعل مسندا إلى المصدر المؤول - أن يفعل - وهذا عند الحجازيين .

٢- ناقصات ، ويكون الفعل مسندا إلى ضمير الاسم السابق ، و(أن يفعل) هو الخبر وهذا عند بني تميم .

---

(١) راجع : همع الهوامع ٢/ ١٣٨ .

(٢) راجع : شرح التسهيل ٢/ ٣٩٤ .

بين عسى وأوشك واخلولق

جمع النحاة أفعال الرجاء والشروع والاستمرار والمقاربة تحت اسم (أفعال المقاربة) وعللوا ذلك بالتغليب على معنى مقاربة وقوع الفعل . وليس هذا جامعه . إنما الجامع بينها : دلالتها على صفات الأحداث ، وليس لما أطلقه النحاة ما يبرره ، إذ هي لم تشترك في الدلالة على المقاربة .

وقد علل (فندريس) سبب وضع النحاة لها تحت مسمى واحد ، وهو (أن الساميات تهتم بصفات الأحداث أكثر من اهتمامها بالأزمنة المختلفة للفعل . وكل صفة من تلك الصفات لها أحوال تجمعها من تمن ورجاء واستمرار وشروع ومقاربة وغيرها، وكأن النحاة ما وضعوا تلك الأفعال تحت مسمى واحد إلا لأنها مشتركة في الدلالة على تلك الصفات) [١] .

وهو رأى وجيه في بابه عند بعض اللغويين المحدثين ، وإن لم يكن له ما يبرره عند غيرهم ، فأفعال الشروع دالة على أن الفاعل قد بدأ بإيقاع الفعل ، وأفعال الرجاء تدل على أن الفعل لم يحدث، ولم يبدأ به – بالرغم من توقعه – وأفعال المقاربة تدل على إمكان قربه من الوقوع – وإن كان لَمّا يقع بعد – وهذا ما نص عليه ابن يعيش في قوله : (تقول : كاد زيد يفعل ، أى : قارب الفعل ولم يفعل) [٢] .

فهي لا تدل على مقاربة ألبتة ، إنما تدل على توقع إيقاع الفعل .

---

(١) راجع : اللغة – فندريس / ١٣٥، ١٣٦ .

(٢) شرح ابن يعيش على المفصل ٢/ ١١٩ .

وكذا الفعل (عسى) الذي قال الرضي عن لفظتها إنها ليست من أفعال المقاربة ، إذ هو طمع في حق غيره تعالى ، وإنما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله فكيف تحكم بدنو مالا يوثق بحصوله ، ولا يجوز أن يقال: إن معناه رجاء دنو الخبر – كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنف – أي أن الطامع يطمع في دنو مضمون خبره ، فقولك : عسى الله أن يشفي مريضا ، أى : أرجو قرب شفائه ؛ وذلك لأن (عسى) ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره ، بل لطمع حصول مضمونه مطلقا) [1]

ومما يحتاج إلى مناقشة في هذا الباب ، اتفاقهم على تسمية (عسى) و (حرى) و(اخلولق) بأفعال الرجاء . والنصوص اللغوية الواردة عن العرب تنفي هذا ، وتخالفه .

فقد اختلفوا بين فعلية (عسى) وحرفيتها – وإن كانت تدل في المعنى على الرجاء – وشواهد ذلك واضحة في كتبهم .

أما (حرى) فلم يرد من شواهد استعماله في ذلك المعنى إلا شاهد واحد منسوب للأعشى أورده ابن هشام في (شذوره) [2] ، وإن كان فيه شك فى نسبته ، وهو :

إن يقل هنَّ من بني عبد شمس ∴ فحرى أن يكون ذاك وكانا

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٠١ .
(٢) راجع : شذور الذهب / ٢٦٨ .

فهذا البيت المنسوب لم يأت في ديوان الشاعر المذكور . هذه واحدة ، وأما الثانية فنأخذها من تعليق محقق الكتاب العلامة الشيخ محمد محي الدين . قال : (وأيضاً ، فبعد تسليم ثبوته ، لا يكون نصا فيما زعمه المؤلف ؛ لجواز أن يكون (حرى) اسما منوناً أيضاً ، وهو خبر مقدم ، و(أن يكون) في تأويل مصدر وهو مبتدأ مؤخر . والحاصل أن النفس غير مطمئنة إلى الاستدلال بهذا البيت) [1] .

فإن قيل : قد ورد شاهد للشاعر (لبيد) يحمل هذا الفعل وهو قوله – في رواية ابن بري :

من حياة قد سئمنا طولها ∴ وحرى طول عيش أن يمل

فنقول : إن اللفظ (حرى) ليس فعلا ، إنما هو اسم بوزن (فعيل) ولو كان فعلا لانكسر البيت إذ هو من بحر الرمل المحذوفة عروضه وضربه .

وأيضاً ، فإن الذي في الديوان بلفظ (جدير) ، و(حريٌّ) بمعنى : جدير وخليق .

ففى اللسان : (يقال : فلان حَرِيٌّ بكذا ، وحَرِيٌّ بكذا ، وبالحَرِيِّ أن يكون كذا أي : جدير وخليق) [2] .

وفيه أيضا : (... وحري أن يكون ذاك في معنى (عسى)) [3] .

---

(١) شذور الذهب / ٢٦٨، ٢٦٩ (تعليق المحقق على الشاهد) .
(٢) لسان العرب ٤/ ١٠١ .
(٣) السابق ٤/ ١٠٢ .

فانظر ، كيف غير ابن بري لفظ البيت؛ ليكون شاهدا ؛ وهذا ما لا يليق. وكذلك الفعل (اخلولق) ، فقد مثل له سيبويه بمثال واحد : (اخلولقت السماء أن تمطر) ولم يذكر غيره[1] ، وسار على ذلك بعده بعض النحاة،وإن كان الرضي قد أتى بمثال صنعه في قوله(اخلولق عمرو أن يقوم)[2].

وقد أورد ابن منظور ما مثل به سيبويه ، دليلا على أن (اخلولق) بوزن (افعوعل) بناء للمبالغة مثل (اغْدَوْدَنَ) و(اعْشَوْشَبَ)، والأصل فيه (خلق)، فقوله : (اخلولقت السماء أن تمطر) أو (اخلولق السحاب) أى : استوى وارتتقت جوانبه، ولان حتى صار خليقا ، وعلى هذا المعنى جاء قول المرقش :

ماذا وقوفي على ربع عفا ∴ مخلولق دارس مستعجم

وقد يكون معنى (اخلولق) اجتمع بعد تفرق ، وربما يكون هذا المعنى مأخوذا مما حكي عن الكسائي : (أخلق بك أن تفعل كذا) ومعناه : أخلق الأشياء بك أن تفعل كذا ، وهو خليق له ، أي : شبيهه ، فيكون المعنى المحتمل الذي مثل له سيبويه بـ (اخلولق) شابهت ، وقاربت .

هذا ؛ وإن كان فيه معنى المقاربة ، إلا أن لم يكن هناك شاهد واحد على استعماله صريحا لهذا المعنى الذي أراده النحاة – وهو الرجاء – كما هو مستعمل في (عسى)

---

(١) الكتاب ١/ ٤٤٧ .

(٢) شرح الكافية ٢/ ٣٠٤ .

التبادل في استعمالات (عسى)

تأتى (عسى) على أوجه .

- فتستعمل فعلا يدل على الرجاء ، وذلك إذا اتصل بها ضمير رفع للجمع، كما في قوله تعالى: ﴿ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ ﴾[1] و ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾[2] .

- وتستعمل استعمال (كان) ، وذلك إذا كان المنصوب بعدها اسما صريحا، وعليه قول الراجز :

لا تكثرن إني عسيت صائما [3]

أى : كنت ، والمنصوب بعدها على الحالية . وعليه جاء المثل : (عسى الغوير أبؤسا) [4] ففي الكتاب : (وهذا مثل من أمثال العرب ، أجروا فيه (عسى) مجرى (كان) [5] . ومع ذلك ، فقد ندر هذا الاستعمال ، ووصفه ابن جني بالشاذ ، وإن كان مطردا قياسا . قال :

---

(١) من الآية رقم / ٢٤٦ من سورة البقرة .
(٢) من الآية رقم / ٢٢ من سورة محمد .
(٣) سيأتي تخريج البيت قريبا .
(٤) هذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه (عسى) مجرى (كان) . قال الميداني في مجمع الأمثال ١/ ٢٠ " ونصب (أبؤسا) على معنى : عسى الغوير يصير أبؤسا ويجوز أن يقدر : عسى الغوير أن يكون أبؤسا . وقال أبو علي : جعل (عسى) بمعنى (كان) ونزله منزلته ..) وراجع المقتضب ٣/ ٧١ .
(٥) الكتاب ١/ ٤٧٨ .

(ومما هو مطرد في القياس شاذ في الاستعمال مجيء مفعول (عسى) اسما صريحا نحو قولك : (عسى زيد قائما ، أو قياما) هذا هو القياس ، غير أن السماع ورد بحظره ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا ، وذلك قولهم : (عسى زيد أن يقوم) و﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ ﴾[1] وقد جاء عنهم شيئاً من الأول)[2] .

- وتستعمل حرفا ، وذلك إذا اتصل بها ضمير نصب ، فتكون مثل (لعل) وعليه قول الراجز : -

يـــا أبتـــا علك أو عساكـــا [3]

وقول عمران بن حطان

ولـــي نفـــس أقـــول لهـــا إذا مـــا ∴ تنازعتي : لعلـي أو عسـاني[4]

---

(١) من الآية رقم / ٥٢ من سورة المائدة .

(٢) الخصائص ١/ ٩٦

(٣) الرجز في ملحقات ديوان رؤبة / ١٨١ ورد في الكتـــاب ٢/ ٣٧٥، ٤/ ٢٠٧ والمقتضب ٣/ ٧١ والخصائص ٢/ ٩٦ والمحتسب ٢/ ٢١٣ والأمالي الشجرية ٢/ ٢٩٦ وابن يعيش ٢/ ١٢ ، ٧/ ١٣٢ .

(٤) البيت ورد في : الكتاب ٢/ ٣٧٥ والمقتضب ٣/ ٧٢ وسيأتي الكلام عنه .

تبادل التراكيب في جملة (عسى) ❁

تأتي جملة (عسى) في تراكيب مختلفة .

أولها : يأتي بعد (عسى) اسم وجملة فعلية مصدرة بأن ، كما في قولنا : (عسى زيد أن يقوم) .

وثانيها : يأتي بعد (عسى) جملة فعلية مصدرة بأن ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ ﴾[1] و ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ ﴾[2] .

وعلى الحالتين تكون ناقصة في التركيب الأول ، تامة في الثاني .

وثالثها : يأتي بعد (عسى) جملة فعلية مصدرة بأن ، وبعدها اسم – على نية التقديم أو التأخير . كما في قولنا : (عسى أن يقوم زيد)

وفى هذا التركيب يجوز أن يكون (زيد) فاعل (يقوم) و(أن يقوم) فاعل (عسى) وعليه ، فهي .. والحالة هذه – تامة

ويجوز أن يكون (زيد) مرفوعا بـ (عسى) و (أن يقوم) خبرها متقدما على الاسم وعليه ، فهي – والحالة هذه – ناقصة ، على الخلاف بين لغتي الحجاز وتميم .

❁ تتفق أفعال المقاربة مع (كان) من حيث التركيب ، فترفع اسما وتنصب خبرا كجملة (كان) إلا أنها تختلف في جملتها من حيث الخبر عن (كان) فلا يكون خبر تلك الأفعال إلا فعلا مضارعا متجردا من (أن) وجوبا ، وذلك في أفعال الشروع ، لأن أخبارها للحال و(أن) تخلص الفعل للاستقبال . أما في أفعال الرجاء ، فيقترن خبرها بأن وجوبا – تناسبا بين اللفظ والمعنى في إفادة الاستقبال.

(١) من الآية رقم / ٢١٦ من سورة البقرة .

(٢) من الآية رقم / ٢١٦ من سورة البقرة .

ورابعها : يأتي بعد (عسى) جملة فعلية مصدرة بأن بعدها اسم ، بعده مفعول به ، وذلك في قولنا : (عسى أن يضرب زيد عمرا)

وعليه ، فهي – والحالة هذه – ناقصة لا غير ، إذ لو كانت تامة ، لفصل بين (عسى) والمعمول بأجنبي ، وهذا غير جائز .

فهذه الاستعمالات وتلك التراكيب ممكنة في (عسى) كما هي في غيرها من الأفعال التي تشبهها – وإن كان بعض اللغويين المحدثين[1] يرى أنها أفعال شاذة تخلفت ولم يدركها الاستعمال الواسع عند النحاة .

هذا ؛ وإن كانت غير ذلك في نظرنا – وإن كنا نقول بأنها على صيغة (فعل) – فهي جامدة لا تتصرف تصرف الأفعال الأخرى، ولم تتوسع توسعها في الاستعمال، إلا أنها لما تخلت عن الحدث ، وعبرت عن معنى الرجاء مثل (لعل) لم يظهر لها تأثير فيما بعدها. ثعلب أنهم يقولون : (عسى زيد قائم) و(عسى زيد أن يقوم) . و(أنْ) التي بعد (عسى) موصول حرفي ، جيء به لإيصال الرجاء إلى الجملة ، ولتخليص الفعل للاستقبال ،

---

(١) هو الدكتور مهدي المخزومي في كتابه : في النحو العربي نقد وتوجيه / ١٩٤–١٩٦ (وإن كنا نخالفه الرأي في وصف تلك الأفعال بالشذوذ وتخلف الاستعمال، ونوافقه فى عدم تأثيرها في الجملة بعدها ، إذا الجملة قبل دخول (عسى) مكونة من مسند إليه ومسند ، وبقي الاسناد بعد دخولها ، فلو حذفت (عسى) انعقدت الجملة من مبتدأ وخبر أو من فعل وفاعل إذا كان الخبر جملة فعلية بصرف النظر عن (أن) فقد جيء بها لتخلص الفعل إلى الاستقبال فقط . أما النسخ في (عسى) فهو نسخ معنوي – وهو إدخال معنى الرجاء على الجملة – فتصير إنشائية بعد كونها خبرية ، ولا أثر للنسخ الإسنادي وكذلك اللفظي أو الإعرابي فيها).

وليس (زيد) اسما لها – كما زعموا – عندما حملوا (عسى) على (كان) أو (كاد) .

فكونه اسما لها ، يجعلهم يخبرون بالمصدر عن الذات ، إذا الفعل مؤول بالمصدر – وقد أولوا مضافا قبل الاسم ، أو قبل الخبر ، كأنهم قالوا : عسى أمر زيد القيام ، أو : عسى زيد صاحب القيام .

وهذا لا يبين مبهما ، ولا يوضح مشكلا ، فهو يشكل عليهم عدم تبين الاسم والخبر بعدها .

ولذا قال ابن هشام – فيما ذهب إليه ابن مالك أن (أن والفعل) سدا مسد الخبر ، كما سدا مسد المفعولين في (حسب) [1] .

ونرى أن هذا لا طائل من ورائه – أو كما يرى المخزومي – أن فيه من التحكم ما فيه [2] .

وعلى لغة أهل الحجاز يكون الفعل مجردا من علامة التثنية والجمع والتأنيث ، فيلزم حالة واحدة .

أما على لغة بني تميم ، فيطابق الفعل ما قبله .

وهذا ما نص عليه أبو حيان في قوله : (وقفت من قديم على نقل هو أن التجريد لغة لقوم من العرب والإلحاق لغة لآخرين) [1] . وهو ما نسبه ابن عقيل لأهل الحجاز وتميم .

---

(١) مغنى اللبيب / ١٥١ .

(٢) في النحو العربى – نقد وتوجيه / ١٩٦ .

- فإن سقطت (أن) في خبر (عسى) وأخواتها - وهذا لا يكون إلا في الشعر، جاز لك التبادل بين نصب الاسم ورفع الخبر ، حملا على جملة (لعلّ)، أو رفع الاسم ونصب الخبر ، حملا على جملة (كان) . قال هدبة :

عسى الكرب الذي أمسيت فيه ∴ يكون وراءه فرج قريب [٢]

برفع (الكرب) ونصبه[٣] . فكأن (عسى) أجريت مجرى (لعل) في تبادل الترتيب بين الاسم والخبر ، كما تجرى (لعل) مجرى (عسى) في التبادل بين اقتران خبرها بـ (أن) وعدمه ، وما ذلك إلا لتشابههما في المعنى وعدم تصرفهما ، فتقاربا .

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٣١ وراجع : التذييل والتكميل ٤/ ٣٥٦ وابن عقيل ١/ ٣٤٣ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٥ .

(٢) البيت ورد في : الكتاب ٣/ ١٥٩ والمقتضب ٣/ ٧٠ وابن يعيش ٧/ ١١٧ والمقرب ١/ ٧٨ والمغني ١/ ١٥٢ وشرح التصريح ١/ ٢٠٦ .

(٣) راجع : كشف المشكل ١/ ٣٣٦، ٣٣٧ .

الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر

وضع متقدمو النحاة الأحرف الناسخة (إنَّ – كأنَّ – لكنَّ – ليت – لعلَّ) تحت باب سموه : (باب الحروف الخمسة) – وذلك رجوع إلى الأصل – في جملتها – عاملة عمل الأفعال فيما بعدها – وإن كانت غير متصرفة تصرف الأفعال من حيث أنه يجوز في بعضها ما لا يجوز فى بعض ، وكذلك مدخولاتها، ولذا قال سيبويه (هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال) [١] .

فيجوز في جملة (إنّ) ما لا يجوز في غيرها من حيث التقديم والتأخير بين الاسم والخبر وبين الخبر ومعموله ودخول اللام في خبرها وتخفيفها على إرادة الشأن إلى غير ذلك . ولذلك كانت أُمَّ الباب حتى اصطلح عليه بـ (باب إن وأخواتها) .

وقد عملت تلك الأحرف فيما بعدها من جملة المبتدأ والخبر على سبيل الاختصاص[٢] بمشابهة (كان) الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما في تمام المعنى[٣] ، وإن خالفتها في نصب الأول ورفع الثانى لزوما[٤] .

---

(١) الكتاب ٢/ ١٣١ وراجع: المقتضب ٤/ ١٠٧ والأصول لابن السراج١/ ٢٧٧

(٢) راجع : شرح الجمل ١/ ٤٢٢ (فإن هذه الحروف تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها كما أن الأفعال تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها .

(٣) راجع المقتضب ٤/ ١٠٨ والهمع ١/ ١٣٤ .

(٤) راجع الفرق بين عمل (كان) وعمل (إن) في الأصول ١/ ١٧٢ .

وإنما نصبت الأول ورفعت الثاني ؛ لأنه – كما علل ابن عصفور – (لما وجب رفع أحدهما تشبيها بالعمدة ونصب أحدهما تشبيها بالفضلة ، كان أشبههما بالعمدة الخبر ؛ لأن هذه الحروف إنما دخلت لتوكيد الخبر أو تمنيه أو ترجيه أو التشبيه به ، فصارت الأسماء كأنها غير مقصودة ، فلما رفع الخبر تشبيها بالعمدة نصب الاسم تشبيها بالفضلات) [1] .

هذا ؛ وقد أجاز بعض الكوفيين نصب الاسمين مع جميع الحروف الخمسة احتجاجا بما ورد فى الحديث (إنَّ قعر جهنم لسبعين خريفا) [2] وأيضا بقول عمر بن أبى ربيعة :

..... ∴ ..... إن حراسنا أسدا[3]

وغير ذلك مما ورد عن العرب وقد رُدَّ ذلك .

---

(١) شرح الجمل ١/ ٤٢٤ وراجع : المقرب ١/ ١٠٦ .

(٢) الحديث أخرجه مسلم في كتاب الإيمان برقم / ٣٢٩ واختلف لفظ (سبعين) بين الرفع والنصب . وخرج ابن مالك رواية النصب على أن (قعر) مصدر ... و(سبعين) منصوب على الظرفية ، وقد وقع خبرا ؛ لأن الاسم مصدر والإخبار عن المصدر بظرف الزمان مطرد .

(٣) البيت نسبه صاحب الخزانة ٢/ ١٤٤ لأبى زبيد الطائي ، ونسبه شراح التسهيل لعمر بن أبى ربيعة وقد ورد في الكافية الشافية ١/ ٥١٨ والتذييل ٢/ ٤٨٩ وتعليق الفرائد للدماميني برقم ١٠٧٧ وشرح التسهيل للمرادي ١/ ٤٢١ والمغني ١/ ٣٧ والأشموني ١/ ٢٦٩ وحاشية الخضري ١/ ١٣٠ والهمع ١/ ١٣٤ وشواهد المغني ١/ ١٢٢ .

أما الحديث فقد وردت روايته في صحيح مسلم بلفظ (إن قعر جهنم لسبعون خريفا) رفعا فتدافعت الروايتان .

وأما البيت فيمكن على تقدير : يشبهون أسدا ، وقد روي عن الكسائي أنه يقدر ناصبا في كل موضع وقع فيه نصبان بعد شئ من هذه الأحرف[1] .

وأجاز الكسائي والفراء نصب الاسم والخبر بـ (ليت) وحدها ، ورفع الخبر ، فبادلا في إعراب الخبر . جاء في معاني القرآن :

" ويجوز النصب في (ليت) بالعماد والرفع لمن قال : ليتك قائما . أنشدني الكسائي :

ليت الشباب هو الرجيع على الفتى ∴ والشيبُ كان هو البديء الأول[2]

ونصب في (ليت) على العماد ، ورفع في (كان) على الاسم . والمعرفة والنكرة في هذا سواء " [3] .

---

(١) راجع : شرح الجمل لابن بابشاذ ١/ ١٢٨ .

(٢) البيت للقطامي في ديوانه / ٧ وأنشده الفراء عن الكسائي كما في معاني القرآن ١/ ٤١٠ وورد في شرح الكافية الشافية ١/ ٥١٦ وشرح التسهيل ٢/ ٩ والتذييل ٢/ ٦٢٨ وشرح التسهيل للمرادي ١/ ٤٢١ وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣/ ١٢٩٦ .

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٤١٠ وراجع في المسألة شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٤ ونتائج الفكر للسهيلي / ٣٤٣ وشرح الأشموني ١/ ٢٦٩ وحاشية الخضري ١/ ١٣٠ .

وقيل : إن نصب الجزأين لغة بلاد العجاج وقد أخذ النحاة عنه قوله

بالبيت أيام الصبا رواجعا =

بين (إنّ) و(أن) أيتهما تفيد توكيدا

(إنّ) المكسورة الهمزة المشددة النون تفيد التوكيد ، فتنصب الاسم وترفع الخبر ومثلها (أن) المفتوحة الهمزة المشددة النون . كذا عند جميع النحاة ، وإن كان فرق فيما بينهما ، على خلاف ما يراه السهيلى إذ لا فرق بينهما عنده[١] .

ولأن الحرفين يفيدان التوكيد ، فلا يجوز أن تلي المفتوحة الهمزة المكسورتها [٢] هذا تعليل النحويين .

وربما – أو لعلهم – انطلقوا من طريق يعد مسلمة من مسلمات التفكير النحوي حيث نظروا إلى المفتوحة أنها فرع المكسورة . وتلك مطابقة ترجع إلى المستوى الدلالي ، فهناك فرق بينهما ، فالجملة مع المكسورة مستقلة ، أما مع المفتوحة فتحول إلى الإفراد [٣] ، والتأكيد المستفاد هنا : هو تأكيد مضمون

= وقاسه بعض الكوفيين في نصب الاسمين مع جميع الحروف الخمسة ، وجعله الكسائي والفراء قياسا مع (ليت) وحدها .
قال ابن سلام في (طبقات الشعراء / ٦٥) : سمعت أبا عون الحرمازي يقول : ليت أباك منطلقا ، وليت زيدا قاعدا ، فأخبرني أبو يعلى أن منشأه بلاد العجاج، فأخذها عنهم) . وقد استشهد به ابن هشام في المغني ١/ ٣١٤ على ذلك.
هذا ، وقد سرد أبو حيان كثيرا من أشعار العرب دليلا على نصب تلك الأحرف الاسمين معاً في كتابه (التذييل والتكميل ٥/ ٢٧– ٣٠) فلتراجع .

(١) كذا في الروض الأنف / ٤٦٣ وراجع : الجنى الداني للمرادي / ٤٠٢، ٤٠٣

(٢) راجع : المقتضب ١/ ٦٠٥ .

(٣) راجع : ابن يعيش على المفصل ٨/ ٥٩ .

الجملة ، فهو قائم مقام تكرير التركيب . ولما كانت (إنَّ) للتوكيد أصلا أجيب بها القسم [١] .

ولعلك ترى الجملة قبل دخول (إن) عليها تجد أنها مربوطة برابط أصلي قوي هو (الإسناد) فهذا الرابط تبقى معه الأسانيد محتفظة باستقلالها المتكافيء على درجة من الأهمية ، وهذا يظهر في جملة (إنّ) المكسورة ، بخلاف جملة (أن) المفتوحة ، فإنها بعد تحويل جملتها إلى المفرد يتحول هذا الإسناد إلى إسناد آخر توافقي ، مما يدل على أن التأكيد ليس أصلا فيها ، ولذا نجد سيبويه يصف جملة (أنّ) المتقدمة على عاملها بالقبح[٢] في مثل : (أنك منطلق بلغني) و(أنك منطلق عرفت) . وهو حكم يضاد فائدة الرابط المتمثل في إمكانية موقع تقدم الجملة المركبة ، ولذا علل سيبويه حكم القبح هنا : (لأن الكلام بعد (إنَّ) و(أَنَّ) غير مستغن ، كما أن المبتدأ غير مستغن، وإنما كرهوا ابتداء (أَنّ) لئلا يشبهوها بالأسماء التي تعمل فيها (إنّ) ، ولئلا يشبهوها بـ (أنْ) الخفيفة ؛ لأن (أنْ) والفعل بمنزلة مصدر وفعله التي تنصبه ، والمصادر تعمل فيها (إنّ) و(أنّ) [٣] .

وفسر ابن السراج امتناع الابتداء بها على نحو ما رآه سيبويه (لأنها إنما هي بمنزلة (أن) الخفيفة التي هي مع الفعل بمعنى المصدر ، وما كان

---

(١) راجع : ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٣٧ وشرح عيون الإعراب / ١٠٥ .
(٢) راجع : الكتاب ٣/ ١٢٤ .
(٣) الكتاب ٣/ ١٢٤ .

بمنزلة الشيء فليس هو ذلك الشيء بعينه ، فلا يجوز أن يتصرف تصرف (أن) الخفيفة الناصبة للفعل في جميع أحوالها) [١] .

هذا ، وقد فسره الجرجاني بمفهوم آخر في التعليل ، هو أنه (لو ابتدأوا بأن لكان يعرض أن تدخل عليه (أن) نحو قولك : أنّ أنك منطلق خير لك) وهذا مستنكر ؛ لاجتماع حرفي تأكيد) [٢] .

بيد أن (السهيلي) يرى أنها لا تقع مبتدأة ؛ بسبب أن العامل في المبتدأ معنوي ، وجملة (أن) معناها التوكيد[٣] .. وإن كان هناك ما يرد رأيه ، فقد صرح ابن يعيش بوقوعها مبتدأ ، وحينئذ يتقدم الخبر عليها في مثل (عندي أنك منطلق) [٤] وقد أورد سيبويه – قبله – مثالا جاءت فيه (أنّ) وما بعدها محل المبتدأ في مثل (أحق أنك ذاهب) .

ويفهم من هذا ، أن الابتداء المرفوض هو أن تقع (أنّ) مع الإسناد الذي يليها أولاً بغض النظر عن الوظيفة النحوية [٥] .

ويرى أحد الباحثين [٦] أن عدم مجئ (أنّ) أول الجملة المركبة إنما هو سمة تركيبية تضاف إلى ما تمتاز به (أنّ) من أدوات الربط ، ثم إن اقتصار

---

(١) الأصول في النحو لابن السراج ١/ ٢٦٦ .
(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٤٧٢ .
(٣) نتائج الفكر / ٣٤٦ .
(٤) شرح المفصل ٨/ ٥٩ .
(٥) راجع ما نقله السيوطي في الهمع ١/ ٤٣٤ عن أبي حيان من تجويز الفراء ذلك
(٦) هو : عمر يوسف عكاشة ، في بحثه الذي بعنوان (هل تدل أنّ على التوكيد) / ٢٣، ٢٤ .

مجيئها على حشو الجملة دون أولها إنما هو حسب الأصل ، فالأصل في الأداة الرابطة أن تقع بين المربوطين – وهذا متفق تماما مع نوع الربط الذي تقوم به، وهو الربط الإدماجي ، فلابد للرابط المدمج أن يرد بعد الإسناد المدمج ، وهو موقع من الجملة ليس متاحا إلا في حشوها دون الصدر .

وقد أبقت العربية على (أن) في حشو الجملة ؛ لتبقى معلما فاصلا مبينا حدود الإدماج ، كما أن العربية تتحاشى أن تبقي على الإسناد المبدوء بأنّ في موضع متقدم من التركيب ، إذ لو كان حقه التقديم فتؤخره لتراها توجب تأخير ما حقه التقديم – وهذا خلاف الأصل – كالفاعل واسم كان ولعل وإن.

خذ على ذلك مثلاً : لو كانت جملة الفاعل مبدوءة بأنّ ، قامت اللغة بتأخيره إلى ما بعد المفعول به – وإن كانت محفوظة رتبته – لأنه تركيب مقيد، كما في مثال : (بلغ خالدا أن زينب تزوجت بعمر) و(كان أمرا مؤسفا أن أباه حرمه من الميراث) و(لعل من الواضح أن الكلية ستشارك فى مهرجان الجامعة) . ومثل تلك التراكيب ورد في الحديث : (إن من نعم الله عليّ أن رسول الله توفي في بيتي وفي يومي ، وبين سحري ونحري) [1] .

- معنى هذا ، أن (أن) لا تقع في صدر الجملة المركبة بحال من الأحوال ، إذ لابد أن يسبقها إسناد يحمل وظيفة نحوية ، كما أنها إذا حذفت مع الإسناد الذي يتبعها ، فسيؤدى ذلك إلى تراكيب ترفضها العربية وهذا يعني أن (أنَّ) لا تحمل أيَّ معنى لغوي سوى الربط بين إسنادين ، وإن

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب المغازي – باب مرض النبي ووفاته٦/١١ .

كان فيها معنى التوكيد الذي في (إن) ، لكنه يظل توكيدا ناقصا – قد يحتاج إلى ما يقويه في بعض الأحيان – وهذا يقع مع جملة (إن) كذلك[1].

نخلص من هذا إلى أن (إنّ) و(أنّ) يحددان شكل الجملة التي تليهما ، كما يحددان شكل الكلمة ، فينبغى أن يكون ما بعدهما منصوبا ، أو ضميرا متصلا محله النصب ، وكأنهما بهذا التحويل يفيدان دلالة جديدة إلى المسند إليه هي الاهتمام والانتباه – كأنهما يبرزان المسند إليه على أنه موضوع الحديث، وبؤرة الكلام ، وهذا ما تقرره اللسانيات الحديثة .

فالذي يقابل تلك الأداة في اللغات الأخرى السامية إنما هي أدوات تنبيه واهتمام إلا أن نحويي العرب القدامى نظروا إلى تلك الأدوات نظرة مختلفة – معتمدين على الوصف اللغوي المجرد – مما جعلهم يتفقون على أن الاسم المنصوب بعد تلك الأدوات إنما نصب لما فيها من معنى الفعل . وقال البصريون بمشابهتها للفعل لفظا ومعنى ، وساقوا لتلك المشابهة أوجها ذكرتها كتب الحروف والخلاف [2] .

---

(١) ولأن التوكيد قد يأتي ناقصا ، يحتاج إلى ما يتممه ، فإن اللام قد تأتي لذلك – ومن أوجهها التوكيد الإسنادي ، والربط والتعليل وغير ذلك .

(٢) راجع : الإنصاف/ ١٧٦، ١٧٧، وفقه العربية المقارن – رمزي البعلبكى/ ٢٤٣، والجمل المصدرة بإن وأنّ – ترجمة إسماعيل عمايرة / ٩٥– ١٠٩ بتصرف.

همزة (إنَّ) بين الكسر والفتح

كل ما صلح تقدير جملته بمصدر ، وبجملة ، جاز في (إن) إذا دخلت عليه التبادل بين كسر همزتها وفتحها ، ومن ذلك :

١- ما جاء في مثل قولهم : (أول قولي اني أحمد الله) [١]

- فالكسر على تقدير الجملة ، كأنك تريد : أول كلام أتكلم به ، فتكون الجملة خبرا عن (أول) أو أنها معمول لقول محذوف ، أو أنها معمول (أقول) المفهوم من لفظ (قولي) والخبر محذوف تقديره (ثابت) ، ونسب هذا الرأي للفارسي[٢] .

- والفتح على تقدير المفرد الصادق على كل لفظ تضمن حمدا ، والكلام على هذا التقدير إنما هو إخبار بمعنى عن معنى .

وذكر الرضي رأيا للشلوبين مفاده أنها كسرت لأنها بعد (أول) وهو قول من حيث أضيف إلى القول ، والخبر محذوف . وهذا لا معنى له ، فإن (أول) لا يعمل ؛ لأنه ليس بمصدر في اللفظ - وإن كان مصدرا في المعنى - ولا يعمل إلا لفظ المصدر [٣] .

٢- الواقعة بعد (إذا) التي للمفاجأة ، فيتبادل في همزتها بين الكسر والفتح ، فالكسر على عدم التأويل كأن (إذا) داخلة على جملة مبتدأ وخبره،

---

(١) راجع : الايضاح / ١٣٠ وعمدة الحافظ /١٣٠ وشرح التسهيل للمرادي ١/ ٤٣١ .

(٢) راجع : الإيضاح/ ١٣٠ ، وما بعدها والمقتصد ١/ ٤٢٥ .

(٣) راجع : الكافية بشرح الرضي ٢/ ٣٥٠ والتذييل ٢/ ٦٨٧ وشرح الجمل ١/ ٤٦٧ والشذور / ٢٦٣ .

وأما الفتح ، فعلى التأويل بمصدر مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف . ذكر ذلك سيبويه . قال :

" .. وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به : –

وكنت أُرَى زيدا كما قيل: سيدا ∴ إذا إنه عبد القفا واللهازم[1]

فحال (إذا) ههنا ، كحالها إذا قلت : إذا هو عبد القفا واللهازم . وإنما جاءت (إنّ) ههنا ؛ لأنك هذا المعنى أردت [2] ، كما أردت في حتى [معنى حتى] هو منطلق . ولو قلت : مررت فإذا أنه عبدٌ ، تريد : مررت به فإذا العبودية واللؤم ، كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ، ثم وضعت (أنّ) في هذا الموضع جاز " [3] .

وأبان ابن يعيش تحليل النص السابق من خلال مفهوم قد أخذنا به هو أنه (إذا ساغ في موضع المكسورة والمفتوحة ، كان ذلك على تأويلين مختلفين... إن شئت فتحت .. وإن شئت كسرت ، وقال في البيت: ... فإذا فتحت أردت المصدر كأنك قلت : فإذا العبودية واللؤم ، كأنه رأى نوى العبد.

---

(١) لم يعرف قائل البيت ، أنشده سيبويه في الكتاب ٣/ ١٤٤ وورد في المقتضب ٣٥١/٢ والخصائص ٢/ ٤٠١ والأمالي للسهلي (١٢٦) وشرح عمدة الحافظ (١٣١) والتذييل٦٨٩/٢وشرح الألفية لابن الناظم(٦٣)وشرح التسهيل للمرادي ١/ ٤٣١ وشرح الألفية للمرادي ١/ ٣٣٩ والخزانة ٤/ ٣٠٣ وابن يعيش ٨/ ٦١ وشذور الذهب / ٢٠٧ والأشموني ١/ ٢٧٦ والهمع ١/ ١٣٨ .

(٢) يريد معنى الابتداء ، منظرا بـ (حتى) حين تكون ابتدائية

(٣) الكتاب ٣/ ١٤٤ .

وإذا كسر كان قد رآه نفسه عبدا ويكون بمعنى الجملة ، كأنه قال : فإذا هو عبد...) [1] .

٣- الواقعة بعد فاء الجواب ، كما في قولنا : (من يؤذني فإنه معاقب) ويجوز : (فأنه معاقب) فالكسر على تأويل ما بعدها جملة ، كأنك قلت: فهو معاقب ، والفتح على التأويل بالمصدر ، كأنك أردت : فالعقاب له .

وقد اشترط بعض النحاة لزوم فتح همزة (أنّ) إن سبقت بالمفتوحة ، فإن لم تسبق بها فالكسر واجب .

وهذا الذي اشترطوه مبني على ما رأوه في آيات القرآن – وإن كان منقوضا بآيات أخرى جاء فيها الفتح والكسر ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [2] .

فقرأها ابن عامر وعاصم بفتح الثانية مع فتح الأولى . وقرأها نافع بكسر الثانية مع فتح الأولى – وقرأها ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي بكسرهما [3] .

فكسر الثانية مبني على أن ما بعدها جملة لا تقدير فيها ، كأن المراد : فهو أو فالله غفور رحيم . وأما فتحها فعلى تقدير مصدر مبتدأ حذف خبره

---

(١) شرح ابن يعيش على المفصل ٨/ ٦١ (بتصرف) . (ويرى قوم أن (إذا الداخلة في جملتها هي الخبر – وهذا على فتح الهمزة وتأويل أن وما بعدها بالمصدر – وعلى هذا فلا مزية لأحد الوجهين على الآخر) .

(٢) من الآية رقم / ٥٤ من سورة الأنعام .

(٣) راجع : الحجة لابن خالويه / ١٣٩ والاتحاف / ٢٠٨، ٢٠٩ .

كأنه يريد : فالغفران والرحمة جزاؤه ، أو خبر حذف مبتدؤه على تقدير : فجزاؤه الغفران والرحمة .

هذا ؛ وإن كان اختيار ابن مالك الكسر ؛ إذ لا إضمار ولا تقدير معه قياسا، معللا ذلك ، بأنه لم يجيء الفتح في القرآن إلا مسبوقا بأن المفتوحة[1] .

٤- الواقعة بعد ما يفهم منه تعليل لكلام سابق ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ﴾[2] وفي قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴾[3] .

فجاءت قراءتهما بالفتح على تقدير لام العلة وبالكسر على الاستئناف[4].

٥- الواقعة بعد مفرد يصلح للعطف عليه بالواو كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴾[5] .

---

(١) راجع : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣ وشرح التسهيل للمرادي ٣٤٧/١

(٢) من الآية رقم / ١٠٣ من سورة التوبة .

(٣) من الآية رقم / ٢٨ من سورة الطور .

(٤) راجع : الكشاف ٤/ ٤١٢ وتفسير الجلالين / ٤٨٧ .

وفي الكتاب ٣/ ١٢٦ (وسألت الخليل عن قوله جل ذكره : ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴾ فقال : إنما هو على حذف اللام، كأنه قال : ولأن هذه أمتكم ... فإن حذفت اللام فهو نصب ... هذا قول الخليل ، ولو قرأوها: وإن هذه أمتكم ... كان جيدا ، وقد قريء) ومثل هذا جاء في كتاب الله كثير. ومما جاء في الشعر على مثال ذلك ما استشهد به سيبويه من قول الفرزدق:

منعت تميما منك أني أنا ابنها ∴ وشاعرها المعروف عند المواسم =

قال : (وسمعنا من العرب من يقول : إني أنا ابنها) وقال أيضاً : (وكقول: لبيك إن الحمد والنعمة لك ، وإن شئت قلت : أنَّ .....) .

(٥) الآيتان رقمى / ١١٨، ١١٩ من سورة طه .

فالفتح جاء عطفا على قوله : أن لا تجوع ، فيكون عطف مفردا منفيا على نظيره وأما الكسر فعلى الاستئناف ، أو على جملة (إن) الأولى ، أو على الاستئناف .

جاء في الكتاب : (وتقول : أن لك هذا على ، وأنك لا تؤذي ، كأنك قلت: وإن لك ألا تؤذى ، وإن شئت ابتدأت ، ولم تحمل الكلام على أن لك ، وقد قريء هذا الحرف على وجهين . قال بعضهم وإنك لا تظمأ فيها ، وقال بعضهم : وأنك) [1] .

٦- الواقعة بعد (أَمَا) المخففة الميم في مثل قولك (أَمَا أَنّك فاضل) فالفتح على أنها بمعنى (حقا) [2] وتكون للاستفتاح كأنه يريد : أما معلوم فضلك كما تريد : أما معلوم ذهابك في مثالهم : (أَمَا أَنَّك ذاهب[3] ، وأما الكسر فعلى أنها استفتاح أيضا بمنزلة (أَلاَ) [4] .

---

(١) الكتاب ١/ ٣٦٣ (لولاق) ٣/ ١٢٣ (هارون) وراجع أيضا : المقتضب ٢/ ٣٤٢ والبحر المحيط ٦/ ٤٨٤، ٨/ ٣٥٢ وشرح الشاطبية / ٢٤٩ والنشر ٢/ ٣٢٢ والاتحاف/ ٣٠٨ والكشاف ٣/ ٩٠٢ والاملاء ٢/ ٦٧ .

(٢) في الكتاب ٣/ ١٣٩ (.... كما تقول : أما أنك ذاهب ، بمنزلة حقا أنك ذاهب) وقال قبل ذلك في ١٢٢/٣ : (وتقول : أما إنه ذاهب ، وأما أنه منطلق ، فسألت الخليل عن ذلك فقال : إذا قال أما أنه منطلق فإنه يجعله كقولك : حقا أنه منطلق ، وإذا قال : أما إنه منطلق فإنه بمنزلة قوله (ألا) كأنك قلت : ألا إنه ذاهب).
وأرى أن فتح همزة (إن) بعد (حقا) أكثر من كسرها وقد ورد في شعر العرب كثيرا ولذا حملت عليها . ويكون أن وما بعدها في تأويل مصدر مبتدأ خبره (حقا) المنصوبة على الظرفية .

(٣) راجع : حاشية الصبان ١/ ٢٧٨ .

(٤) راجع المسألة واختلاف النحاة في (أما) وما بعدها في : الأصول ١/ ٣٣٧ والتذييل ٢/ ٦٩٣- ٦٩٥ وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣/ ١٣٣٧- ١٣٤١

٧- الواقعة بعد (لا جرم) في مثل (لا جرم إنى آتيك) فإذا فتحت تكون (لا جرم) فعلا ماضيا ، وما بعدها فاعل . وهنا تقف على (لا) . فلا تركب مع ما بعدها ، على خلاف ما ذكره الفراء أنها جزء مما بعدها .

وإذا كسرت فهي بمنزلة اليمين فيجاب بها القسم هنا .

ذكر سيبويه : (وأما قوله عز وجل : ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾ [١] فأن (جرم) عملت فيها لأنها فعل ، ومعناها : لقد حق أن لهم النار ، ولقد استحق أن لهم النار ، وقول المفسرين : معناها : حقا أن لهم النار ، يدلك أنها بمنزلة هذا الفعل إذا مثلت ، فـ (جرم) بعد عملت في (أن) عملها فى قول الفزاري :

ولقد طعنت أبا عيينة طعنة ∴ جرمت فزارة بعدها أن يغضبوا [٢]

أي : أحقت فزارة

وزعم الخليل : أن (لا جرم) إنما تكون جوابا لما قبلها من الكلام) [٣] ، فـ (جرم) في الآية كما هي في البيت عند سيبويه فعل بمعنى: حق أنه يفعل، و(لا) عنده زائدة وإن لزمت مع (جرم) لأنها كالمثل .

---

(١) من الآية رقم / ٦٢ من سورة النحل .

(٢) البيت استشهد به سيبويه في الكتاب ٣/ ١٣٨ وورد في المقتضب ٢/ ٣٥٢ والخزانة ٤/ ٣١٠ ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٩ .

(٣) الكتاب ٣/ ١٣٨ (وجرم في الآية كما هي فى البيت عند سيبويه فعل بمعنى حق أنه يفعل ، و(لا) إذ هى : (كلمة كانت في الأصل بمنزلة لابد أنك قائم ولا محالة أنك ذاهب ، فجرت على ذلك ، وكثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة (حقا)

وكونها يجاب بها اليمين إذا كسرت ، إنما هو اختيار بعض النحاة فقد أجاز بعضهم الفتح مع اليمين كذلك ، وإن كان الكسر أجود وأكثر في كلام العرب ، والفتح جائز قياسا [1] ونظير ذلك قولهم في القسم : (والله إنك ذاهب) بفتح إن وكسرها ، فالكسر على أنها جواب للقسم والفتح على تقديرها بالمفرد ، كأنك قلت : أعلم – والله – أنك ذاهب ، فيكون لفظ الجلالة اعتراضا[2] .

٨- الواقعة بعد (مذ) و(منذ) في مثل قولهم : (ما رأيته مذ أن الله خلقه) فالنحويون متفقون على الفتح ، وأما الكسر فأجازه الأخفش ، ومنعه سيبويه وابن السراج [3]

ألا ترى أن العرب تقول : لا جرم لآتينك . لا جرم قد أحسنت ، وكذلك فسرها المفسرون بمعنى الحق ... وليس قول من قال : إن جرمت كقولك حَقُقْت أو حُقِقْت بشيء ، وإنما لبّس على قائله قول الشاعر ولقد طعنت ... فرفعوا فزارة قالوا : نجعل الفعل لفزارة ، كأنه بمنزلة حُقَّ لها أو حَقّ لها أن تغضب ، وفزارة منصوبة في قول الفراء أى : جرمتهم الطعنة أن يغضبوا ...) معاني القرآن للفراء ٨/٢ ، ٩ وراجع : التذييل ٢/ ٦٩٧ والإملاء ٢/ ٣٦ .

(١) ذكر ذلك الزجاجي في كتابه (الجمل / ٧٠) .

(٢) راجع : الكتاب ٣/ ١٢٢ والمقتضب ٤/ ١٠٧ وأوضح المسالك ٨٩/١، ٩٠.

(٣) راجع : همع الهوامع ١/ ١٣٨ . وفي الكتاب ٣/ ١٢٢ (وسألته عن قول العرب: ما رأيته مذ أن الله خلقنى فقال (أن) في موضع اسم ، كأنه قال : مذ ذاك) وراجع أيضاً : الأصول لابن السراج ١/ ٣٢٦، ٣٢٧ .

ما تختص به جملة (إن) من تبادل الأحكام

أولا : لام الابتداء ، وتدخل على اسمها ، ويشترط لذلك الحكم تأخر الاسم عن الخبر وهو شبه جملة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ [1] و ﴿ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا ﴾ [2] .

وإنما دخلت لام الابتداء هنا ؛ لأن مصحوبها في الأصل هو المبتدأ لتؤكده، كما تؤكد (إن) مضمون جملته ، ولما كان معنى الابتداء باقيا مع دخول (إنّ) اختصت بدخولها هنا ؛ لتساويهما في الغرض [3] .

وكان الأصل في موضعها أن تكون قبل جملة الابتداء ، ومدخولها ، وإنما أزيلت – لفظا – عن موضعها كراهية تقدم توكيدين ، والغرض هنا تقدم (إن) لا تقدم اللام .

وشرطهم لدخولها على الاسم تأخره وتقدم الخبر ، سواء تقدم معموله أو تأخر [4] كما في قوله – تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾ [5] .

كما تدخل على خبرها في جميع أحواله ، مفردا في مثل (إن زيداً لقائم) أو جملة اسمية كما في مثل (إن أخاك لوجهه حسن) ويجوز دخولها على

---

(١) من الآية رقم / ٢٦ من سورة النازعات .
(٢) من الآية رقم / ٣ من سورة القلم .
(٣) راجع : إصلاح الخلل / ١٦٤ وابن يعيش ٨/ ٦٣ .
(٤) راجع : حاشية الخضرى على ابن عقيل ١/ ١٣٤ .
(٥) الآية رقم / ١١ من سورة العاديات .

الجزء الثاني من الخبر في مثل (إن أخاك وجهه لحسن) والأول أولى – وقيل: الثاني شاذ .

فإن كان الخبر جملة فعلية فاشترطوا فيه – مع تأخيره – أن يكون (مضارعا مثبتا متصرفا غير مقترنة به السين)، واختلف في اقتران (سوف) به ، والصحيح جوازه .

وقد عد النحاة دخول اللام على الخبر المنفي من قبيل الشاذ كما في قول الشاعر :

وأعلم أن تسليما وتركا ∴ للا متشابهان ولا سواء [1]

فإن كان فعل الجملة التي هي خبر ماضيا جامدا كما في مثل (إن زيدا لعسى إن يزورنا) و(إن زيدا لنعم الرجل) فقد نقل عن سيبويه أنه لا يجيزه[2] أما الأخفش والفراء فيجيزانه [3] .

---

(١) البيت منسوب لأبي حزام العكلي ، ورد في المحتسب ٤٣/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧/٢ ، والتذييل ٧٢/٢ والارتشاف ٥/ ٢٣٩٧ والخزانة ٣٣١/٤ والتصريح ٢٢٢/١ والأشموني ١/ ٢٨١ .
وإنما كان دخول اللام هنا شاذا ؛ لأن فائدة اللام في هذا الباب تأكيد مضمون الجملة المثبتة فامتنع دخولها على الجملة المنفية لذلك .

(٢) ولعل حجة المنع عنده أن الجامد لا زمن له . وذكر البطليوسي أن حجة سيبويه وأصحابه في امتناع ذلك أن حكم اللام أن تكون في أول الكلام فلما آخرت .. وجب ألا تدخل إلا على اسم أو ما يضارع الاسم . راجع : اصلاح الخلل/ ١٦٨ والكتاب ١٤/١ .

(٣) في إصلاح الخلل / ١٦٨ (وأجاز الأخفش إن زيدا لنعم الرجل وتابعه على ذلك الفراء ؛ لأن نعم لا تتصرف فأشبهت الأسماء ولا تجوز هاتان المسألتان على مذهب سيبويه) وراجع الهمع ١/ ١٤٠ والتذييل ٢/ ٧٤٨ .

أما إن كان فعلها ماضيا فلا يجوز بدون (قد) إذ لابد من اقترانه بها ، وذلك لأن اللام تخلص الخبر للحال بعد أن كان محتملاً للزمانين – الحال والمستقبل – وهذا ما يفسر اقتران الماضي معها بقد .

– ولأن التبادل مبني على الجواز فيجوز دخول اللام على معمول خبرها – بشرط التوسط بين الاسم والخبر – ولك فيما بعد (إن) صور . منها :

١– أن يكون ما بعد (إن) اسمها ، كما في (إن زيدا لطعامك أكل) .

٢– أن يكون ما بعدها معمول آخر للخبر المؤخر ، كما في (إن عدى لفي الدار زيدا جالس) .

تنبيه : إذا دخلت اللام على معمول الخبر المتوسط فلا تدخل على الخبر، فلا يجوز (إن زيدا لطعامك لآكل) وإليك صور لمعمول الخبر لا يجوز دخول اللام عليها . منها :

١– إذا كان المعمول حالا ، فلا يجوز (إن زيدا لراكبا حاضر) [١]

---

(١) في التذييل ٥/ ١٠٤ (قال أبو بكر : لا يدخلون هذه اللام على الحال ولا على صفة ولا تأكيد ولا بدل . وقال ابن ولاد : سألت أبا اسحاق : هل يجوز : إن زيدا في الدار لحاضرا قائم ، فتدخل هذه اللام في الحال وتقدم كما قدمت الظرف وهو ملغى ؟ فسكت ولم يجب – قال ابن ولاد : والجواب فيها أن اللام لا تدخل في الحال تقدمت أو تأخرت ، لأن الحال لا تكون خبرا وهي حال ، كالظرف يكون خبرا وهو ظرف) .
وفصل ابن أبي الربيع القول ، فمن راعى أن الحال فضلة أجاز دخول اللام، ومن راعى عدم صحة الاخبار بها لم يجز دخول اللام . راجع : البسيط ٢/ ٧٨٠ وراجع باب المبتدأ والحال من نفس الكتاب . وراجع كذلك : ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٦٥ . وحاشية الصبان ١/ ٢٨٢ .

٢- إذا كان المعمول تمييزا ، فلا يقال : (إن زيدا لعرفا يتصبب)

٣- إذا كان المعمول مفعولا مطلقا ، فلا يقال : (إن زيدا لضربا يضرب) و(إن زيدا لركوب الأمير يركب)

٤- إذا كان المعمول مفعولا له ، فلا يقال : (إن زيدا لتأديبا ضارب ابنه) . قال شيخنا محيي الدين : " واستظهر جماعة عدم صحة دخول اللام على المستثنى من الخبر ولا على المفعول معه[١] ، وإن كان المتقدمون لم ينصوا على هذين " [٢] .

ومما لا تدخل عليه اللام غير ما سبق :

١- معمول الخبر مؤخرا فلا يقال : (إن زيدا أكل لطعامك)

٢- معمول الفعل الماضي مقدما عليه ، فلا يقال : (إن زيدا لطعامك أكل)، وأجازه الأخفش .

ومنع ذلك أولى ؛ لأن دخولها على معمول الخبر فرع دخولها على الخبر، فلو دخلت على معموله - وهي لا تدخل عليه - لزم ترجيح الفرع على الأصل [٣] .

---

(١) أجاز الكسائي قولهم:(إن كل ثوب لو ثمنه) راجع:شرح التسهيل للمرادي/٣٥٠ .

(٢) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/ ٣٧١ وراجع غير ذلك : التذييل ٥/ ١٠٤ وما بعدها وشرح التسهيل للمرادي ٣٤٧/١ والارتشاف ٣/ ١٢٦٥ وحاشية الصبان ١/ ٢٨٢ .

(٣) راجع : شرح التسهيل لابن مالك ٢٩/٢ وشرح التصريح ٢٢٤/١ .

٣- الماضي المتصرف الخالي من (قد) فلا يقال : (إن زيدا لذهب) و(إن زيدا طعامك لأكل) وعدم جواز دخولها هنا مبني على أن اللام في الأصل للاسم، وإنما تدخل على المضارع ؛ لشبهه به .

وأجاز الكسائي وهشام دخولها على الماضي بدون (قد) على تقديرها[١].

٤- أداة الشرط ، فلا يقال : (إن زيدا لإن يكرمني أكرمه) ، وإنما منع دخولها هنا لخوف التباسها بالموطئة [٢] .

٥- جواب الشرط ، فلا يقال : (إن زيدا من يأته ليحسن إليه) وأجازه ابن الأنباري [٣] .

هذا ؛ وقد اشترط النحاة لصحة دخول اللام على معمول خبر إن – غير التوسط – أن يكون الخبر مما يصلح لدخول اللام عليه ، فإن لم يصلح دخولها عليه ، فلا يصلح دخولها على معموله ، لارتباط المعمول بعامله ، (كما إذا كان ماضيا متصرفا بدون قد مثلا) وقد ذكرنا أمثلة ذلك وخلاف النحاة فيها قبل.

ومما تدخل عليه اللام – غير الاسم والخبر – في هذا الباب : ضمير الفصل ، كما في قوله تعالى : ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾[٤] .

---

(١) راجع رأيهما في الارتشاف ١٢٦٤/٣ والمساعد ٣٢١/١ والتصريح٢٢٣/١

(٢) راجع : شرح التسهيل للمرادي ١/ ٣٤٩ .

(٣) راجع:شرح التسهيل لابن مالك٢/ ٢٨وشرح التصريح٢٢٣/١والهمع ٤٤٣/١.

(٤) من الآية رقم / ٦٢ من سورة آل عمران .

وإنما جاز دخولها معه ؛ لأنه مقو للخبر ، فيرفع توهم السامع كون الخبر تابعا فينزل منزلة الجزء الأول من الخبر ، فحسن دخولها عليه لذلك[1] .

وأيضا تدخل على خبر (كان) الواقعة جملتها خبر (إنّ) ، واستدلوا على ذلك بحديث أم حبيبة : (إني كنت عن هذا لغنية) [2] .

وأجاز البصريون دخولها على (سوف) المفيدة استقبال المضارع فى مثال (إن زيدا لسوف يقوم) وأبى ذلك الكوفيون وبعض المغاربة – كما أبوا ذلك مع السين ، وإن كان بينهما فرق – فإنما امتنع من إدخال اللام على السين كراهية توالى الحركات في مثل (لسيتدحْرج) ، إلا أنهم حملوا (سوف) عليها فى المنع ؛ لاجتماعهما في المعنى وإن لم يكن توال – ورصف أبو حيان ما أجازه البصريون بالغلط القبيح ؛ (لأن هذه قد دخلت على (سوف) للتوكيد[3]) فى

---

(١) راجع : حاشية الصبان ١/ ٢٨٣ – (وقال ابن عصفور بدخولها عليه؛ لأنه هو اسمها في المعنى) راجع : شرح الجمل ٤٣١/١ والمقرب ١٠٦/١، ١١٣ .

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الجنائز – باب حد المرأة على غير زوجها/٣١ واستشهد به ابن مالك في (شواهد التوضيح /١٥١) على دخول لام الابتداء على خبر كان من أجل أنها واسمها وخبرها خبر إن – قال : (وفيه شذوذ ؛ لأن خبر إن إذا كان جملة فعلية ، فموضع اللام منها صدرها .... فكان موضع اللام من (كنت عن هذا الغنية) صدر الجملة لكن منع من ذلك كونه فعلا ماضيا متصرفا، ومنع من مصاحبتها أول المعمولين كونه ضميرا متصلا ، فتعينت مصاحبتها ثاني المعمولين، مع أن (كان) صالحة لتقدير السقوط ؛ لصحة المعنى بدونها ، فـ (كان غنية) بهذا الاعتبار خبر (إنّ) فصحبته اللام لذلك) .

(٣) راجع : التذييل ٥/ ١١٥ .

قوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾[1] .

هذا ؛ وإن كان الرضي يرى في تعليل جواز دخولها على السين ، أنه لما كان معنى اللام الابتداء ودلالتها التوكيد فلا تفيد الحالية كما توهمه الكوفيون فلا تناقض بينها وبين السين [2] .

واختلف في دخولها على خبر (لكن) فأجازه الكوفيون ، ومنعه البصريون ، وإجازة الكوفيين له قائمة على كونها لا تغير معنى الابتداء مثلها مثل (إن) وحملوا ذلك أيضا على جواز العطف على محل اسمها بالرفع .

أما البصريون فمنعوا ذلك ؛ لتخالف معنييهما ، وإنما جاز دخولها مع (إنّ) لتناسبهما معنى ، فإن الابتداء باق مع (إنّ) ولم يبق مع (لكن) لتحولها إلى الاستدراك الذي تفتقر معه جملة (لكن) إلى كلام قبله ، ووردوا ما احتج به الكوفيين من قول الشاعر :

يلومونني في حب ليلى عواذلي ∴ ولكنني من حبها لعميد[3]

بأنه لا تتمة له ولم يروه عدل أو من يوثق بعربيته [4] .

---

(١) الآية رقم / ٥ من سورة الضحى .

(٢) راجع : شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٥٦ .

(٣) البيت في معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٥ واللامات / ١٥٨ وسر الصناعة / ٣٨٠ وشرح أبيات المغني٣٥٦/٤، ٣٥٨ برواية (لكميد) أى: أصابه كمد وحزن وأما العميد فى الرواية المشهورة فهو:من هدّه العشق،ولا تعارض بين المعنيين فيهما.

(٤) راجع في المسألة : شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٠/١ والتذييل ١١٦/٥ والإنصاف.. المسألة (٢٥) من ٢٠٨ إلى ٢١٨ والرضي٣٥٨/٢ .

ولا أدرى ، لم لم يكن له تتمة عند البصريين ، وقد أوردته بعض كتب النحو كما ذكرت وذكروا ، وهل للعدل ومن يوثق بعربيته صفة خاصة عند البصريين غير التي هي عند غيرهم ؟ أو أن الرد والمخالفة عادة اعتادوها كما ردوا رأيهم في لحاق علامة الجمع بالفعل تبعا لفاعله .

ولم التأويل في البيت – إن كان قد روي – من حذف همزة (أن) ونون (لكن) ودخول اللام مع الخبر أو القول بزيادتها قبل نسخ (لكن) الابتداء، ولم لم يقولوا : إن الأصل : ولكن (إننى) بالكسر ، على أصل دخولها ، ويكون معنى الاستدراك باقيا لوجود كلام قبله ، كأن الشاعر ينفى اللوم مستدركا بما أتى به مؤكدا ، ولا ضرر في ذلك .

ويكفينا في ذلك أن نذكر نص الفراء تعليقا على البيت، وتأكيدا لما ذكرنا. قال : (وإنما نصبت العرب بها إذا شددت نونها ؛ لأن أصلها (إن عبد الله قائم) فزيدت على (إن) لام وكاف ، فصارتا جميعاً حرفا واحدا .... فلم تدخل اللام إلا لأن معناها (إن) ... إلخ [1]

ومما نؤكد به قولنا ، ما رد به أبو حيان على قول ابن مالك فيما استشهدوا به – البيت المذكور – من قول بعض العرب – وهذا وصفهم – قال:

(وهذا لا يقدح في الاحتجاج ، بل متى روي أنه من كلام العرب ، فليس من شرطه تعيين قائله . وأما كونه لا تتمة له فلا يقدح في ذلك ؛ لأنه إنما وقع الاهتمام بمكان الشاهد،فلا حاجة إلى معرفة ما قبله ولا ما بعده إذ لا شاهد فيه.

---

(١) معاني القرآن للفراء ٤٦٥/١ ، وما بعدها .

وأما قوله : ولا عدل يقول : (سمعته ممن يوثق بعربيته) فكفى بذلك نقل الكوفيين أو الفراء ، وإنشادهم إياه عن العرب ، وفي كتاب سيبويه أبيات استشهد بها لا يعرف قائلها ، ولا تروى إلا من (الكتاب) ، واكتفينا بنقل سيبويه إياها واستشهاده بها) [1] ألا يكفي هذا من أدلة على إجازة ما قال به الكوفيون ؟! .

- ومما أجيز في هذا الباب [دخول اللام على خبر (أنّ) المفتوحة الهمزة] وقد منعه البصريون إلا المبرد ، وعدوه شاذا [2] . هذا ما حكاه أبو جعفر النحاس [3] وقواه أبو حيان [4] مستشهدا بقول الشاعر :

ألم تكن حلفت بالله العلي ∴ أن مطاياك لمن خير المطي[5]

إلا أنه قال في توجيه ذلك : (.... وينبغي أن يحمل ذلك على زيادة اللام ولا يقاس على ما ورد من ذلك) [6] .

---

(١) التذييل ٥/ ١١٨ .

(٢) معنى الشذوذ هنا : الخروج عن حد التواتر في القاعدة أو النص كما هو معروف في القراءات والأحكام العامة وغير ذلك . والمراد به هو التفرد بالرأى أو الحكم أو في الوجه عند من قال به – إن ، كأن المبرد تفرد به فلم يقل به ولا من بعده غيره، وحكم المتأخرون علي هذه اللام بالزيادة كما حكموا على القراءة في الآية التي استشهد بها – وهي قراءة ابن جبير – بالشذوذ ، لتفرده بالقراءة بها .

(٣) راجع : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣/ ١٥٥ .

(٤) راجع : التذييل ٥/ ١١٨ .

(٥) البيت ورد في الخصائص ١/ ٣١٥ وسر الصناعة / ٣٧٩ والتذييل/٧١ وضرائر الشعر / ٥٧ والقوافي للتنوخي / ٨٠ .

(٦) ونَصّ في البحر ٦/٤٩٠ على ذلك قال : (وقريء أنهم بالفتح على زيادة اللام و(أن) مصدرية والتقدير : إلا أنهم يأكلون ، أى : ما جعلناهم رسلا إلى الناس إلا لكونهم مثلهم) وراجع رده في الارتشاف ٣/ ١٢٦٧ .

ولم أجد للمبرد كلاما مثل هذا في كتبه إلا ما ذكره أبو حيان [1] .

وهذا توجيه لقراءة ابن جبير ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[2] بفتح همزة (أن) .

وقد أجاز الكوفيون دخولها على الحال الصريحة السادة مسد الخبر في مثل قولك : (إن أكلي التفاحة لنضيجة) [3] .

- وإذا زيدت اللام في خبر (إن) – تأكيدا – جازت زيادتها في خبر المبتدأ المعطوف بعدها كما في قول الشاعر :

إن الخلافة بعدهم لذميمة ∴ وخلائفٌ ظرف لما أحقر[4]

فجملة (مما أحقر) خبر المبتدأ الموصوف (خلائف ظرف) دخلت عليها اللام لكونها بعد عطف ، كأنه عطف جملة المبتدأ على جملة (إن) لثبوت معنى الابتداء في كلتيهما حيث لا تزيله (إن) ، ولذا كان موضع الزيادة حسنا عند ابن مالك إذ قال : (وأحسن ما زيدت في خبر المبتدأ المعطوف بعد (إن) المؤكد خبرها بها) [5] .

- وأجاز المبرد دخولها على المعمول المقدم قبل الخبر المؤكد بها ، ومنعه الزجاج وابن عصفور – وهو عنده خاص بالضرورة [6] – لأن الحرف إذا أكد

---

(١) راجع : التذييل ٥/ ١١٨، ١٢١ والارتشاف ٣/ ١٢٦٧ .

(٢) من الآية رقم / ٢٠ من سورة الفرقان . وعد ابن عصفور القراءة من الشواذ . راجع الضرائر / ٥٨ .

(٣) التذييل : ٥ / ١١٩ .

(٤) البيت لم يعرف قائله ؛ ورد في معاني القرآن للفراء ٣/ ٤٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣١ والتذييل ٥/ ١٢٠ وشرح الألفية لابن الناظم/ ١٧٣ وتخليص الشواهد/٣٥٨ وشرح التسهيل لناظر الجيش٣/١٣٥٤والبهجة المرضية/٣٨.

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣١ .

(٦) راجع : شرح الجمل ١/ ٤٣٢ .

فلا يعاد إلا بإعادة ما دخل عليه [1] فتقول: إن زيدا لفي الدار قائم لفي الدار قائم.

ورد المنع أبو حيان لوجوده في كلام العرب نثرا ونظما ، أما النثر فقد جاء في كلام العرب في مثل قولهم: (إنى لبحمد الله لصالح) [2] ومثله ما ذكره ابن جنى – وحكاه قطرب عن يونس – (إن زيدا لبك لواثق) [3] وأما النظم فقول الشاعر :

إني لعند أذى المولى لذو حنق ∴ يخشى، وحلمي إذا أوذيت معتاد[4]

هذا ، وقد ذكر السيرافي عن المبرد أنه لا يجيز تكرار اللام[5] ، بينما قال ابن عصفور بجواز تكرارها عنده – وقد رد ذلك واختار المنع [6] . الأمر الذى تختلف فيه وجهة النظر بين الأمرين تبعا لاختلاف ما ذكراه . ولم يبين المبرد في كتبه الرأى صراحة ، وإن كان ما سمع عن العرب يؤيد الجواز .

---

(١) راجع ضرائر الشعر / ٥٨ .

(٢) راجع : معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٠ وفيه (وإذا عجلت العرب باللام في غير موضعها أعادوها إليه ، كقولك : إن زيدا لإليك لمحسن ، كان موقع اللام في المحسن، فلما أدخلت في (إليك) أعيدت في المحسن .... ومثله قول أبى الجراح : (إني لبحمد الله لصالح) .

(٣) راجع : سر صناعة الإعراب / ٣٧٥ .

(٤) البيت ورد في شرح التسهيل لابن مالك ٣١/٢ والتذييل ١٢٢/٥ وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣/ ١٣٥٤ .

(٥) قال السيرافي في شرحه على الكتاب ٤٨٩/٣. (وكان أبو العباس محمد بن يزيد لا يرى أن يعيد اللام مرتين؛ لأنهما لام واحدة، ولا يجيز : (إن زيدا لفي الدار لقائم) ولا يكرر اللام إذا كان المعنى واحدا،وأجاز أبو إسحاق الزجاج (إن زيدا لفي الدار لقائم ... وقول أبي العباس في هذا أقوى).

(٦) راجع : شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٣٢ .

الأحرف الخمسة بين الإعمال والإلغاء

نص النحاة على أن الأحرف الخمسة (إن وأخواتها) إذا اتصلت بها (ما) الكافة ألغتها عن العمل ، فعاد المبتدأ والخبر مرفوعين ، كما هو الأصل فيهما قبل دخولها . وهنا أقوال :

أولاً : ذكر ابن عصفور أن الزجاجي أجاز الإلغاء والإعمال في جميعها [(١)]

ثانياً : أجاز الأخفش إعمال (إنَّ) مع زيادة (ما) ، فقد روي عن العرب – كما ذكر ابن برهان – (إنما زيدا قائم) وعزاه إلى الكسائي أيضاً [(٢)] . وقال به ابن مالك . قال : (القياس سائغ) [(٣)] .

ثالثاً : أجمع النحويون على جواز التبادل بين الإعمال والإلغاء في (ليت) إذا دخلت عليها (ما) ، وشاهدهم في ذلك قول النابغة :

---

(١) راجع : شرح الجمل ١/ ٤٣٣ وهمع الهوامع ١/١٤٣، وقد سرد أبو حيان كثيرا من أشعار العرب دليلا على جواز إعمالها .

(٢) راجع شرح اللمع / ٦٧ [أما ما ذكره ابن عصفور فى شرح الجمل ١/٤٣٤ منسوبا إلى الأخفش فقد ناقض نفسه فيما ذكر عنه ، فنسب إلى الأخفش الإلغاء في جميعها إلا (ليت) احتجاجا بالسماع والقياس ثم قال : (أما السماع فإنه لا يحفظ إلا في (ليت) باتفاق من النحويين إلا ما يعطيه ظاهر كلام أبي القاسم في باب حروف الابتداء فإنه قال : (ومن العرب من يقول إنما زيدا قائم ، ولعلما بكرا قائم ، فيلغي (ما) وينصب ، وكذلك سائر أخواتها) .
هذا ؛ وإن كان الأخفش أجاز ذلك في (إن) وحدها – وإن كان نادرا – ومنعه في غيرها ، فما روى عن العرب يؤيد الجواز – راجع : التصريح ١/٢٢٥ ومنهج الأخفش في الدراسات النحوية / ٣٦٩، ٤١٥ .

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٨ وفيه : (وهذا النقل الذي ذكره ابن برهان رحمه الله يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياسا وإن لم يثبت سماع إعمال جميعها وبقوله أقول في هذه المسألة ومن أجل ذلك قلت : القياس سائغ) . وراجع : أصول ابن السراج ١/ ٢٣٢ .

ألا ليتمـــا هـــذا الحمـــام لنـــا ∴ إلى حمامتنـا أو نصـفه فقـد [1]

قال ابن برهان : (الجميع رووه عن العرب بالإعمال والإلغاء ، فمن رفع جعل (ما) كافة ، ومن نصب جعلها زائدة [2] .

وخرج سيبويه روايـة الرفـع في البيـت علـى أن (مـا) اسـم (ليـت) – موصولة أو نكـرة موصـوفة و(هـذا) خـبر مبتـدأ محـذوف تقـديره (هـو) ، والجملة صلة (ما) أو صفتها ، ونَظَّر (ما) بالتي في قوله تعالى : ﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾[3] ورأى أن ذلك تختص به (ليت) دون أخواتها [4] .

رابعاً : أجاز ابن السـراج وأبـو إسـحاق الزجـاج جـواز التبـادل بـين الإعمـال والإلغاء في (كأن) و(لعل) قياسا على (ليت) [5] .

---

(١) البيت فى ديوانه / ٢٤ ورد في الكتاب ٢/ ١٣٧ والأمالي الشـجرية ٢/ ١٤٢ والخصائص ٢/ ٤٦٠ وابن يعيش ٨/ ٥٤ والانصاف / ٤٧٩ والخزانـة ٤/ ٦٧ والهمع ١/ ١٤٣ وشرح أبيات المغنى ٢/ ٤٦ .

(٢) شرح اللمع / ٦٨ .

(٣) من الآية رقم / ٢٦ من سورة البقرة . [ورواية سيبويه الآية إنما هى على قـراءة من رفع وقد قرأ بها الضحاه وإبراهيم بن أبي عبلة ورؤبة وقطرب] راجع : البحر ١٢٢/١ وما بعدها .

(٤) فى الكتاب ٢/ ١٣٨ (فرفعه على وجهين : على أن يكون بمنزلة قول من قـال (مثلا ما بعوضةٌ) أو يكون بمنزلة قوله : إنما زيد منطلق) .
وتوجيه الرفع هنا وقراءة من قرأ الآية – كما ذكر السيرافي ، أن تكون (مـا) موصولة بمنزلة (الذي) صفتها . أما الوجه الآخر في الرفع ، فأن تكون (مـا) كافة حرفا وليست اسما وما بعدها مبتدأ وخبر – راجع السيرافي علـى الكتـاب ٢٨٣/١ (بتصرف في النص) .

(٥) راجع : الأصول ١/ ٢٨١ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨ .

حذف الخبر في باب (إن)

لأن اللغة ظاهرة اجتماعية تخضع لناموس الحياة في نظامها اللغوي ، ولأن الأصل في النظام اللغوي أن تذكر الألفاظ في سياقاتها اللغوية وأنظمتها البلاغية فلابد من وجود إسناد يتمم فائدة تلك الألفاظ .

إلا أنه قد يحذف من ذلك الإسناد ما يدل عليه ، وذلك لضرب من الاختصار والإيجاز الذي هو أكثر وسائل اللغة في التعبير (دقيق المسلك، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد في الإفادة ، ولا يكون ذلك اعتباطا ، بل الأصل أن يكون في الكلام ما يدل عليه) (١)

ولأن جملة (إنَّ) – قبل دخولها – هي جملة ابتداء وخبر – وقد يحذف أحدهما أو كلاهما – جوازاً – إن دل على المحذوف دليل – والخبر مبني على المبتدأ ، فقد جاز حذفه مطلقا – معرفة كان الخبر أو نكرة – وعليه كلام سيبويه – في : (هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة ؛ لإضمارك ما يكون مستقرا لها وموضعا لو أظهرته ، وليس هذا المضمر بنفس المظهر ، وذلك : إن مالاً وإن عددا أي : إن لهم مالا، فالذي أضمرت (لهم) ... وتقول :(إن غيرها إبلاً وشاءً) كأنه قال : إن لنا غيرها إبلا وشاء ، أو عندنا غيرها إبلا وشاء ، فالذي تضمر هذا النحو

---

(١) دلائل الإعجاز / ١٣١ .

وما أشبهه[1] ... ومثل ذلك قول الشاعر .

يا ليت أيـــام الصبـــا رواجعـــا[2] .

وكأنه قال: يا ليت لنا أيم الصبا، وكأنه قال: يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجع)[3] .

ولا فرق عند سيبويه بين كونه معرفة أو نكرة إذا أريد حذفه[4] ، وعليه جرى كلام البصريين ، ومما حكي عنهم أنهم إذا قيل لهم : (إن الناس

---

(١) أي : الخبر – جارا ومجرورا أو ظرفا ، أو جملة وذكر أبو حيان عن أبي علي الفارسي قوله : (لا يجوز أن يقول القائل هذا مبتدئا وإنما يقوله حين يسأل، فيقال: هو لك أو هل عندك مال أو ولد ؟ فيقول : إن مالا ، وإن ولدا ، ويضمر (لنا) لأنه قد دل عليه ما تقدم) . راجع : التذييل ٥/ ٥٠ .

(٢) سبق ذكر البيت – على لغة من ينصب الجزائين – وما فيه من تخريجات تراجع فى: ابن يعيش١/١٠٣، ١٠٤– ٨/٨٤ والخزانة ٤/٢٩٠ وشرح شواهد المغني/٢٣٦ والأشموني ٢/ ٢٧٠ .

(٣) الكتاب ٢/١٤١ ، وما بعدها .

(٤) فإن لم يرد حذفه واجتمعت معرفة ونكرة ن فالوجه أن تجعل المعرفة اسما والنكرة خبرا – تقدم الاسم أو تأخر – وفي مثال سيبويه ما يؤيد ذلك فى قوله : (إن زيدا قريب منك أو بعيد عنك) راجع الكتاب ٢/ ١٤٢ ورأى ابن هشام جواز التبادل في الخبر – في هذا الباب – بين كونه معرفة أو نكرة ، فكما يخبر بالمعرفة عن المعرفة ، كذلك يخبر بالمعرفة عن النكرة ، وذلك (لأن الأول لما كان الثاني، كان المعنى واحدا ، وكان الاسم بها منصوبا ، فصار كأنه غير مسند إليه لا مسند، وكان هذا من تتميم شبهه بالفاعل) . هذا ما نقله أبو حيان في (التذييل ٥/ ٦١) وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣/١٣٢٠ .
وفي هذا النص نظر ، فلم أجده في كتب ابن هشام، كما أن أبا حيان متقدم عليه ، فكيف ينقل عنه – اللهم إلا إن أخذ من حيث كونهما متعاصرين .

ألب عليكم ، فمن لكم ؟ قالوا : (إن زيدا ، وإن عمرا) أى : إن لنا [١] .

وإنما جاز حذف الخبر مع النكرة كما جاز مع المعرفة بناء على أن (إنّ) المكسورة الهمزة قد يحذف خبرها كما حذف خبر نقيضتها – لا النافية للجنس – فى مثل قولهم : (لا بأس) و(لا شك) . فكما أن (لا) تختص هنا بالنكرات.فكذلك إنما تشبهها نقيضتها في حذف الخبر مع النكرة أيضا[٢].

أما الكوفيون فلا يجيزون الحذف إلا مع النكرة خاصة[٣]،وإن كان الفراء لا يرى جواز حذفه معرفة أو نكرة إلا إذا كررت (إن) متخذا قول الأعشى:

إنَّ محـــــــلا وإنَّ مـــــــرتحلا ∴ وإنَّ في السفر إذا مضوا مهلا [٤]

منطلق رأيه ، فيعرف – عند الحذف – أن أحدهما مخالف للآخر عند من يظنه غير مخالف وخالفه غيره في اشتراط التكرير [٥]

وهو ما عبر عنه ابن عصفور بالتفصيل في نحو قولهم : إن الزبابة وإن الفأرة : (يريدون إن الزبابة خلاف الفأرة ، وإن الفأرة خلاف الزبابة ... وإنما حسن الحذف عندهم لقوة الدلالة على الخبر المحذوف بالتفصيل) [٦] .

ورد ذلك ؛ لأن الحذف لا يكون إلا بعد وجود دليل على المحذوف كان الموضع موضع تفصيل أو لم يكن [٧] .

---

(١) راجع : الخصائص ٢/ ٣٧٦ والتذييل ٥/ ٤٩ .

(٢) راجع : الخصائص ٢/٣٧٦ .

(٣) وحسن ذلك الرأى ابن جنى فى المحتسب ١/٣٤٩ .

(٤) البيت في الديوان / ١٥٥ وكذا فى الكتاب ٢/١٤١ بلفظ (ما مضوا مهلا). وفي الخصائص ٢/٣٧٥ والأمالي الشجرية ١/ ٣٢٢ وابن يعيش ١/١٠٣– ٨/٧٤ والخزانة ٤/ ٣٨١ والمقتضب ٤/ ١٣٠ والأصول ١/ ١٨٧ .

(٥) راجع : السيرافي بهامش الكتاب ١/ ٢٨٤ .

(٦) راجع : شرح الجمل ١/ ٤٤٤ .

(٧) السابق – نفس الصفحة وراجع التذييل ٥/ ٤٨– ٤٩ .

التبادل بين رفع المعطوف على اسم (إن) ونصبه

اختلف النحويون في المعطوف على اسم (إن) هل هو من عطف المفردات أو من عطف الجمل ؟ وذلك مبنى على رفعه أو نصبه .

فمن رفع المعطوف رأى أنه من عطف الجمل ، ومن نصبه زعم أنه من عطف المفردات .

فمن زعم أنه من عطف المفردات قال : (الأصل في هذه المسألة عطف الجمل، إلا أنهم لما حذفوا الخبر ، لدلالة ما تقدم عليه أنابوا حرف العطف مكانه ، ولم يقدروا إذ ذاك الخبر المحذوف في اللفظ ؛ لئلا يكون جمعا بين العوض والمعوض منه ، فأشبه عطف المفردات من جهة أن حرف العطف ليس بعده في اللفظ إلا مفردا) [1] .

وهذا ما قال به ابن مالك ووافقه [2] .

---

(١) راجع : حاشية يس على التصريح ٢٢٦/١ أما من قالوا بأنه من عطف الجمل – ومنهم ابن خروف كما ذكر أبو حيان – فدليلهم أنه لا يوصف على الموضع ولا يؤكد عليه ولا يبدل منه ولا يحمل عليه عطف البيان ، ولو كان لاسمها بوضع لم يمتنع شئ من ذلك . كما لم يمتنع فيما له موضع ... ولو كان الحمل على الموضع هنا لم يغلط سيبويه من قالوا : (إنهم أجمعون ذاهبون) .
ولو كان العطف من قبيل عطف المفرد لكان وقوعه قبل التمام أولى ؛ لأن وصل المعطوف بالمعطوف عليه أولى من فصله ، ولجاز رفع غيره من التوابع ... راجع : التذييل ١٨٨/٥، ١٨٩ بتصرف .

(٢) راجع : التذييل والتكميل ١٨٤/٥ وشرح الجزولية للشلوبين / ٧٩٠ وشرح الجمل لابن خروف / ٢٢٠ .

وإن كان تعليل الرضي يختلف عن ذلك ، فإنه لما كانت (إن المكسورة لا تغير معنى الجمل ، كان اسمها المنصوب في محل الرفع ؛ لأنها كالعدم ، إذ فائدتها التأكيد فقط ، فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع) [١] .

والحاصل في المسألة : أن عمل الابتداء بعد دخول (إن) وأخواتها منسوخ لفظا ، ومحلا ، كما هو منسوخ بـ (كان) و(ظن) ، إلا أن (إنّ) و(لكن) لم يتغير بدخولهما معنى الجملة ، كما يتغير بدخول (كأن) و(ليت) و(لعل) ، فجاز أن يعطف على اسمي (إن) و(لكن) وخبرهما المبتدأ معه خبره أو محذوف خبره ، كما جاز ذلك بعد المبتدأ والخبر ؛ لبقاء المعنى على ما كان عليه ، ولكون الخبر صالحا للدلالة على المحذوف ، فلا مخالفة بينهما[٢] .

أما خبر (كأن) و(ليت) و(لعل) فبينه وبين أسمائهن مخالفة ، فلا يغني أحدها عن الآخر . وعلى ذلك إن كانت هناك مخالفة بين خبر المعطوف واسم (إن) لزم ثبوته ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۖ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾[٣] [٤] .

فلا يحذف الخبر ؛ لئلا يتوهم أن (الله) معطوف على (الظالمين)

---

(١) راجع : الرضي على كافية ابن الحاجب ٣٥٢/٢ .

(٢) شرح الألفية لابن الناظم / ٦٨ (بتصرف) وراجع : المقتضب ٣٨٣/٤ والتذييل ٥/ ١٨٤ .

(٣) من الآية رقم / ١٩ من سورة الجاثية .

(٤) وإنما لزم ثبوته لتباين الخبرين . راجع التذييل ٥/ ١٩٠ .

- ومما جاز فيه التبادل بين رفع المعطوف على اسم (إن) ونصبه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾[1] .

فقراءة الجمهور برفع (الساعة) وقرأها حمزة بنصبها[2] ، على تقدير (إن) وكلتا القراءتين من عطف الجمل .

هذا بعد تمام الخبر ومجيئه [3] . أما قبل مجئ الخبر ، فقد حمله سيبويه على التقديم والتأخير ، وعليه كان التقدير عنده في قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ ..... ﴾[4] .

كأنه قدر (إن الذين آمنوا .... فلا خوف عليهم ... والصابئون والنصارى كذلك) [5] هذا ؛ وإن كان ابن عصفور قد قال بتقدير خبر قبل المعطوف مدلول عليه بما بعده ، فجاء التقدير عنده: (إن الذين آمنوا فرحون، والذين هادوا ... فلا خوف عليهم) [6] . ومما أنشده سيبويه في هذا ، قول الفرزدق :

---

(١) من الآية رقم / ٣٢ من سورة الجاثية .

(٢) راجع : الإملاء ٢/ ٢٣٣ .

(٣) ومما جاء بعد تمام الخبر في شعر العرب قول الشاعر :

إن النبوة والخلافة فيهم ∴ والمكرمات وسادة أطهار

وقول الشاعر :

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه ∴ فإن لنا الأمَّ النجيبة والأبُ

ومثل ذلك كثير : راجع : الكتاب ١٤٥/٢ وابن يعيش ٦٦/٨ وشرح التسهيل ٤٨/٢ وشرح الكافية الشافية / ٥١١ .

(٤) من الآية رقم / ٦٩ من سورة المائدة .

(٥) الكتاب ٢/ ١٥٥ .

(٦) راجع : شرح الجمل ١/ ٤٥١ .

إنـي ضـمنت لمـن أتـاني مـا جنـى ∴ وأَبَى فكان وكنت غير غـدور[1]

وهنا ملحظان :

الأول : أن جملة (ضمنت لمن أتاني ما جنى) خبر (إن) ولفظ (أبـى) معطوف على اسم (إن) وقد جاء مرفوعـا ، والخـبر محـذوف ، كأنـه قـال : كذلك ، إذ لا يستغنى المبتدأ عن خبره هنا ، ويجوز أن يكون (أبي) نصبا .

الثاني : تنظيره بجملة (فكان وكنت) من حيث حذف الخبر من الأول لدلالة الخبر المذكور عليه كأنه قال : فكان غير غدور وكنت غير غـدور . ولـذا قال : (ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر) [2] .

---

(١) البيت ليس فى ديوانه وهو من شواهد الكتاب ١/ ٧٦ ورد في شـرح السـيرافي لأبيات الكتاب ٢٢٦/١ . والإنصاف ٩٥/١ والتـذييل ٤/ ٢٠٦- ٥/ ١٨٩ وشرح التسهيل لناظر الجيش ١٣٩٠/٣ .
وفي البيت شاهد آخر على غير هذا الباب ، وهو رفض قول الكـوفيين بإلحـاق علامة التثنية والجمع بالفعل تبعا للفاعل المثنى والمجموع إذا لم يحمل الكـلام الأول على الكلام الثاني في مثل (ضربت وضربونى قومك ، وهذا قبيح عنده ، لأن أولى العاملين بالعمل فى التنازع هو الأقرب إذا لم ينتقض المعنى :
هذا ، وقد وجدت البيت في الكتاب وغيره برواية (أَبَى) مفتوحة الهمزة والبـاء على الفعلية كأنه عطفها على (جنى) فى الشطر الأول . كأنه يريد : إنى ضمنت جنايته وإباءه ، فلم يكن منه ولا مني غدر . وعلى هذا ليس للشاهد الذى نحـن بصدده موضع ، إذ الحديث – على تلك الرواية – لباب التنازع أقرب .
أما في شرح التسهيل لناظر الجيش ٣/ ١٣٩٠ فقد وجدته مضبوطا بكسر البـاء (أبي) على أنه اسم معطوف على اسم (إنّ) بعد مجئ الخبر وهو ما نحن بصدده في هذه المسألة .

(٢) الكتاب ٧٦/١ ويترتب على قوله هذا : وضع الواحد في موضع الجمع ، ووضع الجمع في موضع الواحد. راجع : تعليق الشيخ محى الدين على الكتاب ٧٦/١ قبل هذا الشاهد والتذييل ٢٠٦/٤ .

ومثل (إن) في رفع المعطوف على اسمها (أن) المفتوحة ، وحمل العطف على التقديم والتأخير – عند سيبويه – أو على تقدير الخبر – كما صرح ابن عصفور .

ومن ذلك ما أجازوه في قول الله تعالى : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾[1] . وهي في رواية سيبويه بكسر الهمزة – و(رسوله) بالرفع .

إلا أنه حمل الكلام هنا على الابتداء – كأنه لا عمل لـ (إن) سوى فائدة التوكيد فقط ، وحذف الخبر بعد (رسوله) لدلالة الأول عليه ، فيكون من عطف الجمل كذلك .

وإن شئت جعلت (رسوله) عطفا على الأول – نصبا ، فيكون العطف على إن واسمها ، وتقديرا لخبر يصلح لذلك أيضاً .

وقد حمل سيبويه – على هذا الوجه قول الله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ ﴾ [2] بنصب البحر– عطف على الاسم، وخرج قراءة الرفع على الابتداء ، أى والبحر هذا أمره أو في هذه الحال . وتعلل السيرافي له بأن حمل رفع البحر على موضع (أَنّ) لا يحسن ؛ لأن (لو) لا يليها الابتداء [3] .

---

(١) من الآية رقم/٣ من سورة التوبة .. وقراءة الكسر منسوبة للحسن والأعرج في البحر ٨/٥ وراجع توهيم السيرافي سيبويه فيما استشهد في شرح الكتاب ١٠/٣.

(٢) من الآية رقم / ٢٧ من سورة لقمان .. وأما من قرأ بفتح الهمزة – وهم الجمهور – فيكون العطف على الضمير المرفوع المستكن في (برئ) وحسن ذلك الفصل بين الضمير والمعطوف بالجار والمجرور . والتذييل ٥/ ٢٠١ .

(٣) راجع الكتاب ١/ ٢٨٥ (بولاق) والسيرافي عليه ١/ ٢٨٥ .

ومما جاء – جائزا – مع (أن) فعطف على اسمها بالرفع قبل مجئ خبرها قول بشر بن أبي حازم :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم ∴ بغاة ما بقينا في شقاق [1]

فلتقدم لفظ العلم على (أَنَّ) عطف على اسمها بالرفع قبل مجيء الخبر، فحمله سيبويه على التقديم والتأخير ، كأنه قال : إنا بغاة وأنتم كذلك ، أما ابن عصفور فحمله على حذف الخبر من الأول لدلالة الثاني . والرأيان متقاربان .

إشارة : -

– أجاز الكسائي رفع المعطوف بعد (إن) قبل الخبر مطلقا – بني الاسم أو أعرب – في مثل (إنك وزيدٌ ذاهبان) و(إن زيدا وعمرو قائمان) ، وخالفه الفراء في المعرب ووافقه في المبني ؛ لخفاء الإعراب فيه [2] .

واحتجا بما رواه سيبويه – ووصفه بالغلط – عن العرب في مثل : (إنهم أجمعون ذاهبون) و(إنك وزيد ذاهبان) [3] .

---

(١) البيت في ديوانه /١١٦ ورد فى الكتاب ١٥٦/٢ والإنصاف / ١٩٠ وابن يعيش ٦٩/٨ والخزانة ٣١٥/٤ والتذييل ١٩٥/٥وبهذا البيت احتج ابن جني لمذهبه في جواز العطف على (أنّ) مطردا لما كان بمعنى (إن) وعليه حمل كلام سيبويه . وحسنة أبو حيان . راجع : التذييل ٥/ ٢٠٤ .

(٢) راجع : معاني القرآن للفراء ٣١١/١ والإنصاف ١٨٦/١ والرضي على الكافية ٣٥٤/٢ .

(٣) فهم ابن مالك كلام سيبويه هنا أنه على معنى الخطأ ، ورد أبو حيان وابن هشام فهمه هذا ، وأنه على معنى التوهم لا الخطأ ؛ لأنا متى جوزنا ذلك عليهم زالت =

- يجوز في (لكنّ) عند العطف ما يجوز في (إنَّ) ، وكذلك (كأن وليت ولعل) ويحمل المعطوف فيهن على التقديم والتأخير أو على تقدير الخبر ، لا على الابتداء . نص على ذلك سيبويه في قوله :

(واعلم أن لعل وكأن وليت ثلاثتهن يجوز فيهن جميع ما جاز في (إنّ) إلا أنه لا يرفع بعدهن شيء على الابتداء .... ولكن بمنزلة (إنّ) [1] . وإنما منع الرفع معهن على الابتداء ، لأن ذلك يغير المعنى الذي أحدثته هذه الحروف من التمني والتشبيه والترجي ، فلذلك لم يحملوه على الابتداء فيكون من عطف الجمل فتخرج تلك الحروف عن معانيها [2] .

وأرى أن المفهوم مما سبق أن إجازة العطف على نية التقديم والتأخير أو على تقدير الخبر – لا على الابتداء – إنما تقع بعد مجيء الخبر مع هذه الأحرف – وإن كان العطف بالرفع على الأصل قبل مجيئها ، فإنما نصبه الحرف تجوزا ، كما جاز في (إن زيدا قائم وعمرو) ولذا كان الاختيار في مثل

= الثقة بكلامهم وامتنع – إن ثبت شيئا نادرا ، لإمكان أن يقال في كل نادر : إن قائله غلط .

بل يفهم من عبارة سيبويه أنه أراد – كما ذكر أبو حيان – (لم يشارك في الناصب، وكأنه لم يتقدم ناصب ، بل ابتدأ بالاسم مرفوعا ، فأثبته مرفوعاً فصار كأنه لم يذكر الناصب . وسمى هذا غلطا – مجازا – لا على الحقيقة .

وقال معلقا : (ولم يفهم أحد من الشراح ولا الشيوخ المأخوذ عنهم هذا العلم عن سيبويه ما فهمه هذا المصنف) راجع : التذييل ٥/ ٨٩٧، ١٩٨ ، ومغني اللبيب ٢/ ٤٧٨ والبسيط ٢/ ٨١٠ .

(١) الكتاب ٢/ ١٤٦ .

(٢) السيرافي بهامش الكتاب ١/ ٢٨٦ (بتصرف) .

تلك الأحرف إذا عطف على اسمها النصب ، فتقول : (ليت زيدا قائم وعمرا). فمما جاء في (لكن) قول الشاعر :

وما قصرت بي في التسامي خؤولة ∴ ولكن عمي الطيبُ الأصل والخال[1]

وبعضهم منع ذلك ؛ لما فيها من معنى الاستدراك ، والجواز مذهب سيبويه[2] .

وأجاز الفراء ذلك على الابتداء – رادا حجة الكسائي – ومما استشهد به على ذلك مع (ليت) قول الشاعر :

يا ليتني وأنت بالميس ∴ ببلدة ليس بها أنيس

وقول الآخر :

يا ليتني وهما نخلو بمنزلة ∴ حتى يرى بعضنا بعضا ونأتلف[3]

وعلى مذهبه جاء – مع كأن – بيت ابن حزم الأندلسى إذ قال :

كأني وهي الكأس والخمر والدجى ∴ ثرى وحيا والدر والتبر والسَّنَجْ[4]

---

(١) البيت ورد في شرح التسهيل ٤٨/٢ وشرح الكافية الشافية ١/ ٥١١ والتذييل ٥/ ١٩١ .

(٢) راجع : الكتاب ١٤٦/٢ .

(٣) البيت والذي قبله في معاني القرآن للفراء ٣١١/١ .

(٤) طوق الحمامة لابن حزم / ١٥ (الباب الثاني – علامات الحب) والبيت ضمن مقطوعة من ثلاثة أبيات أولها :

خلوت بها والراح ثالثة لها ∴ وجنح ظلام الليل قد مدّ ما انبلج

ورد البصريون ما استشهد الفراء به من أبيات فأولوه على تقدير (مع) ما بعد الواو جملة حالية فاصلة بين الاسم والخبر ، فيكون التقدير في الأول (يا ليتنى وأنت معي ببلدة) والخبر هو الجار والمجرور . ويكون التقدير في الثاني (يا ليتني وهما معي تحلو بمنزلة) والخبر هو الجملة الفعلية .

ولكن ، كيف يمكن رد بيت ابن حزم ، وخبر (كأن) – هائم – المفهوم من البيت لم يأت بعد .

مسائل متفرقات في هذا الباب

١- أجاز الأخفش والفراء جعل اسم (إنَّ) وصفا رافعاً لاسم ظاهر مغن عن الخبر في مثل : (إنّ قائما الزيدان) .

وجواز ذلك مبني على جواز (قائم الزيدان) دون الاعتماد على نفي أو استفهام .

وكما جاز في المبتدأ فكذلك هنا ، وحُسن كما حُسن ، فيجوز أن يقال : (إن خبيرا بنو لهب) . ووصف سيبويه ذلك بالقبح[١] .

واعترض على ذلك ، بأن إعمال الصفة عمل الفعل فرع إعمال الفعل ، فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل ، فلا يلزم من تجويز (قائم الزيدان) جواز : (إن قائما الزيدان) وذلك لصحة وقوع الفعل المتجرد من (إن) موقع الوصف في مثل : (يقوم الزيدان) وامتناع وقوعه بعدها فلا يقال : (إن يقوم الزيدان) [٢] .

وإن كنت أرى أن ذلك قد يقع في الفعل على إضمار ، أي : إنه ، فإن جاز وقوعه في الفعل على إضمار جاز في الوصف القائم مقامه .

---

(١) راجع : الكتاب ١/ ٢٧٨ والسيرافي عليه ١/ ٢٧٨ .
(٢) راجع : التذييل ٣/ ٢٧٠، ٥/ ٦٣ وشرح التسهيل للمرادي / ٤٢٨.

٢- أجاز الأخفش : (إن فيها جالسين أخويك) بنصب (جالسين) على أنها حال قدمت على صاحبها ، ومنع ذلك المبرد[١] إلا على أن يكون

---

(١) وإنما منع المبرد ذلك ، لأن شرطه أن يكون العامل في الحال فعلا ، فإذا كان كذلك صلح تقديمها وتأخيرها – لتصرف العامل فيها ، فإذا كان غير فعل لم تكن الحال إلا بعده – أي مؤخرة – جاء في المقتضب ٤/ ٣٠٠ (ولا يصلح : قائما في الدار زيد ، ولا زيد قائما في الدار ، ولا قائما زيد في الدار لما أخرت العامل – ولم يكن فعلا – لم يتصرف تصرف الفعل ، فينصب ما قبله ... إلا أنه ما كان من ذلك فعلا أو دخله معنى تصلح عليه الحال ، وتنصبه عليه إذا أردت ذلك ... ولو قلت : (إن زيدا قائما في الدار) لم يجز ؛ لأنك لا تنصبه بقولك (في الدار) وهو قبله ، ولم يحدث معنى مع (إن) يجب به نصب الحال) وراجع أيضاً ٤/ ٣٠٨، ٣٠٩ من نفس الكتاب .

هذا وقد اتفق البصريون على إعمال حروف ثلاثة في الحال وهى (ليت) و(كأن) و(لعل) ومنعوا (إن) و(لكن) من عملهما فيه .

ففي الكتاب – : (وكذلك إذا قلت : ليت هذا زيد قائما) و(لعل هذا زيد ذاهبا) و(كأن هذا بشر منطلقا) إلا أن معنى (إن) و(لكن) – لأنهما – واجبتان كمعنى (هذا عبد الله منطلقا) ...

وجاء في الأمالي لابن الشجرى : (فأما ليت وكأن ولعل فاستجازوا إعمالهن في الأحوال ؛ لأنهن أشبهن الأفعال من جهة اللفظ والمعنى ، فقوين بهذه المشابهة ... ولا يجوز في (إن) و(لكن) ما جاز فيهن؛ لأنهما لم يغيرا معنى الكلام بل أكداه..)

أما الرضي فقد خالف في تعليل ذلك – على ما يفهم من مذهب البصريين – فإن حرفي التمني والترجي في نحو (ليتك قائما في الدار) و(لعلك جالسا عندنا) فالظاهر أنهما ليسا بعاملين ، لأن التمني والترجى ليسا بمقيدين بالحالين ، بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الأخفش ؛ لكون مضمونه هو المقيد) .

كأنه يوافق الأخفش رأيه .. وراجع : الكتاب ١٤٨/٢ والخصائص ٢/ ٢٧٧، والأمالي الشجرية / ٢٨٥ وما بعدها – وشرح الرضي على الكافية ١/ ١٨٣ وما بعدها .

(جالسين) اسم (إن) و(أخويك) بدل ، وهو ما أجازه الكوفيون ، وسموه في مصطلحهم ترجمة .

٣- أجاز الكسائي : (إن ههنا يلعبون صبيانا) ، على أن (يلعبون) في موضع الحال .

ولم يجزه المبرد كذلك ؛ لأن حال المنصوب لا تحسن ؛ فإذا قلت : (ضربت يضحك زيدا) جاز ، وإذا قلت (ضربت ضاحكا زيدا) قبح، للإيهام، فإن الاسم يوهمك أنه مفعول وهنا يوهمك الحال أنها اسم (إن) [١] .

٤- أجاز ابن كيسان (إن فيها قائما ويقعد أخويك) بعطف الفعل المرفوع على الوصف المنصوب .

ولعله حمل ذلك على قوله تعالى : ﴿ صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَ ﴾[٢] فإن كان كذلك فهو وهم ، لأنه بالعطف هنا يكون في المعطوف ما لا يكون في المعطوف عليه ، فالآية ليست معها (إن) بخلاف المثال ، وقد منع ذلك أهل الكوفة ، إذ الفعل هنا لا يقع موقع اسم الفاعل .

٥- أجاز المبرد النصب في مثال : (إن فيها زيدا قائما) و(إن أمامك عمرا جالسا) سواء تقدم الظرف أو الجار والمجرور على الاسم أو تأخر عنه[٣].

---

(١) راجع : التذييل ٥/ ٢١١ (بتصرف) .
(٢) من الآية رقم / ١٩ من سورة الملك .
(٣) راجع : المقتضب ٤/ ٣١٧ .

أما سيبويه والكوفيون ، فاختيارهم النصب إن قدمتهما على الاسم ، فإن تأخرا عنه فالاختيار الرفع [١] .

٦- أجاز البصريون نصب ما بعد اسم (إن) ورفعه في مثل : (إن زيدا في الدار واقفا - واقف فيها) ولم يجز عند الكوفيين إلا النصب [٢] .

---

(١) فى الكتاب ٢/ ١٣٢ (وتقول : إن فيها زيدا قائما ، وإن شئت رفعت على إلغاء (فيها) وإن شئت قلت : (إن زيدا فيها قائما وقائم) وتفسير نصب القائم ههنا ورفعه كتفسيره في الابتداء ، وعبد الله ينتصب بإن ، كما ارتفع ثمّ بالابتداء ، إلا أن (فيها) ههنا بمنزلة (هذا) في أنه يستغنى على ما بعدها السكوت وتقع موقعه، وليست (فيها) بنفس عبد الله كما كان هذا نفس عبد الله ، وإنما هي ظرف لا تعمل فيه (إن) بمنزلة (خلفك) وإنما انتصب (خلفك بالذي فيه). وقد استشهد سيبويه على إلغاء الجار والمجرور واختيار الرفع على الخبرية بقول الشاعر :

فلا تلحنى فيها فإن بحبها ∴ أخاك مصاب القلب جمٌّ بلابله

فرفع (مصاب) على خبر إن مع إلغاء الجار والمجرور ، لأنه من صلة الخبر وتمامه.

(٢) فى الكتاب ٢/ ١٢٥ (هارون) (هذا باب ما يثنى فيه المستقر توكيدا وليست تثنيته بالتي تمنع الرفع حاله قبل التثنية ، ولا النصب ما كان عليه قبل أن يثنى ، وذلك قولك : (فيها زيد قائما فيها) فإنما انتصب (قائم) باستغناء زيد بـ (فيها) ، وإن زعمت أنه انتصب بالآخر فكأنك قلت : زيد قائما فيها .... فإن أردت أن تلغي (فيها) قلت : (فيها زيد قائم فيها) كأنه قال : (زيد قائم فيها فيها) أ . هـ

وفي المقتضب ٤/ ٣١٧ (.... وإن كررت الظرف فكذلك تقول : إن زيدا في الدار قائم فيها وكان زيد فى الدار قائما فيها ، وإن شئت قلت : إن زيدا في الدار قائما فيها . يجرى مجراه قبل التثنية . قال الله جل وعز (فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدين فيها) وقال : (وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها) ، فكان ذلك بمنزلة هذا في الابتداء) . أ . هـ =

وإنما كان النصب جائزا عند البصريين ، لأن الظرف[1] المكرر جيء به توكيدا ، فلما اختلف الظرفان جاز فيه كذلك في مثل (إن زيدا في الدار واقفا – واقف في صدرها) كما جاز في مثل (هذا زيد في الدار راغبا – راغب في شرائها).

وأجاز ذلك ابن كيسان حملا على جوازه في المبتدأ ، كما في قول الشاعر:

والزعفران على ترائبها ∴ شرقا به اللبات والنحر [2]

فنصب (شرقا) على تقدير : في حال شروق اللبة والنحر ، ورفعه على تقدير : شرق به لبتها ونحرها على الترائب فيها [3] .

٧- أجاز الفراء أن يلي الفعل (ليت) حملا على (لو) ، فيقول : (ليت قام زيد) . ولا عمل لها هنا ، وجواز ذلك عنده مبني على ما سمع عن العرب من مثل قول عدي بن زيد :

= فكأن التكرير هنا بمنزلة ما لا تكرر فيه ، إنما هو لتأكيد الأول لا يغير من حكمه – كان خبرا أو لم يكن – هذا عند البصريين ، أما عند الكوفيين ، فما كان من الظروف في موضع الخبر وكررته وجب نصبه احتجاجا بالآيتين السابقتين – أما إذا لم تكرره فأنت مخير بين النصب والرفع . راجع في ذلك : السيرافي على الكتاب ١/ ٢٧٧ (بولاق) والإنصاف ١/ ٢٥٨ – ٢٦٠ .

(١) يقصد بالظرف هنا – وفيما سيأتي : الجار والمجرور ، فهما عديلان .

(٢) للمخبل السعدي ، كما في اللسان (شرق) ٦٦/٨ وجاء في الأمالي الشجرية ١/ ١١٤ والتذييل ٥/ ٢١٢ بلا نسبة .

(٣) راجع التذييل ٥/ ٢١٢ .

فليـت دفعـت الهـم عـني سـاعة ∴ فبتنا على ما خيلت ناعمي بال[1]

وهذا غير جائز عند البصريين إلا على التأويل والحذف ، وحذف أسماء هذه الحروف سائغ جائز في فصيح الكلام ، إذا كان هناك ما يدل عليـه ، وكـذا في الضرورة [2] .

٨- إذا جمعت بين ظرفين ، وكان أحدهما تاما والآخر ناقصا – وقـدمت التام – جاز في الوصف بعد الناقص النصب والرفع ، كما في مثال (إن في الـدار عبد الله بك . واثقا – واثق) .

ومنع ابن سعدان الرفع ، فلا يجوز عنده : (إن فيك زيدا راغب) ؛ لأن الناقص من صلة ما بعده – وهو اختيار ابن كيسان ؛ لأن الحال يجب أن تكـون بعد الأسماء ، فلما قدم الجار والمجرور ، خرجت عن الحال ، فكانت خبرا .

فإن قدم الناقص هنا ، فقلت : (إن فيـك يـزدا في الـدار راغـب) أو (إن فيـك في الـدار زيـدا راغـب) فـالرفع والنصـب جـائزان عنـد البصـريين ، أمـا

---

(١) البيت في ديوانه / ١٦٢ ورد في الحلبيات / ٢٥٩ وشرح أبيات المغني ٥/ ١٨٤ (ومنع ذلك البصريون إلا على تأويل ، كأنهم يحذفون اسم (ليت) على أنه ضمير شأن أو ضمير خطاب) قال أبو زيد في النوادر / ١٩٦ : وقوله : فليت دفعت ، أراد : فليتك دفعت ، أى : فليت الأمر ، لأن (ليت) حرف مشبه بالفعل ، ولا يجوز أن يليه الفعل فأضمر والإضمار كثير في الكلام ، وقال أبو الحسن : قولـه : فليت دفعت . الأحسن في العربية أن يكون أضمر الهاء ، كأنه قال : فليته دفعت ، يريد : فليت الأمر هذا ، كما تقول : إنه أمة الله ذاهبة وإنه زيد منطلق ، يريد : أن الأمر ...) وراجع : شرح شواهد المغـني / ٢٣٨ ورسـالة الغفـران / ٢٠ والعمدة ٢/٢٧١ والمسائل المنثورة / ٧٣ والتذييل والتكميل ٥/ ٢١٢ .

(٢) ذكر أبو حيان في التذييل ٥/ ٢١٢ أن ذلك قول السخاوي في شرح المفصل.

الكوفيون فلا يجيزون إلا الرفع ؛ لأنك حين بدأت بما هو من تمام الخبر صرت كأنك بدأت بالخبر ، وهذا غير لازم عند البصريين ؛ لأن الظرف وعديله يجوز فيهما ما لا يجوز في غيرهما – اتساعا – فكأنهما تبيين عن موضع الفعل– قدما أو أخرا [1] .

٩– أجاز أكثر النحويين التبادل بين النصب والرفع في مثل (إن عبد الله في الدار – طعامك آكل) بنصب (آكل) ورفعه .

فالنصب على الحالية ، والرفع على أنها خبر .

ومنع ابن كيسان النصب ، أما الوجه عنده فالرفع؛ لأن الظرف يشتمل على الفعل – تقدم أو تأخر – أما المفعول فهو تمام الفعل في المعنى ، إذ هو كبعض حروفه .

١٠– أجاز سيبويه : (إن زيدا لفيها قائم) بإلغاء (فيها) [2] وهي مؤكدة حملا على ما سمع من قول العرب : إن زيدا لبك مأخوذ .

١١– أجاز البصريون والكسائي : (إن بك لكفيلين لأخواك) على أن (أخواك) خبر (إن) والاسم مضمر .

١٢– أجاز جمهور النحاة (إن زيدا فيها قائما) على أن (فيها) خبر، و(قائما) حال . واختار الكوفيون الرفع لتقدم الاسم على المجرور [3] .

---

(١) التذييل والتكميل ٥/ ٢١٥ – بتصرف .

(٢) في الكتاب ٢/ ١٣٣ (وتقول : إن زيدا لفيها قائما ، وإن شئت ألغيت (لفيها) كأنك قلت : إن زيدا لقائم فيها ، ويدلك على أن (لفيها) يلغى ، أنك تقول : إن زيدا لبك مأخوذ ... فكما دخلت اللام فيما لا يكون إلا لغوا عرفنا أنه يجوز في (فيها) ويكون لغوا ؛ لأن فيها قد تكون لغوا) وراجع تعليق السيرافي على الكتاب ١/ ٢٨١ (بولاق) .

(٣) راجع : التذييل ٥/ ٢١١ وراجع المسألة رقم (٥) من هذا المبحث .

أعاريب جائزة في مثل قولهم

(إن من خير الناس أو خيرهم زيد)

وفي مثل هذا التركيب يجوز التبادل بين النصب والرفع في (زيد) و(خيرهم) فيأتي منه أعاريب ثلاثة :

الأول : أجاز الكسائي : نصب (زيد) ورفع (خيرهم) على أنه مبتدأ خبره محذوف تقديره (هو) أو خبر مبتدأ محذوف تقديره : هو خيرهم ، ويكون التركيب عنده (إن من خير الناس أو خيرهم زيدا) فتكون (زيدا) اسم (إن) و(من خيرهم) في موضع الخبر ، وفصل بين خبر (إن) واسمها بالجملة – عطفا قبل تمام معمول (إن) [1] .

الثاني : أجاز البلخي – وحسنه أبو حيان– رفع (زيد) ورفع (خيرهم) عطفا على (من خيرهم) التي هي في موضع الخبر ، واسم (إن) ضمير الأمر – محذوفا – كما في (إن بك زيد مأخوذ) حكاه الخليل[2] .

الثالث : يجوز نصب (خيرهم) ورفع (زيد) واسم (إن) في الأول محذوف ، لدلالة ما بعده عليه .

---

(١) راجع : التذييل ٥/ ٢١٦ وقارن بما ذكره الزجاجي في مجالس العلماء / ٢٨٨ والأمالي / ٥٩ وأبو حيان في التذكرة / ٦٠٥ .

(٢) في الكتاب ٢/ ١٣٤ (وروى الخليل رحمه الله أن ناسا يقولون : إن بك زيد مأخوذ، فقال : هذا على قوله : إنه بك زيد مأخوذ ، وشبهه بما يجوز في الشعر..).

وكذلك الحذف وقع في الجملة المعطوفة ، فكأن التقدير : إن خيرهم زيد، لدلالة ما في الجملة الأولى عليه .

قال أبو حيان : (وقد أنشد أبو المطوق الأعرابي مثل هذا التركيب ، وهو قول بعض المحدثين :

فإن من خيرهم وأفضلهم ∴ أو خيرهم بتة أبو كرب[1]

فوافق عليها وأجازها . وكان أبو المطوق ممن تؤخذ عنه العربية لفصاحته) [2] .

---

(١) البيت لليزيدي كما في أمالي الزجاجي/ ٦١ وقبله :

يا أيها السائلي لأخبره ∴ عمن بصنعاء من ذوي الحسب

حِمْيَرٌ ساداتها تقر لها ∴ بالفضل طرا جحاجح العرب

فإن من خيرهم .....

البيت . وقد عمله اليزيدى مع ما قبله من الأبيات ردا على الكسائي في المسألة (العطف على معمول الخبر قبل أن يأتي بالاسم) .

قال اليزيدى بعد أن عملها : (فلما جاء أبو المطوق أنشدته الأبيات وسألته المسألة فوافقني) . وراجع مجالس العلماء / ٢٩١ .

(٢) التذييل ٥/ ٢١٨ .

باب (لا) العاملة عمل (إنَّ)

أولاً : النكـرة في سـياق النفـي بـين (لا) النافيـة للجـنس و(لا) النافية للوحدة .

من قواعد اللغة والأصول : أن النكرة فى سياق النفي تفيد العمـوم ، هـذا أصل ، وإن كان موافقا اللغة في الدلالة على عموم النكـرة متـى وقعـت بعـد أداة من أدوات النفي عامة ، فقد انتقضت تلك الموافقة حين دخلت (لا) النافيـة – بنوعيها – على تلك النكرة فذهب النحاة والأصوليون فيها مذاهب.

الأول : أن النكرة بعد (لا) النافية للجنس تكون نصا في الدلالـة علـى استغراق الجنس ، وبهذا يفرق بينها وبين الواقعة بعد (لا) النافية للوحدة.

الثاني : متى وقعت النكرة في سياق نفي ، كانت في سياق العمـوم – دون تفريق بـين نـوعي (لا) – وكـان النـافي دالا علـى الاسـتغراق[1] وهـذا الـرأى اختيار الشوكاني ، إذا التفريق بين حروف النفي إذا دخلت على نكرة لا طائل تحته [2] .

أما قول النحاة بأن النكـرة الواقعـة بعـد (لا) النافيـة للوحـدة تحتمـل الاستغراق وعدمه ، فهذا راجع إلى مقصود المتكلم ، فقد يراد بـالنكرة الواقعـة بعد (لا) النافية للجنس هذا المعنى ، ولذا قال ابن أمير حـاج : (لا رجـل –

---

(١) راجع في ذلك : الكشاف ١/ ٧٦ والذخيرة للقرافي ١/ ٨٨ وشـرح التسـهيل ٥٣/٢ .

(٢) راجع : إرشاد الفحول للشوكاني / ٢٠٨ .

بالتركيب – غاية أمره أن دلالته على الاستغراق أقوى من دلالة (لا رجلُ) بالرفع ، وفى كل منهما يجوز أن يعتبر في نفي الجنس قيد الوحدة ، فيقال : بل : رجلان...) [1] .

ونقل الزركشي عن ابن الحاجب مثل ذلك في اعتراضه على الزمخشري في المسألة وأن ما قاله (لا يستقيم ، ولا خلاف عند أصحاب الفهم أنه يستفاد العموم منه ، كما في المبنية على الفتح ، وإن كانت المبنية على الفتح أقوى في الدلالة عليه إما لكونه نصا أو لكونه أقوى ظهوراً ، وسبب العموم أنها نكرة في سياق النفي فتعم) [2] .

وعلى هذا ، فقرنية السياق هي التي تجعل النكرة دالة على الجنس أو الوحدة بعد النفي ، فمن أراد بالنفي الفرد كانت النكرة عنده دالة على ذلك ، ومن أراد بالنفي الجنس ، كانت النكرة عنده دالة على ذلك .

ومما يدل على أن المعنى راجع لمقصود المتكلم ، وأن النفي – في الأصل – دال على العموم ، أن دلالة النفي على الوحدة تقتضي معنى البعضية المنافي معنى العموم ، ومن ثَمَّ فدلالة النكرة على الوحدة يحتاج لقرنية خاصة تدل على ذلك في سياق الكلام لمخالفتها الأصل الذي تدل عليه النكرة الواقعة بعد النفي ، والسماع يؤيد ذلك ويدلل له .

---

(١) التقرير والتحبير لابن أمير حاج ١/ ٢٤٢ وراجع : المسائل السفرية لابن هشام/١٤ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ٤/ ٣٥٢ .

فقد جاءت آيات قرآنية بقراءات متواترة فيها النكرة بعد (لا) منصوبة مرة على أن النفي للجنس ، ومرفوعة أخرى ، على أن النفي للوحدة – والنكرة في الحالين دالة على العموم – إذ يستحيل التضاد بين القراءتين أو القراءات .

(وجملة ما نعتقده من هذا الباب .. أن هذه الأحرف السبعة المختلف معانيها تارة ، وألفاظها تارة مع اتفاق المعنى ليس فيها تضاد ولا تناف للمعنى ، ولا إحالة ، ولا فساد) [1] .

فمما اختلف القراء السبعة فيه قوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾[2] فقرأها ابن كثير وأبو عمرو (لا رفثٌ ولا فسوقٌ) بالضم والتنوين فيهما ، وقرأها الباقون بالنصب بغير تنوين ، ولم يختلفوا في نصب (جدال) من نفس الآية .

فمن نصب – وهم الخمسة الباقون غير ابن كثير وأبي عمرو – فعلى أن الاسمين اسما (لا) النافية للجنس[3] ، أما الضم والتنوين عند ابن كثير وأبي عمرو فعلى أنهما اسما (لا) النافية للوحدة .

---

(١) نقلا عن أبي عمرو الداني في كتابه (الأحرف السبعة / ٦٠) .

(٢) من الآية رقم / ١٩٧ من سورة البقرة .

(٣) ويرى العكبري أن (رفث) و(فسوق) و(جدال) اسم (لا) الأولى والثانية مكررة للتوكيد في المعنى والخبر (في الحج) ويجوز أن تكون المكررة مستأنفة فيكون (فى الحج) خبر (لا جدال) وخبر الأولى والثانية محذوف أى : فلا رفث فى الحج ولا فسوق في الحج . راجع : الكشاف ١٢٢/١ والاملاء١٦١/١.

وتلحظ أن كلتا القراءتين دلت على عموم منع الرفث والفسوق ، ولا يقال على قراءة الرفع أن النكرة تدل على الوحدة ، إذ يفهم منه – إن قيل – أن الممنوع بعض الرفث وبعض الفسوق .

ومما يدل على أن القراءتين معناهما واحد اتفاقهم على فتح لام (جدال) وهى معطوفة على الرفث والفسوق ، وقد حمل الأخفش والزمخشري الرفع والتنوين فى القراءة على معنى النهي كأنه قيل : فلا يكونن رفث ولا فسوق ، والفتح على معنى الإخبار بانتفاء الجدال كأنه قيل : ولا شك ولا خلاف فى الحج . وعلى ذلك جاء قول أبي زرعة : (النفي به أعم والمعنى عليه ؛ لأنه لم يرخص في ضرب من الرفث والفسوق،كما لم يرخص في ضرب من الجدال)[1] .

---

(١) حجة القراءات لأبى زرعة / ١٢٩ وراجع : السبعة لابن مجاهد / ١٨٠ ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٧٦ والكشاف ١٢٢/١ هذا ، وقد قريء بالرفع والتنوين في الثلاثة (رفث) و(فسوق) و(جدال) وهي قراءة أبي جعفر وفي ذلك أوجه :
أحدهما : أن (لا) ملغاة ، وما بعدها رفع بالإبتداء ، وسوغ الابتداء بالنكرة تقدم النفي عليها وقوله (في الحج) خبر المبتدأ (جدال) وحذف من الأول والثاني للدلالة عليهما به . أو يكون (في الحج) خبر المبتدأ الأول وحذف من الثاني والثالث للدلالة بالأول . أو يكون (في الحج) خبر الثلاثة . فإذا كان خبرا للمبتدآت الثلاثة كان (الرفث و(الفسوق) و(الجدال) من باب عطف المفردات. أما إذا كان الخبر محذوفا من الأول والثاني أو من الثاني والثالث كان ذلك من باب عطف الجمل . قال العكبري : (... وتقرأ بالرفع فيهن على أن تكون (لا) غير عاملة ، ويكون ما بعدها مبتدأ وخبرا) راجع : البحر ٨٨/٢ والدر المصون ١/ ٤٩٠ والإملاء ١٦١/١ .
الثاني : أن تكون (لا) عاملة عمل ليس فيكون (رفثٌ) و(فسوقٌ) و(جدالٌ) أسماء لها و(في الحج) فى موضع نصب خبرها . وعند مكي خبرها محذوف أى : ليس رفث فيه . راجع الإملاء ١/ ١٦١ ومشكل إعراب القرآن ٨٩/١ . =

ومما اختلفوا فيه أيضا قراءة قوله تعالى : ﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ﴾[1] فقرأها ابن كثير وأبو عمرو نصبا – بغير تنوين – وقراءة الباقين على الرفع .

وكلتا القراءتين مقتضاهما في المعنى نفي جنس الفداء والخلة والشفاعة عن غير الله عز وجل . فلو حملنا قراءة الجمهور – غير ابن كثير وأبي عمرو – بالرفع على الوحدة ، لما أفادت نفي الجنس المذكور ، بل نفي بعضها ، وهذا غير جائز [2] .

والقراءات يوضح بعضها بعضا ويفسره .

ومما اختلفوا فيه كذلك قراءة قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ ﴾[3] .

= الثالث : وهو رأى الأخفش ، (أن رفثٌ وفسوقٌ وجدالٌ مع الرفع والتنوين قد تكون مرفوعة في بعض كلام العرب وهى جواب لقوله : هل فيه رفث أو فسوق؟ فرفعت الأسماء بالإبتداء وجعل لها خبرا وهو (في الحج) . وأرى أن هذا كالأول. راجع : معاني القرآن للأخفش ١/١٧٦ .
وقد قرئ أيضا بالنصب مع التنوين في الثلاثة وتلك القراءة مبنية على أن المصادر منصوبة بأفعال مقدرة من لفظها كأن التقدير : لا يرفث رفثاً ، ولا يفسق فسوقا ولا يجادل جدالا وعلى ذلك لا عمل لـ (لا) فيما بعدها فتكون من باب (لا مرحبا ولا هنيئا ولا مريئا) لمجرد النفي فقط . وراجع: الدر المصون ١/ ٤٩١.

(١) من الآية رقم / ٢٥٤ من سورة البقرة .

(٢) جاء في البرهان للزركشى ٤/ ٣٥٢ (قرئ بالرفع والنصب فيهما والمعنى واحد)

(٣) من الآية رقم / ٥١ من سورة سبأ .

فقراءة العامة ببناء (فوت) على الفتح . وقرأها عبد الرحمن – مولى بنى هاشم – وطلحة بالرفع والتنوين على الابتداء أو على أن (لا) عاملة عمل ليس [١] .

وقد اختلف القراء أيضا في قراءة قوله تعالى: ﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ ﴾ [٢] فقرأها ابن كثير ويعقوب وأبو عمرو بالفتح من غير تنوين ، وقرأها الباقون بالرفع والتنوين [٣] .

وكذلك أيضاً قرأ ابن كثير ويعقوب وأبو عمرو قوله تعالى : ﴿ لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ ﴾ [٤] .

فالفتح من غير تنوين أما الباقون فقراءتهم بالرفع مع التنوين [٥] .

ثانياً : تعمل (لا) عمل الحروف المشبهة بالفعل [٦] ، ومعنى ذلك أنها تنصب الاسم وترفع الخبر ، ونصبها الاسم بغير تنوين لما فيها معه من تركيب. ذكر ذلك سيبويه . قال :

---

(١) راجع : الدر المصون للسمين الحلبي ٥/ ٤٥٤ .
(٢) من الآية رقم / ٣١ من سورة إبراهيم .
(٣) راجع : البحر المحيط ٢/ ٦٠٦ .
(٤) من الآية رقم / ٢٣ من سورة الطور .
(٥) راجع البحر المحيط ٢/ ٦٠٦ .
(٦) إنما عملت هذا العمل إلحاقا لها بـــ (إنّ) لمشابهتها لها في التصدر ، والدخول على المبتدأ والخبر ، وإفادة تأسيس النفي ، كما أن (إنّ) تفيد تأسيس التوكيد وإثباته راجع : التصريح ١/٢٣٥ .

(لا ، تعمل فيما بعدها ، فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر ؛ لأنها لا تعمل إلا في نكرة ، كما أن (رُب) لا تعمل إلا في نكرة) [١] .

و(واعلم أن (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء) [٢] و(واعلم أن كل شئ حسن لك أن تعمل فيه (رُبّ) حسن لك أن تعمل فيه لا) [٣] .

ثالثاً : مدلول (لا) نفي الجنس ، ورفع احتمال التخصيص ، ولذلك كان مدخولها النكرات[٤] .

هذا ، ويجوز مجئ اسمها علما ، وهو أحد المعارف – على غير الشائع عند النحاة من حيث كون اسمها وخبرها نكرتين – ولا يسوغ عندهم أن يأتى معرفة إلا إذا أولت بنكرة ، ومما أولوه في ذلك قول الشاعر :

ونبكي على زيد ولا زيد مثله ∴ بريء من الحمى سليم الجوانح[٥]

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٧٤ .

(٢) السابق ٢/ ٢٧٥ (وعَدُّ سيبويه (لا) وما بعدها في محل رفع بالابتداء كان سببا في جواز الرفع والنصب في تابع اسمها في نحو (لا رجل كريم في الدار) رفعا ونصبا، والرفع على أنه تابع لمحل لا واسمها ، والذي جعله يجوز ذلك ما سمعه من رفع تابعها ، فتأول رفعه على ما ذكر) .

(٣) السابق ٢/ ٢٨٦ .

(٤) لما فيها من العموم والشيوع الذي هو من خصائص الجنس .

(٥) ورد في حاشية يس على التصريح ١/ ٢٣٦ وجامع الدروس / ٣٤٧ (واختلف في تقدير الاسم النكرة بعد (لا) في مثل هذا .. والصحيح في مثله أن يقدر كل موضع بما يليق به) وراجع : شرح التسهيل ٢/ ٦٨ .

على تأويله بـ (ولا مسمى زيد مثله) بحذف المضاف مثلا ، كما قيل في مثل: (ولا أبا حسن لها) .

فعلى غير هذا القياس تهمل (لا) ويبطل عملها ؛ لأصالة تنكير مدخولها عندهم

كأن عدم عملها في المعارف صار أصلا واجبا ، مع أنهم أجازوا دخولها على المعرفة – لوروده – إذا قدرت إضافتها إلى نكرة محذوفة – لا تتعرف بإضافتها إلى المعرفة – حتى لا تتخالف مع الأصل – فتقوم المعرفة مقام تلك النكرة المحذوفة ، وقدروها بلفظ (مثل) . وقد تقدر بلفظ (غير) كذلك.

وقد رأوا ذلك لما وجدوه سماعا في قول عبد الله بن الزبير الأسدى:

أرى الحاجات عند أبي خبيب ∴ نكدن ولا أميةَ في البلاد[1]

فدخلت على المعرفة – خلافا لأصل ما نصوا ، فأقاموا المضاف إليه مقام المضاف المحذوف الذي قدروه بلفظ (مثل) . جاء في المقتضب : (وأما قوله : ولا أمية فإن المراد : لا أمثال أمية ...) [2] .

وقد يكون ما دخلت عليه (لا) محذوفا للعلم به ، أو أن يكون العلم قائما مقام وصف اشتهر به نحو (لا كريم في البلاد) [3] .

---

(١) ديوانه / ١٤٧ .

(٢) المقتضب ٤/ ٣٦٢ .

(٣) راجع : رصف المباني / ٣٣١ وشذور الذهب – بشرح وتعليق المرحوم الدكتور/ محمد السعدي فرهود ص١٧٢ .

وقد جاء إعمالها في العلم أيضا في بيت الشاعر – وهو ذو الرمة :

ولا مـــىَّ إلا أن تـــزور بمشـــرف ∴ أو الرزق من أطلالها دمنا قفرا[1]

وقد أولوه على حذف المضاف النكرة مقدرا بـ (مثل) كما أولوا نظائره .

رابعاً : قال النحاة – وهذا شرط في إعمالها – باتصال اسمها بها – لأنها تبنى معه بناء خمسة عشر .

وقد خالف في ذلك أبو عثمان المازني ، فأجاز أن تعمل (لا) مع فصلها عن اسمها ، وفي هذه الحالة يكون الاسم معربا غير مبني عنده – جاء في التصريح : (وقد جاء في السعة : لا منها بُدَّ – بالبناء مع الفصل – وليس مما يعول عليه) [2] .

---

(١) أنظر : ديوانه / ١٨٠ .

(٢) شرح التصريح ١/ ٢٣٦ (وذهب الرماني كذلك إلى جواز الفصل – مع العمل والنصب – وما بعدها معرب لا مبني – لحصول الفصل مخالفا سيبويه في تقدير حملها على السؤال حال البناء ، فتقدير سيبويه : (هل من فيها رجل؟) أما تقديرها عنده (هل فيها من رجل) ؟ مدللا على جواز ذلك بما سمع من قولهم: (لا كذلك رجلا) و(لا كزيد رجلا) وقول جرير .

يا صاحبي دنا الرواح فسيرا ∴ لا كالعشية زائرا ومزورا

وخرج الجمهور ذلك المسموع – نصبا – على التمييز على حذف المنصوب بلا كأنهم قالوا (لا أحد كذلك رجلا) أما بيت جرير فخرجه سيبويه على النصب بفعل محذوف تقديره لا أرى كالعشية زائرا) راجع : الكتاب ٢/٢٩٣ والتذييل ٥/ ٢٢٥ والخزانة ٤/ ٩٥– ٩٩ .

- ولأن الأصل في مدخولها التنكير- متصلة به - رأوا أن دخولها على المعارف أو انفصالها عن مدخولها سبب في إلغائها - ويلزم حينئذ تكرارها إلا في ضرورة ، وإن وجدت جاز عدم تكرارها [1]. ومما ورد في ذلك قول الشاعر:

بكت حزنا واسترجعت ثم آذنت ∴ ركائبها أن لا إلينا رجوعها[2]

فرفع اسم (لا) للفصل بينهما ، ولم تكرر ، وهذا خلاف قياسهم كما ذكر سيبويه : (واعلم أنك إذا فصلت بين (لا) وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد (لا) الثانية وأن المعارف لا تجرى مجرى النكرات في هذا الباب ؛ لأن (لا) لا تعمل في المعرفة أبدا) [3] .

- ولأن الأصل في مدخولها النكرات ، فإن دخلت على نكرة مضافة إلى معرفة لزم دخول اللام مع الخبر - إذا كانت الإضافة غير محضة - للفصل بين المضاف والمضاف إليه بها إصلاحا للفظ ، ويجوز أن تحذف تلك اللام ، إذا كان موضع ضرورة ، من ذلك قول أبي حية النميري .

---

(١) فى الكتاب ٢/٢٩٨ (وقد يجوز في الشعر رفع المعرفة ولا تثنى (لا) . وفى أصول ابن السراج١/٣٩٢(ولا يحسن أن تدخل (لا) على معرفة مبتدأة غير معطوفة على كلام، وإن كررت (لا) جاز، فأما الذي لا يجوز فقولك: لا زيد في الدار؛ لأن هذا موضع (ما) إلا أن يضطر الشاعر فيرفع المعرفة ، ولا يثنى (لا) ... فأما الذي يحسن ويجوز : لا زيد في الدار ولا عمرو،ولما ثنيت حسن). وراجع:المقتضب ٤/٣٦١ .

(٢) البيت ورد في الكتاب ٢/ ٢٩٨ والخزانة ٢/ ٨٨ وشرح التسهيل ٢/٦٥ غير منسوب .

(٣) الكتاب ٢/ ٢٩٨ .

أبـــا المـــوت الـــذي لابـــد أنـــي ∴ ملاق – لا أباك – تخـوفيني[1]

فحذف اللام من خبر (لا) والأصل : لا أبالك [2] .

---

(١) البيت في ديوانه/١٧٧ ورد في المقتضب ٤/٤٧٥ والكامل ٢/٣٩٤ والخصائص ١/٣٤٥ وآمالي ابن الشجري ١/٣٦٢ والإيضـــاح/٢٤٥ والخزانـــة ٢/١١٨ والتصريح٢/٢٦وشرح التسهيل لناظر الجيش٣/١٤١٢، ١٤١٦ والهمع١/٤٦٥

(٢) يرى المبرد أن الأصل الإضافة ، واللام (زيدت بين المضاف والمضاف إليه ، فـــإذا حذفت اللام رجع إلى أصله في الإضافة) بينما يرى الفارسي والجرجاني أن حذف اللام هنا لضرورة وحاجة ، ولولا أنها في حكم الثابت في اللفظ لما عملت (لا) ؛ لأنها لا تعمل إلا في نكرة .

أما ابن يعيش فيرى أن اللام إنما زيدت في الأصل توكيدا للإضافة ؛ فيكون لفـــظ الاسم بعد (لا) كلفظ الاسم المضاف ، و(لا) عاملة فيه غير مبنية معه ، كأنك أضفت الاسم المبني إلى المجرور ، فقلت : لا أباك – وهذا مفهوم قول الخليل الذي نقله عنه ابن السراج ، فإن التنوين والنون إنما يذهبان للإضافة ، ولذا لحقت الألف (الأب) التي لا تكون إلا في الإضافة ، وإنما كان ذلك من قبل أن العـــرب قـــد تقول : لا أباك في موضع : لا أبا لك ، ولو أردت الإفراد فقلت : لا أبٌ لزيد ، فاللام مقحمة للتوكيد ، ليؤكد بها الإضافة ، كما وقع في النـــداء : (يـــا بـــؤس للحرب) ... فالمعنى إذا قلت : لا أبا لك الانفصال ، كأنك قلت : (لا أباً لك) فتنون ؛ لطول الاسم ، وجعلت (لك) من تمامه وأضمرت الخبر ثم حذفت التنوين استخفافا ، فأضافوا ، وألزموا اللام لتدل على هذا المعنى ، فهو منفصل بـــدخول اللام ، وهو متصل بالإضافة .

وترى إحدى الباحثات أن جملة (لا أبا لك) إنشائية المعنى – إذ هـــي دعـــاء – خبرية اللفظ . وتكون (لا) نافية ، و(أبا) اسمها منصوبا وعلامة نصـــبه الألـــف وهي مع اسمها في محل رفع مبتدأ . واللام زائدة ، والكاف مضاف إليه ، والخـــبر محذوف (موجود) .

راجع في ذلك : المقتضب ٤/ ٣٧٥ والمقتصد في شرح الإيضاح ٢/٨١٠ وابـــن يعيش على المفصل ٢/١٠٥ وأصول ابن السراج ١/٣٨٩ والمعجم المفصـــل في النحو العربي – عزيزة فوال ٢/٨٤٤ .

خامسا : إذا كررت (لا) جاز إعمالها ، وإلغاؤها ، فجواز الإعمال مبني على عدم تغير حالها وحال معمولها ، وجواز الإلغاء قائم على شبهها – أى: المكررة – بالمعرفة [1] .

وعلى هذا ، جاز في مثل (لا حول ولا قوة) و(لا رجل ولا امرأة) في الدار : فتح الاسمين ، ورفعهما ، والمغايرة بينهما [2] .

---

(١) راجع : التذييل ٥/ ٢٢٤ .

(٢) راجع : المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٨٠٧ .

اسم (لا)

إذا كان اسم (لا) مفردا نكرة بُنِيَ [نصب بغير تنوين] كما في (لا رجل) و(لا مسلميْن) و(لا مسلمين) و(لا مسلماتِ)

وقد اشتهر في كلام العرب أنه إذا كان اسمها مضافا كان معربا منصوبا كما في (لا رجلَ سوء في دارنا) وكذلك الشبيه بالمضاف كما في (لا قبيحا خلقه محمود) .

أما في مثل (لا أبا لك) و(لا أخا لك) فينصب الاسم بالألف – بدون تنوين – واللام زائدة أو للتوكيد على الخلاف كما سبق .

وأما المثنى فتثبت النون معه في مثل (لا غلامين لك) و(لا يدين لك) ويبنى على الياء .

وقد جاء جائزا – وإن كان مخالفا القياس – نصب اسم (لا) بالياء ، وحذف النون على أنه مضاف ، واللام زائدة ، ولم يرد هذا الاستعمال إلا مع اللام في ضرورة أو غيرها .

ولهذا شرط – كما فهمنا من كلامهم – هو عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير اللام ، إذ اللام مقحمة ، وليس مجرورها خبرا ، وإلى ذلك ذهب ابن كيسان وهشام الكوفي [1] .

---

(١) وهذا عند سيبويه من باب التمثيل وإن لم يتكلم به . الكتاب ٢٨١/٢ .

وأجاز يونس نصب الاسم بالياء وحذف النون على أنه مضاف – مع الفصل بظرف أو جار غير اللام – في نحو (لا يدي بهالك) و(لا غلامي عندك لزيد) [1] .

ولم يجز سيبويه ذلك إلا في ضرورة [2] قال : (ولو قلت هذا ، لقلت : (لا أخا هذين اليومين لك ، وهذا يجوز في الشعر ؛ لأن الشاعر إذا اضطر فصل بين المضاف والمضاف إليه ....) [3] .

هذا ، وقد سبق أن ذكرنا أن اسم (لا) إذا كان مفردا [ويراد بالإفراد هنا عدم تركيبه بكونه مضافا أو شبيها به] بُنِيَ على ما ينصب به ، سواء كان مثنى أو مجموعا .

ومع هذا ، فقد اختلف فيما جمع بألف وتاء بعد (لا) فجاز التبادل فيه بين :

١– النصب بالكسر – بناء على أن حركة اسم (لا) حركة إعراب فتقول: لا مسلمات – بلا تنوين – وهو مذهب أكثر النحاة .

٢– النصب بالكسر – مع التنوين – وإليه ذهب ابن خروف [4] .

---

(١) راجع : شرح التسهيل لناظر الجيش ٣/ ١٤١٥ .

(٢) الكتاب ٢/ ٢٨٠ وفيه (وترك النون في لا يديْ لك قول يونس) وقد جعل سيبويه الفصل بين الجار والمجرور – تم الكلام به أو لم يتم – من باب القبيح . وأجاز يونس الفصل بما لا يتم الكلام به – كما ذكرنا. وراجع : شرح السيرافي بهامش الكتاب ١/ ٣٤٧ .

(٣) الكتاب ٢/ ٢٨٠ .

(٤) راجع : التذييل ٥/ ٢٣١ وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣/ ١٤٢٠ .

٣- البناء على الفتح - وإليه ذهب المازني والفارسي - إذ الحركة عندهما حركة بناء والاسم مركب مع (لا) [١] .

٤- التبادل بين الكسر والفتح من غير تنوين[٢] وعلى الوجهين- كسرا وفتحا - جاءت رواية قول سلامة بن جندل :

إن الشباب الذي مجد عواقبه ∴ فيه نلذ ولا لذاتَ للشيب[٣]

وكذلك رواية ما استشهدوا به من قول الشاعر :

لا سابغات ولاجأواء باسلة ∴ تقي المنون لدى استيفاء آجال[٤]

واختار أبو حيان جواز الوجهين ، لثبوته عن العرب [٥] .

---

(١) وهذا قول الأخفش في معاني القرآن / ٢٣ والمبرد في المقتضب ٤/ ٣٥٧- ٣٦٠ وراجع : الإيضاح العضدي / ٢٣٩ والمسائل المنثورة / ٨٤ وما بعدها والعسكريات / ٢٤٤ والحلبيات / ٣١٢ وشرح الكافية ١/ ٢٥٦ .

(٢) وعلى ذلك لا يتعين أن يبنى على ما ينصب به ، فيجوز أن يبنى على الكسر - وهو علامة نصبه - ويجوز أن يبنى على الفتح ؛ لأنه الأصل في بناء المفرد في هذا الباب ، ولذا قيل : البناء على الفتح أولى من الكسر . راجع : شرح الجمل ٢٧٢/٢ وشرح التسهيل ٢/ ٥٥ والتذييل ٢٢٨/٥ وتخليص الشواهد/٣٩٦.

(٣) البيت في ديوان الشاعر / ٩١ وراجع الشاهد في الخزانة ٢٧/٤- ٣٠ .

(٤) البيت ورد في شرح التسهيل ٥٥/٢ والتذييل ٥/ ٢٢٩ والأشموني ٧/٢ غير منسوب .

(٥) راجع : التذييل ٥/ ٢٢٩، ٢٣٠ .

تابع اسم (لا)

الاسم قبل أن تدخل عليه (لا) حقه الرفع ؛ لأنه ابتداء كلام ، فلما دخلت عليه (لا) لدلالة مقصودة صار نصبا – بتنوين أو غيره على الخلاف ، فإذا جاء بعد الاسم تابعه جاز فيه : أن يحمل عليه مع (لا) ، فينصب بغير تنوين – على اللفظ ، كما يجوز حمله عليه من غير (لا) فيرفع – على أصل موضعه .

والوجهان جائزان بناء على أن اسم (لا) غير مركب معها[1] .

فإن نصب التابع قلت (لا رجلَ ظريفَ فيها) و(لا رجلَ وأمراةَ فيها) على تقدير (لا) مع المعطوف . ويجوز أن تقول : (لا رجلَ وامرأةُ فيها) كما تقول : (لا رجلَ ظريفٌ) كما يجوز مراعاة محل (لا) مع اسمها بعد مضي الخبر فتقول : (لا رجلَ فيها ظريفَ) و(لا رجلَ فيها وامرأةَ) على تقدير (لا) كذلك .

فإن راعيت أصل الموضع قلت : (لا رجلَ ظريفٌ فيها) كما تقول : (لا رجلَ وامرأةٌ فيها) [2] .

وإليك مسائل في هذا الباب وما يجوز فيها من تبادل الأحكام .

الأولى : إذا كان اسم (لا) مفردا منعوتا بمفرد دون فصل بينهما جاز في النعت :

---

(١) راجع : شرح التسهيل لناظر الجيش ٣/ ١٤٢١ .

(٢) راجع : المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٨٠٠ – ٨٠٦ والتذييل ٥/ ٢٣٥ .

البناء على الفتح – على أصل القاعدة في الاسم ، لتركب النعت معه فتقول (لا رجلَ ظريفَ) .

النصب مراعاة لمحل الاسم دون (لا) وهذا على غير التركيب فتقول (لا رجل ظَريفاً) .

الرفع مراعاة لمحل الاسم مع لا ، فمحلهما رفع بالابتداء فتقول : (لا رجل ظريفٌ) وإنما جاز بناء النعت هنا ؛ لاجتماع ثلاثة أمور .

الأول : كونه في المعنى هو المبني الذي ولي اسم(لا) وفى اللفظ متصلا به.

والثاني : كون النفي داخلا فيه ، لأن المنفي في (لا رجل ظريف) هو الظرافة لا الرجل .

والثالث : قربه من (لا) التي هى سبب البناء ، إذ لم يفصل بينهما إلا الاسم فقط ، وهذا شرط عند الرضي [1] .

الثانية : إذا كان اسم (لا) معربا – مضافا أو مشبها به – جاز في النعت :

١– الرفع على أنه نعت لمحل (لا) واسمها ، فمحلهما الرفع على الابتداء فتقول : (لا طالب علم كسولٌ عندنا) و(لا مذاكرا درسه راسبٌ عندنا) .

٢– النصب على أنه نعت لمحل اسم (لا) فمحله النصب ، تقول : (لا طالب علم كسولا في الكلية) و(لا طالباً حقا مردودا عندنا) .

---

(١) راجع : شرح الكافية ٢/ ٢٠٥ .

ويمتنع البناء هنا ؛ لامتناع تركب اسم (لا) هنا ، إذ لا تركيب إلا مع المفرد كما أنه بعيد عن (لا) [1] .

ولا فرق في المنع بين أن يكون الاسم مضافا – كما سبق – أو مضافا إلى مضاف كما في مثال : (لا غلام رجل صاحب بر عندنا) ، برفع (صاحب) ونصبه .

الثالثة : إذا فصل بين (لا) واسمها – معربا[2] – جاز في النعت ما يجوز عند عدم الفصل أيضاً ؛ لإعراب الاسم ، فتقول :

لا طالب علم فيها حاضر – بالرفع – وحاضرا – بالنصب ، كما قلت : لا رجلَ فيها ظريف – بالرفع – وظريفا بالنصب .

---

(١) السابق – نفس الجزء والصفحة .

(٢) لا يفصل بينها وبين اسمها مبنيا (مفردا) فإن فصل بينهما بطل عملها ولزم تكرارها عند جميع النحاة – غير المبرد – فلا يلزم عنده وإن كان الفاصل خبرها نحو ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ الصافات / ٤٧ . جاء في الكتاب ٢/ ٢٧٦ (واعلم أنك لا تفصل بين (لا) وبين المنفي كما لا تفصل بين (من) وما عمل فيه ...) فهي مع ما تعمل فيه كالشيء الواحد . مما يترتب عليه أنه إذا فصل بين اسم لا المفرد ونعته المفرد بفاصل فلا يجوز بناء النعت ، فلا يقال : (لا رجل فيها ظريف) ببناء (ظريف) إنما يجوز نصبه منونا ، أو رفعه ، فيقال (ظريفاً) أو (ظريفُ) لأن مع الفصل لا يمكن التركيب – أعني تركيب النعت المفرد مع اسم لا المفرد.
وأجاز الرماني بقاء عمل (لا) مع الفصل . نص على ذلك أبو حيان . قال : (زعم ابن مالك أنه إذا انفصل مصحوب (لا) أو كان معرفة بطل العمل بإجماع ، وليس كما ذكر ، أما إذا انفصل مصحوبها ، فقد تقدم لنا مذهب الرماني وأنه يجيز إذا انفصل أن تعمل (لا) فيه ، فإن كان مبنيا نصب وزال البناء) .
انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٠٦وراجع: شرح التسهيل لابن مالك٢/٦٤، ٦٥ والمساعد١/٣٤٥وعلل النحو للوراق/٥٥٤وشرح ابن عقيل٢/٦٥-٦٨

وكذلك تقول : (لا طالعا جبلا ظريف) بالرفع ، و(ظريفا) بالنصب ، ولك أيضا أن تقول في المضاف إلى المضاف : (لا غلام رجل فيها صاحب بر عندنا) برفع (صاحب) ونصبه كذلك[1] .

الرابعة : أجاز الأخفش : (لا رجل وامرأةَ) بالبناء على الفتح على نية تكرار (لا) [2] .

- إذا كان المعطوف غير مفرد نحو (لا رجل وغلام امرأة) جاز لك في المعطوف وجهان . الرفع والنصب ، فتقول : (وغلامُ امرأة) أو (وغلامَ امرأة) سواء تكررت لا أو لم تتكر .

فإذا عطفت على اسم (لا) بمعرفة ، لا يجوز فيه إلا الرفع فتقول (لا رجلَ ولا زيدٌ في الدار) و(لا رجلَ وزيدٌ في الدار) فإن (لا) لا تعمل إلا في نكرة [3] .

---

(١) فهذا كله جائز مع التركيب وعدمه والاتصال وعدمه ، والنصب باعتبار عمل (لا) والرفع بتقدير عمل الابتداء ، وقد أجيز اعتبار هذا أيضاً في جميع التوابع بعد دخول (لا) صفة كان التابع أو غيرها . راجع : شرح الألفية للمرادي ١/ ٣٦٦ و٣٦٧ وشرح المكودي / ٦٤ .

(٢) راجع : شرح عمدة الحافظ / ١٥٨ ، ١٥٩ .

(٣) راجع : شرح الأشموني ١٤/٢ (وقد أجاز المبرد : لا زيد في الدار – دون تكرار (لا) – في الاختيار – كما رآه محقق المقتضب – وقد نقل البغدادي في الخزانة ١/ ٢٢٤ قول المبرد – كما نقله النحاس – (لا أرى بأسا أن تقول : لا رجل في الدار في غير ضرورة وكذا : لا زيد في الدار في جواب : هل زيد في الدار) .
وأرى – إن قصد المبرد دخولها على المعرفة – أنه ربما أرجع اللفظ (زيد) إلى أصله قبل التسمية كأنه يقصد : ولا مسمى بهذا الاسم : فكأنه قال : لا رجل ممن سموهم زيدا ، أو أنه عنى به : لا رجل من رجال أو لا غلام من غلمان .

الخامسة : إذا أبدلت من اسم (لا) نكرة جاز لك في البدل الرفع والنصب ، فتقول : (لا أحد رجلٌ في الدار) و (لا أحد رجلا في الدار)

وكذلك إذا عطفت عليه ، فتقول : لا أحد رجلٌ وامرأةٌ في الدار ، كما تقول: لا أحد رجلا وامرأة في الدار . سواء اتصل البدل والمبدل منه أو انفصلا بظرف أو جار ومجرور .

السادسة : لا يؤكد اسم (لا) توكيدا معنويا ، إذ لا توكيد لنكرة بمعرفة ، وألفاظ المعنوي معارف . فإن أكد بلفظي جاز في التوكيد ما جاز في المؤكد ، تقول : (لا رجلُ رجلَ في الدار) بتركيب الاسمين مع (لا) وتقول (لا رجلَ رجلاً في الدار) بتركيب الأول مع (لا) دون الثاني ، كأن الثاني وصف ، قياسا على قولهم : لا ماء ماءً[1] بالنصب والتنوين . هذا على اللفظ ، ويجوز لك أن تقول : لا رجلَ رجلٌ في الدار برفع المكرر بناء على موضع (لا) مع اسمها ، والذي سوغ موضع الابتداء هنا دخول النفي على النكرة .

السابعة ، في قول الله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾[2] الآية.يرى ابن يعيش جواز بناء (بشرى) وإعرابها في الآية.

- فعلى البناء تكون من قبيل المفرد ، كما تقول : (لا رجلَ في الدار) ويكون الظرف (يوم) متعلقا بالجار والمجرور – مقدما عليه – والجار والمجرور في موضع الخبر ، فتكون مبنية مع (لا) .

---

(١) في الكتاب ٢/ ٢٨٩ (وإن كررت الاسم فصار وصفا فأنت فيه بالخيار ، إن شئت نونت وإن شئت لم تنون ، وذلك قولك لا ماء ماءً باردا ، ولا يكون بارداً إلا منونا ؛ لأنه وصف ثان) . وراجع المقتضب ٤/ ٣٦٩ وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣/ ١٤٤٣ .

(٢) من الآية رقم / ٢٢ من سورة الفرقان .

- وعلى الإعراب تكون منصوبة ، كما تقول : (لا خيرا من زيد) والظرف (يوم) متعلقا بـ (بشرى) . ونصبها هنا على نية التنوين ، إلا أنها مُنِعَتْهُ ، لعدم صرفها ، لمكان ألف التأنيث المقصورة .

وكلامه هذا ، يحمل في لفظ (بشرى) وجهين .

أولهما : البناء مع (لا) و(يومئذ) خبر ، و(للمجرمين) خبر بعد خبر أو نعت لبشرى أو متعلق بما تعلق به الخبر . ويجوز أن تكون صفة لـ (بشرى) والخبر (للمجرمين) .

وثانيهما : الإعراب ، وذلك على نية تنوين (بشرى) وعليه يكون (يومئذ) خبرا ، و(للمجرمين) خبر بعد خبر أو صفة – كما سبق .

الثامنة : ما يجوز في قولهم : لا حول ولا قوة ، ومثله : لا رجل ولا امرأة ، وهذا بالنظر إلى (لا) الثانية وارتباطها بالأولى ، وكذا الاسم بعد الثانية وعلاقته بالأول – إعرابا وبناء .

- فإذا بني الاسم الأول على الفتح بعد (لا) الأولى . جاز فيما بعد الثانية ثلاثة أوجه :

أحدها : البناء على الفتح حملا على لفظ اسم (لا) حال تركيبه .

وثانيهما : النصب مع التنوين – بناء على أن (لا) مهملة ، وما بعدها معطوف على محل اسم (لا) ، إذ محله النصب .

وثالثها : الرفع مع التنوين – بناء على أن (لا) زائدة ، وما بعدها معطوف على محل (لا) مع اسمها ، أو على أنها عاملة عمل ليس .

- وإذا رفع الاسم الأول بعد (لا) الأولى ، جاز في الاسم بعد الثانية وجهان .

أحدهما : البناء على الفتح – حملا على نفي الجنس وتكون الأولي عاملة عمل (ليس) فتقول : (لا حولٌ – بالرفع والتنوين – ولا قوة – مفتوحة) .

وثانيها : الرفع – مع التنوين – على الابتداء بناء على كون (لا) الثانية ملغاة مع (إلا) – كأنه نفي واستثناء – أو عطفا على اسم (لا) الأولى إذا عدت عاملة عمل (ليس) .

ويجوز أن تكون الثانية وحدها عاملة عمل (ليس) ، فيكون من باب عطف الجمل .

وتلك الأوجه الخمسة تجوز فى مثل قولك : لا رجل ولا امرأة .

التاسعة : إذا كان الاسم بعد (لا) الأولى منصوبا – معربا – جاز لك فيما بعد الثانية في مثل قولك : لا صاحب خير مهان ولا كريم – ثلاثة أوجه ، أحدها : البناء فتقول : (ولا كريمَ) فيكون من عطف الجمل كأنك عطفت جملة (لا) الثانية على جملة (لا) الأولى . ولا خلاف في جواز عطف المبني على المعرب وعكسه .

وثانيها : النصب مع التنوين فتقول (ولا كريماً) عطفا على لفظ اسم (لا) الأولى ، لمراعاة إعرابه هنا .

وثالثها : الرفع مع التنوين فتقول (ولا كريمٌ) عطف على محل (لا) الأولى مع اسمها [1] .

---

(١) راجع في ذلك : المقتضب ٤/ ٣٨٨ – اللمع لابن جني / ١٢٨، ١٢٩– شرح ابن يعيش على المفصل ٢/ ١١٢ ، ١١٣ – شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٠– شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٦٨ .

لا جرم - وما يجوز فيها - [1]

للنحاة ومن تكلموا في معاني القرآن في ذلك التركيب من قول الله تعالى : ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾[2] آراء نوجزها :

الرأى الأول – وهو للخليل وسيبويه – أن (لا جرم) بمعنى (حقا في موضع رفع على الابتداء ، فهى مع (لا) كلمة واحدة مبنية على الفتح ، و(أَنَّ) وما بعدها في موضع رفع خبر . وعن الخليل قوله : (جرم) بمعنى : بُدّ ، والمعنى : لابد ولا محالة ، وجملة (أنّ) في موضع رفع بـ (جرم) .

جاء في الكتاب : (... فإن جرم عملت فيها ؛ لأنها فعل ، ومعناها : لقد حق أن لهم النار ، ... وقول المفسرين : حقا أن لهم النار يدلك أنها بمنزلة الفعل .... وزعم الخليل : لا جرم إنما تكون جوابا لما قبلها من الكلام...) [3] فهى مركبة من (لا) النافية و(جرم) تركيب خمسة عشر ، وصار معنى التركيب فعلا ، والمصدر المؤول فاعلا بعدهما .

---

(١) لفظ (جرم) فعل كسائر الأفعال ، معناه : حقَّ وكسَبَ ، وأصلها من قولهم: (جرمت الذنب) أى : كسبته ، وركبت مع (لا) في النفي في استعمال العرب كثيرا ، وعليه صارت (لا) نفيا وردا لما سبق ، ثم يبتدأ بـ (جرم) ، وهذا من أبين ما قيل فيها . وقيل : إنها مع النفي بمعنى لابد ولا محالة ، فلما جرى استعمال العرب لها على ذلك المعنى وكثر كانت بمعنى (حقا) في القسم ، فأجيب عنها باللام ، كما يجاب عن القسم . وذكر ابن منظور عن ثعلب قوله : (الفراء والكسائى يقولان : (لا) جرم تبرئة ، ويقال : لا جرم ، ولاذا جرم ولا أن ذا جرم ولا عن ذا جرم ولا جر ، حذفوه لكثرة استعمالهم إياه ...) وعليه هى اسم بمعنى حقٌّ وبُدٌّ ومحالةٌ وكسْبٌ . وراجع : اللسان ٣/ ١٣٠، ١٣١ .

(٢) من الآية رقم / ٦٢ من سورة النحل .

(٣) الكتاب ٣/ ١٣٨ .

الرأى الثاني – وهو قول الفراء ، فيرى أن (لا جرم) كلمة كانت في الأصل بمنزلة لابد أنك قائم ، ولا محالة أنك ذاهب ، فجرت على ذلك ، وكثر استعمالهم إياه حتى صار بمنزلة حقا ، والعرب تقول : لا جرم لآتينك ... وقد فسرها المفسرون بمعنى الحق) [1] فهي عنده اسم لا فعل ، وعنده أن الذي أوهم من قال بفعليتها هو قول الشاعر :

ولقد طعنت أبا عينية طعنة ∴ جرمت فزارة بعدها أن تغضبا[2]

فلبّس عليه ذلك اللفظ ، فرفع (فزارة) وإنما هي منصوبة في البيت لبعد جرم عن الاسمية فيه وعلى ذلك : (لا) عنده : نافية للجنس و(جرم) اسمها مبني على الفتح ، وهي واسمها في موضع رفع بالابتداء ، وما بعدهما خبر (لا) ، ومعناها : لا محالة ولابد

الرأى الثالث : وهو قول الزجاج [3] ، فيرى أن (لا) نفي ورد لكلام متقدم تكلم به الكفرة فقالوا : إن الأصنام تنفعهم ، فرد الله عليهم ذلك بقول (لا) ، كما ترد هذه قبل القسم في قوله تعالى : ﴿ لَآ أُقۡسِمُ ﴾ ، كأن المعنى : لا ينفعهم ذلك . ثم أتى بعدها بجملة فعلية هى (جرم أن لهم النار) ، فعلى هذا يكون :

(جرم) فعل ماض ، معناه : كسب ، وفاعله مستتر يعود على فعلهم المدلول عليه بسياق الكلام . و(أنّ) واسمها وخبرها في موضع المفعول به ؛ لأن

---

(١) راجع : معاني القرآن للفراء ٢/ ٨، ٩ .

(٢) البيت لم ينسبه الفراء في معاني القرآن ٢/ ٩ ونسبه ابن منظور في اللسان ١٣٠/٣ عن الأزهرى في التهذيب ٤/ ٥ لأبى أسماء بن الضريبة والحق أن الأزهرى لم ينسبه ، ولم أقف على نسبه له في كتابه، فقد أورد ما قاله الفراء نصاً .

(٣) راجع : معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٤٦ .

(جرم) يتعدى إذا كان بمعنى كسب . وعلى هذا ، يكون الوقف على (لا) ثم يبتدأ بـ (جرم) .

الرأى الرابع : وهو قول الكسائي – فيرى – كما ذكر ابن الأنباري في أحد وجهين [١] – أن (لا جرم) بمعنى : لا صد ولا منع ، و(أن) ومعموليها منصوبة بتقدير حذف حرف الخفض [٢] .

الرأى الخامس : وهو لبعض المحدثين[٣] ، ومفاده : أن (لا) مع (جرم) قد تكون زائدة وجرم فعل ، والمصدر المؤول من (أنّ) ومعموليها في محل رفع فاعل .

وقد تكون (لا) نافية للجنس و(جرم) اسمها مبنيا على الفتح والخبر محذوف تقديره : من الله ، أو لا جرم لنا .

هذا ، ولم يرد تركيب (لا جرم) في القرآن إلا متلوا بأنّ واسمها ، ولم يجئ بعده فعل ، في خمس آيات كريمات .

واحدة في (هود) [٤] وثلاث في (النحل) [٥] والخامسة في (غافر) [٦]

---

(١) فى بيان قول الله تعالى : ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ ﴾ سورة هود : الآية رقم / ٢٢ .

(٢) راجع : البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١١ .

(٣) منهم : عزيزة فوال بابتي في : المعجم المفصل في النحو العربى ٢/ ٨٤٧ وهادي نهر في كتاب : التراكيب اللغوية / ١٩، ٢٠ ومحمد حسن شراب في : معجم الشوارد النحوية / ٢٣٦ .

(٤) الآية رقم / ٢٢ من سورة هود .

(٥) الآيات رقم / ٢٣– ٦٢ – ١٠٩ من سورة النحل .

(٦) الآية رقم / ٤٣ من سورة غافر .

حذف اسم (لا)

الأصل عند النحاة أن لا حذف بغير دليل ، فيجوز حذف أحد الطرفين إن علم المحذوف أو دل عليه دليل – كلامي أو سياقي – فإن لم يعلم أو لم يكن دليل فلا حذف .

وعليه : يجوز حذف الاسم – إن علم – في مثل قولك (لا عليك) أي : لا بأس ، أو لا إثم .

وهذا الحذف غير مطرد ولا سائغ في كلام العرب ، وإن كان قد جاء شيء من ذلك في قول ذي الرمة :

لعرفانها والعهد ناء وقد بدا ∴ لذي نهية ألا إلى أم سالم[1]

فحديثه عن الديار بعد أن تعرفها على طول البعد ، كأنه رجع إلى رشده فقال : ألا سبيل إلى تلك المرأة – التي سماها أم سالم – فحذف الاسم ؛ لأنه يعلمه ، ولا مشاحة في أن حذف الشاعر اسم (لا) أوجد نقصا في تسلسل الكلام يضطر السامع إلى توقعه ، وإضافته إلى الملفوظ الشعري مما يضفي على البيت جمالا لا يتحقق لو أنه لجأ إلى ذكره – إنما علمه بذلك أدى إلى جواز الحذف.

فلو سأل سائل : أليس من الجائز أن يكون الشاعر قد بنى هذا التركيب آخذا بحسابه ما يتوقعه القاريء ؛ إذ هو يعلم المحذوف ، وعنده عليه دليل سابق ؟ والجواب : لا كذلك ، فالشاعر لا يقول لأجل اللغة ولا لقاعدتها ، إنما

---

(١) ديوان ذى الرمة (عقبة بن غيلان الأسدى) / ٥٠٦ .

قوله في إطارها وما حكمته سليقته – ولو كان قوله منعقدا على ما يتوقع ، لسلمنا بفرضية أن يباح للشاعر إسقاط ما يرد من أركان البنية الأساسية للغة اعتمادا على ما عند المتلقي من زكانة وما له من نباهة .

وهنا تكون دراسة لغة الشعر عبثا في ضوء معيار جرى عليه الإجماع وسوغه الاطراد مع صحة القياس [١] .

ومع عدم سوغ هذا الحذف – حذف الاسم – في كلام العرب ، إلا أنه لما كثر استعماله وجرى كثيرا في كلامهم ، صار مسوغا لذلك في مثل قولهم : (لا عليك) ؛ إذ هو كالمثل في لسانهم . جاء فى الكتاب : (وإنما أضمروا ما كان يقع مظهرا استخفافا ، ولأن المخاطب يعلم ما يعني ، فجرى بمنزلة المثل، كما تقول؛لا عليك – وقد عرف المخاطب ما تعني، أنه لا بأس عليك، [ولا ضَرَّ عليك]،ولكنه حذف لكثرة هذا في كلامهم ولا يكون هذا في غير (لا عليك)[٢] .

وفيه أيضا في باب (ما ينتصب خبره لأنه معرفة ، وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفا ... ومثله في الحذف (لا عليك) فحذفوا الاسم ، وقال : ما فيهم يفضلك في شيء ، يريد ما فيهم أحد يفضلك ، كما أراد : لا بأس عليك أو نحوه ، والشواذ في كلامهم كثيرة)[٣] وفيه ثالثا في باب (أي) – حال

---

(١) راجع : الظواهر اللغوية غير المطردة في شعر ذى الرمة / ١٢ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٢٤ .

(٣) السابق ١١٥/٢ (وترى أن سيبويه هنا نظرا لحذف في لا عليك بالحذف في مثل (مررت بكل قائما) فحذفوا ما أضيف إليه (كل) ولذا قبح الوصف، وانتصب=

بنائها مع ما بعدها وتركيبها معه تركيب خمسة عشر بـ (وجاز إسقاط (هو) في(أيهم) [1] كما كان (لا عليك) تخفيفا ، ولم يجز في أخواته إلا قليلا ضعيفا) [2] .

وفيه رابعا في باب الظروف المبهمة غير المتمكنة (... ومثل الحذف في أول لكثرة استعمالهم إياه قولهم: لا عليك، فالحذف في هذا الموضع كهذا)[3].

- ولعلك تلحظ هنا أيها القارئ – أن سيبويه يخالف بين التعليلات التي من أجلها وقع الحذف بين الشذوذ لعدم الاطراد وبين التخفيف وكثرة الاستعمال مع أن المثال الذى وقع التنظير به في جملة الأبواب واحد وهو مثال (لا عليك). فهذا – وإن دل على عبقرية شيخ النحاة الشاب سيبويه – يدل على جواز حذف الاسم فى باب (لا) لتلك الأمور مجتمعة ، وقد جعل مثال (لا عليك) أصلا لجواز الحذف في تلك الأبواب على اختلافها .

=(قائما) على الحالية ، ولذا صار مخالفا لأصل الكلام شاذا عنه . في حين أن الحذف فى مثال (لا عيك) لم يكن مخالفا سنن ما جاء عليه الأصل إنما المخالفة في عدم ذكر الاسم الذي أصله الذكر عند النحويين ، وقد حذف لكثرة الاستعمال وجريانه كالمثل ، كأن لذلك مندوحة عندهم ، فالمقارنة بين البابين في الحذف فيها مفارقة . ولعل سيبويه أراد بالشذوذ هنا : الخروج عن المطرد من القاعدة والقياس لكثرة الاستعمال ، لا الخروج عن القاعدة من حيث كونها أصلا يقاس عليه .

(١) فى مثال (اضرب أيُّهم أفضل) ويكون (أفضل) خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (هو) والحذف هنا للتخفيف من طول الكلام بالصلة ، فأراد تقصيرها فحذف .

(٢) الكتاب ٢/ ٤٠٠ .

(٣) السابق ٣/ ٢٨٩ (وتلحظ أن سيبويه نظرا لحذف هنا بحذف الجار والمجرور بعد (أفعل) التي عليها لفظ (أول) حين تقع نعتا أو ظرفا في مثل سؤال سيبويه الخليل عن قولهم (مذ عام أولُ) رفعا و (مذ عام أول) نصبا .

هذا ، وربما يكون حذف الاسم في هذا مبنيا على ما يفهم من القرينة القائمة على أصل اللفظ . انظر قول سيبويه :

(وتقول : لا كالعشية عشية ولا كزيد رجل) لأن الآخر هو الأول[1] ، ولأن زيدا رجل [2] وصار لا كزيد كأنك قلت : لا أحد كزيد ثم قلت : رجل ... ورفع على ما ذكرت لك) [3] .

وحذف الاسم في باب (لا) مسموع عن العرب إلا أنه – وقد جرى في كلامهم ، صائرا كالمثل لا يغير – محفوظ لا يقاس عليه إلا في مثال هذا الباب بعينه ، فترداده تمثيل ولا يبنى عليه مثال .

---

(١) والعشية أصلها الليل ، كأنه يريد : لا ليلة كالعشية .

(٢) من حيث كون المسميات قبل تسميتها في الأصل نكرات كأنه يريد أن الأصل : زيد رجل من رجال أو ذكر من ذكور ، فالتقدير : لا رجل مثل المسمى زيد .

(٣) الكتاب ٢/ ٢٩٤ .

خبر لا النافية للجنس

لما كانت (لا) النافية للجنس عاملة عمل (إنَّ) داخلة – في الأصل – على جملة مكونة من المبتدأ والخبر ، كان خبرها هو نفس خبر المبتدأ من حيث كونه مفردا أو جملة أو شبه جملة .

فخبرها المفرد في مثل (لا كريم مذموم) و(لا فقر أشد من الجهل) و(لا مال أعز من العقل) .

وخبرها الجملة الاسمية في مثل : (لا طالب عقله غبي) و(لا وضيع خلقه محمود) . وخبرها الجملة الفعلية في مثل : (لا مخلص يضر صديقه) و(لا صديق سوء يعاشر) .

أما خبرها شبه الجملة ففي مثل:(لا كسول بيننا) و(لا رجل في البيت).

وقد تسامح النحويون في عد شبه الجملة خبرا لها ؛ لأن الخبر عندهم – في الأصل – محذوف بقدر بـ (موجود) أو (مستقر) .

ولعل السبب في ذلك أن الخبر هنا ليس هو المبتدأ في المعنى ، لذا وجب تقدير الخبر بما يناسب معنى المبتدأ .

حذف الخبر

يجوز حذف الخبر في باب (لا) إذا دل عليه دليل، كما في : (أنتم– لا شك – مجتهدون) أي. لا شك في ذلك، ومثله: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [1] فالخبر محذوف ، تقديره : موجود – أو غير ذلك – والله أعلم بالقصد .

---

(١) من الآية رقم / ٢ من سورة البقرة .

وقد كثر حذف خبر (لا) عند الحجازيين ، حتى قالوا – أى : النحويون – إنه لا يذكر أبدا ، والذي دفعهم إلى ذلك كثرة حذفه في القرآن وكلام العرب ، ومن ذلك ما ورد في : (لا ضير) و(لا فوت) و(لا بأس) و(لا جناح) .

هذا ، ونرى أن شرطهم وجود دليل على المحذوف مبنى على صحة المعنى ؛ إذ من أخبارها ما لا يحذف ، فلو حذف فسد المعنى ، وهنا يجب ذكره كما في حديث (لا أحد أغير من الله) [1] ولا يجوز حذفه ، ومن ذلك قول الشاعر :

وإذا اللقاح غدت ملقى أصرتها ∴ ولا كريم من الولدان مصبوح[2]

إذ المعنى محتاج لوجود الخبر ، كأن الشاعر يريد أن يقول : إن هذه النوق صَرَّت أضراعها ، لأن الوقت وقت جدب ، وقد عز الدر حتى على من غلت منزلته ، ومنهم ولد الناقة نفسه ، فهو لا يسقى وقت الصباح مع شدة حاجته له في هذا الوقت .

---

(١) الحديث أخرجه البخارى في كتاب تفسير القرآن – الباب السابع ٥/ ١٩٤، ١٩٦.

(٢) البيت ورد في ديوان حاتم الطائي / ١٥ وهو ملفق مع بيت آخر ، ونسبه سيبويه والأعلم ٣٥٦/١ لرجل من النبيت (هي من اليمن) وكذا بن يعيش على المفصل ١٠٧/٢ وورد غير منسوب في المقتضب ٤/ ٣٧٠ والإيضاح / ٢٤٠ والمقتصد ٢/ ٨٠٣ (وصدر البيت مختلفة روايته ، فقد وردت بلفظ : ورد جارزهم حرف مصرمة ...) .

فحذفه هنا يفسد المعنى – كما ترى – .

أما التميميون والطائيون ، فلا يلفظون بالخبر أصلا ، بل حذفه عندهم واجب – كما ذكر النحاة – إذا ظهر المعنى [1] وزعم الزمخشري أن الحذف عندهم مطلق بلا شرط [2] وليس بصحيح ، فإن حذف الخبر مما لا دليل عليه يفسد المعنى ، ويلزم عليه عدم الفائدة ، وقد أجمع العرب على عدم الكلام بما لا فائدة فيه [3] .

فنسبة وجوب الحذف لهم فيه شئ من الإطلاق – وقد رأينا أنهم ذكروه في بيت الشاعر السابق – كما رأينا – قبل ذلك – إعمال (لا) عمل (ليس) مع المعرفة .

ومثل ذلك ينفي زعم النحاة فيما نسبوه لتلك القبيلة . والرأى : أن الشاعر يتوسع في انتقاء ما يتبعه ، وأى اللغتين – حجازية أو تميمية وافقت تعبيره اختارها واتبعها غير معني بقاعدة النظر النحوي ، ولا ننس ما للجرس الصوتي من نصيب في اقتياد الشاعر لما ينطق به .

---

(١) راجع : الكتاب ٢/ ٢٧٩ .

(٢) راجع : ابن يعيش على المفصل ١/ ١٠٥ .

(٣) راجع : البهجة المرضية / ٤٢ والهمع ١/ ١٤٧ .

ظن وأخواتها

مقدمة

أي تغيير في النظام التركيبي للجملة يترتب عليه تغيير في الدلالة ، وانتقالها من مستوى إلى مستوى آخر . وملاك ذلك كله وجماعه ، بل وتمام الأمر فيها إنما هو الاهتمام والعناية ، أو كما قال الجرجاني : (صحة الطبع، وإدمان الرياضة فإنهما أمران ما اجتمعا في شخص فقصرا في إيصال صاحبهما عن غايته ، ورضيا له بدون نهايته ، وأقل الناس حظا في هذه الصناعة من اقتصر في اختياره ... ثم لا يعبأ باختلاف الترتيب ، واضطراب النظم ، وسوء التأليف ....) [1] .

وفي كتب النحو كثير من الأبواب اللازم تغيير أو تبادل المواقع فيها قد أوجبها النحويون لأسباب راجعة إلى نظام القاعدة التي وضعت عليها ، كما أن هناك صورا جاز التبادل فيها بين ألفاظها من حيث ذلك الترتيب ما لم يكن مانع من ذلك .

ولعل العناية والاهتمام الذين وضعهما سيبويه – كغرض من أغراض ذلك – هما أول أسباب ذلك التبادل – وإن كانا لغرض دلالى – في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول : (فإذا قدمت المفعول وأخرت الفاعل ، كقولك : ضرب زيدا عبد الله ... فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما ، – وهو عربي جيد

---

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه / ٣٠٨ (ط صيدا / ١٣٣١هـ)

كثير – كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم) [1] .

ويبنى ما جاء على مثل ذلك في أبواب كتابه على ما بناه أول أمره في باب الفاعل ومن ذلك باب (ظن) وكسى وأعطى ، وغيرها .

ففي باب (كسى وأعطى) يذكر : (وإن شئت قدمت وأخرت فقلت : (كُسِيَ الثوبَ زيدٌ) ، و(أعطي المالَ عبدُ الله) ، كما قلت : (ضَربَ زيدًا عبدُ الله) فأمره في هذا كأمر الفاعل) [2] .

وكذلك ذكر في تقديم الظرف : (والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفا أو يكون اسما في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير) [3] .

إضافة إلى ما تقدم من العناية والاهتمام اللذين يبني عليهما المتكلم مقصوده مما يجيء عليه الكلام، فقد كان لأمن اللبس إسهام في مخالفة الترتيب وعدم مراعاة الأصل، إذا استدل بالحركات على المعاني – وهذا أصل نحوي – فترى أن في تلك العلامات إشارات إلى المعاني المقصودة . وما كان للعرب أن

---

(١) الكتاب ١/ ١٥ (بولاق) .

(٢) الكتاب ١/ ١٩ (بولاق) .

(٣) السابق ١/ ٢٧، ٢٨٥ (بولاق) والنكت ١/ ١٢٩، ١٣٢ وراجع فى بيان ذلك: المحتسب ١/ ٦٥ – ٦٧ والخصائص ١/ ٢٩٤، ٢٩٨ والبرهان للزركشي ٣/ ٢٣٥، ٢٧٦ ، ودلائل الإعجاز / ١٠٧، ١٠٨ والمقتصد ٣١١/١ .

يلتزموا هذه الحركات ويحرصوا عليها الحرص كله وهي لا تعمل في تصوير المعنى شيئا . وجدير بالمقام ما ذكره السيوطي في قوله : (إنما وضع الإعراب في الأسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلف عليها ... ومن ثم وضع للبس ما يزيله إذا خيف ، واستغنى عن لحاق نحوه إذا أمن) [1] .

كأنه يردد مقصود ابن الطراوة وأنه (إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ماشئت ، وإنما يحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتمل كل واحد منهما أن يكون فاعلا ...) [2] .

ذلك وغيره مما يُؤْثِر به المتكلم مخالفة أصل الكلام وما يجري عليه ، وما دعاه إلى ذلك إلا الاهتمام وأمر مقصوده ، والاعتناء بما يريد أن يظهره في غير ترتيبه .

---

(١) الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٧ .

(٢) عن ابن أبي الربيع في البسيط ١/ ٢٦٢ .

٢- نوعها – أحكام بابها

(ظن) وأخواتها أفعال لا حرف فيها ، آتية في الكلام على قسمين .

١- أفعال قلوب ، وسميت بذلك ؛ لأن معانيها قائمة بالقلب متصلة به.

٢- وأفعال تعبير – تصيير أو تحويل – وهي الدالة على انتقال الشيء من حالة إلى أخرى تخالف الأولى .

وجميع هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين . ومن أحكامها : -

أولاً : التعليق ؛ وهو منع تلك الأفعال من العمل الظاهر في لفظ المفعولين أو أحدهما دون المحل ، فيكون الاسمان بعدها في موضع المفعول ، لمانع[١] ، وهذا المانع :

١- كون أحد المفعولين اسم استفهام ، كما في نحو (علمت أيهم قام؟) أو مضافا إلى اسم استفهام كما في نحو (علمت أبو من زيد ؟) فهذا تعليق واجب.

- فإذا وقع الاسم قبل الاستفهام – وقد تقدم الفعل – جاز التعليق ، وجاز عدمه كما في نحو (علمت عمرا أبوك هو أم أبو غيرك ؟) .

٢- كونه مسبوقا بأحد الحروف النافيات مثل (ما) في نحو قوله تعالى: ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾[٢] أو (إن) في نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[٣] أو (لا) في مثال : (ظننت لا زيد قائم ولا خالدٌ) .

---

(١) راجع ذلك المانع في : اللمع في العربية /١٠٦ وشرح التصريح ٢٤٦/١ وتوضيح المقاصد ١٧٤/١ وحاشية الخضري ١٥٢/١ والهمع ٢١٠/٢- ٢٥٢ والأشموني ١٨/٢ – ٢٤ .

(٢) من الآية رقم / ٤٨ من سورة فصلت .

(٣) من الآية رقم / ٥٢ من سورة الإسراء .

٣- كونه مسبوقا بلام الابتداء ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ ﴾[١] أو لام القسم كما في قول لبيد :

ولقد علمت لتأتينَّ مَنِيَّتي ∴ إن المنايا لا تطيش سهامها[٢]

هكذا في رواية سيبويه [٣] .

وإنما وقع التعليق هنا ؛ لصدارة تلك الأدوات ، فلا عمل لما قبلها . والحالة هذه – فيما بعدها ، فقد عزلت تلك الأدوات الفعل عن الجملة التي بعدها ، فأصبحت لا ارتباط لها بما قبلها [٤] .

---

(١) من الآية رقم / ١٠٢ من سورة البقرة .

(٢) البيت من معلقته المشهورة ؛ ورد في الكتاب ٣/١١٠ وجاء في الديوان / ٣٠٨ وشرح القصائد العشر / ٢٢٨ برواية (صادفن منها غرة فأصبنها) وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه في هذا الباب . فانظر تحريف شيخ النحاة ومن بعده الرواية حتى يصنعون شاهدا لقاعدتهم – وقد قال محقق الديوان في حاشية الصفحة/٣٠٨ (والشطر الأول مروي عند سيبويه على نحو غريب ...) .

(٣) راجع : الكتاب ٣/١١٠ .

(٤) ومما يجب التنبيه عليه هنا ما جاء في الفعل (رأى) – فقد أجاز المازني والفارسي جواز تعليق (رأى) البصرية – كأنها مسببة عن (رأى) العلمية ، واستدلا على ذلك بقول العرب : أما ترى أى برق ههنا ؟ وقال الفارسي : إنما جاز هذا ؛ لأن الرؤية التي هي فعل الحاسة ترجع في المعنى إلى الرؤية التي هي علم ؛ لأن كل محسوس معلوم ، فرؤية الحاسة تقع تحته .

وأيضا ما جاء في الفعلين (نظر) و(سأل) فقد أجاز ابنا عصفور وخروف أن (نظر) من النظر بالعين (و(سل) في مثل قولك : (انظر أبو من زيد) ، و(سل أبو من عمرو) تعلق كأفعال القلوب ؛ لكونهما سببا للعلم ، فأجرى السبب مجرى المسبب ، وذلك مع الاستفهام، ومن ذلك عند ابن خروف ما أجازه في قوله =

وتلك الصدارة للحروف قد حالت بين الأفعال وبين عملها فيما بعدها من تركيب ، كأن ما بعدها كلام تام ، فتلك الحروف أثرت – معنويا – في التركيب اعتمد عليه مضمونه ، فصار الاستفهام [1] والنفي والتوكيد واقعا على ذلك المضمون [2] .

=تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ الغاشية الآية / ١٧ من جهة تعديته النظر بإلى ، ولا يعدى بإلى إلا ما كان بمعنى الإبصار ، ومن ذلك ما جاء في قول امريء القيس :

تبصر خليلي هل ترى من ظعائن ∴ سوالك نقبا بين حرفَيْ شعبعب

(ديوانه / ٤٣) وراجع فيما ذكر :

شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٢٢٧ والتعليقة ١٥١/١، ١٥٢ والبغداديات / ٣٧٤، ٣٧٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٢٠ .

(١) ومما حمل على الاستفهام في التعليق ، ما أجازه يونس – كما ذكر ابن مالك – في الفعل (نزع) فقد أجاز تعليقها عن العمل فيما بعدها – وهي ليست من أفعال القلوب – ومثل لذلك بقوله تعالى : ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ مريم الآية / ٦٩ [والضمة في أيهم أشد ضمة إعراب عنده] ، وكذا عند الخليل سواء كانت أي موصولة أو محكية على الاستفهام [فهي عند يونس استفهامية وليست محكية بقول محذوف ، ولكنها في موضع المفعول بالفعل الذي قبلها ، ولا يؤثر فيها؛ لأنها عنده اسم استفهام ، ولكن على سبيل التعليق ؛ لأن التعليق عنده لا يختص بأفعال القلوب].وانظر تعليق سيبويه على زعم يونس في الكتاب٢/٤٠٠. هذا ؛ وقدر الكوفيون التعليق في الآية على معنى لنترعن من كل من يتشيع في أيهم أشد ، كأنهم أرادوا : من كل من نظر في أيهم ، وكأنهم رأوا أن (لننزعن) لا تعلق فعدلوا إلى هذا : (والنظر من دلائل الاستفهام ، وهو مقدر معه والنظر والمعرفة والعلم من أفعال القلوب). راجع : الإنصاف في مسائل الخلاف / ٧١٢.

(٢) راجع : الإهمال في النحو / ٩، ١٠ .

هذا ، وقد ذكر السيوطي أن ابن مالك جعل من الموانع المعلقة تلك الأفعال – غير ما سبق : –

١- (لعل) ؛ حملها على الاستفهام ، من حيث كونه غير خبر ، وما بعده منقطعا عما قبله ولا عمل له فيه ، وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ ﴾[1] .

٢- (لو) وذلك في قول الشاعر [2] :

وقد علم الأقوام لو أن حاتما ∴ أراد شراء المال أَمْسَى له وَفْرُ

وثاني أحكام تلك الأفعال : الإلغاء .

وهو : ترك تلك الألفاظ لغير مانع لفظا أو محلا – على سبيل الجواز– إذا وقعت في غير الابتداء . وهنا يكون :

---

(١) من الآية رقم / ١١١ من سورة الأنبياء ، (قال أبو حيان : ورأيت مصب الفعل فى هذه الآيات على جملة الترجي ، فهي في موضع نصب بالفعل المعلق ، إلى أن وقفت لأبي علي الفارسي على شيء من هذا . قال ... والقول في لعل وموضعها أنه يجوز أن تكون في موضع نصب ، وأن الفعل لما كان بمعنى العلم علق عما بعده، وجاز تعليقه لأنه مثل الاستفهام ألا ترى أنه بمنزلته في أنه غير خبر ، وأن ما بعده منقطع مما قبله ولا يعمل فيه وإذا كان كذلك لم يمتنع أن يقع موقع المفعول ، كما يقع الاستفهام موقعه ، فعلى هذا تكون لعل وما بعدها بعد هذه الأفعال في موضع نصب) منهج السالك / ٩٤ .

(٢) البيت لحاتم الطائي في ديوانه / ٢٠٢ ورد في الشعر والشعراء / ٢٤٧ وأمالي الزجاجي / ١٠٩ .

١- جواز الإلغاء – والأحسن الإعمال – إذا توسط الفعل بين المفعولين نحو (زيدا ظننت أخاك) ويجوز (زيد ظننت أخوك) [١] ، وعلى الإلغاء جاء قول أبي أسيدة الدبيرى :

أبا الأراجيز – يا ابن اللؤم – توعدني ∴ وفي الأراجيز خلت اللؤم والفشل[٢]

٢- جواز الإعمال – والأحسن الالغاء ، إذا تأخر الفعل عن مفعوليه ، نحو : (زيد قائم ظننت) ، ويجوز : (زيدا قائما ظننت) . وعليه جاء قول اللعين المنقري :

هما سيدانا يزعمان وإنما ∴ يسودان إن أيسرت غنماهما[٣]

---

(١) وكذلك أيضا إذا جاء الفعل ، في موقعه وتقدم عليه ما يستحق الصدارة – كأدوات الاستفهام في مثل قولنا : متى ظننت زيد قائم ؟ فالفعل صار متوسطا بدخول الأداة عليه ، وهنا يجوز الإعمال والإلغاء أيضا ، وكان الاعمال أرجح . وإنما جاز ذلك على أن (متى) معمولة للخبر ، فموقعها التأخير في الأصل ، فلم تقع صدر كلام ، فإن أعملت فلبنائك على الظن ، وإن ألغيت ، فلأنك أردت أن تقول : متى زيد منطلق ، ثم اعترضت بـ (ظننت) بين متى وبين (زيد منطلق) . راجع : التذييل والتكميل ٦/ ٦١ وهمع الهوامع ٢/ ٢٣٢ والنحو الوافي ٢/ ٤٢ والكافي في الإفصاح ٩٦٦/٣ .

(٢) البيت ورد فى الكتاب ١/ ١١٩ منسوبا للعين المنقري ، وكذا نسبه ابن برهان في شرح اللمع / ١١١ وكذا عند البغدادي في الخزانة ١/ ٢٥٧ ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٧ لجرير ولم ينسبه أبو حيان في التذييل ٦/ ٥٥ لأحد .

(٣) البيت ورد فى اللسان (يسر) ١٥/ ٣١٥ منسوبا لأبى أسيده الدبيري . وقبله :

إن لنا شيخين لا ينفعاننا ∴ غنيين لا يجرى علينا غناهما

وكذا جاء منسوبا في تخليص الشواهد / ٤٤٦ وشرح التصريح ١/ ٢٥٤ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٠٣ .

وجاء بلا نسبة في التذييل٦٣/٦ وأوضح المسالك٥٩/٢ وهمع الهوامع٤٩٠/١.

ونسأل : لم جاز الإعمال والإلغاء في أفعال القلوب ؟ وللإجابة عنه نقول: الأصل في أفعال القلوب ألا تعمل ، إذ هي داخلة – في الأصل – على جملة ، وتلك الجملة يجب أن لا تتأثر ألفاظها بما دخل عليها من عوامل . إلا أنه لما فارقت هذه الأفعال أصلها – وهو عدم الإعمال – وأثرت في الجملة – بطلب مضمونها – كان وجودها محتملا الأمرين معا : الإعمال والإلغاء .

هذا ، وننبه : إن العناصر اللغوية وترتيبها في تراكيبها ، وما يطرأ عليها من تقديم أحد العنصرين على الآخر لا يسوغه السياق اللغوي فقط ، إنما يرجع – أحيانا – إلى سياق الحال والعوامل الخارجية المحيطة بالحدث اللغوي لدى المتكلم وموقفه من عنصري – أو عناصر – التركيب ، وتقديم ما يُرى أنه الأهم والأعنى . ومما يفسر وجه العناية ومحل الاهتمام شرح ملابسات الحال المصاحبة – وهذا يظهر في أغلب أبواب النحو التي يجرى فيها التقديم والتأخير– ومنها باب ظن وأخواتها من الأفعال القلبية المتصرفة، فإن ألغيت كان تأخير هذه الأفعال أقوى من تقديمها . تقول (عبد الله أظن ذاهب) و (هذا إخال أخوك) و (فيها أرى أبوك) .

وقد علل سيبويه هذا التأخير بأنه أقوى [1] ؛ لأنه : (إنما يجئ بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين ، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه

---

(١) فالرأى عند سيبويه أن الإلغاء مع التأخير أقوى منه مع التوسط . وقد أجاز الكوفيون والأخفش إلغاء المتقدم مستدلين بما ورد في قول الشاعر : (... وما إخال لدينا منك تنويل) وقول الآخر (... أني رأيت ملاكُ الشيمة الأدبُ) وأول البصريون ما ورد على تقدير ضمير الشأن أو لام الابتداء .

الشك ، كما تقول : (عبد الله صاحب ذاك بلغنى) ، وكما قال : (من يقول ذاك تدري) . فأخر ما لم يعمل في أول كلامه .. وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى ...) [1] .

ويؤكد العلاقة بين التقديم والتأخير وما في نفس المتكلم من يقين أو شك بأنه: (إذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدم أو أخر...)[2].

---

(١) الكتاب ١/ ١٢٠ .

(٢) السابق ١/ ١٢٠ .

٣- مسائل من هذا الباب

الأولى : أجاز الأخفش في (المسائل الصغرى) حذف المفعولين اقتصارا بغير دليل ، وقد منع ذلك في كتابه (معاني القرآن) . ذكر ذلك أبو حيان في (التذييل) ونقل عنه قوله : (تقول : ضرب عبد الله ، وظن عبد الله ، وأعلم عبد الله) إذا كنت تخبر عن الفعل) [١] .

وأوله ابن مالك على احتساب قرينة، كأنه إجابة عن سؤال: من ظنني[٢]. وقيل : هو مذهب سيبويه إن وجدت قرنية ، إذ المنصوبان بعد تلك الأفعال في حاجة إلى ما يدل عليهما إن حذفا .

وقوله بالمنع أخذ به الجرمي وابنا طاهر وخروف والشلوبين . وخالف في ذلك ابن السراج والسيرافي وابن عصفور ؛ لورود مثل ذلك . وقال الأعلم بجواز ذلك في (ظن) وما في معناها ، وبمنعه فى (علم) وما في معناها والظن عنده يخالف العلم ، فإذا قلت (ظننت) كان مفيدا ، بخلاف (علمت) [٣] .

وأرى أن ذلك قائم على قرينة تفهم من كلام سابق ، وقوله : الظن خلاف العلم تمحل في التأويل ، فالظن يقع بعد أن لم يكن ، كما أن العلم يقع بعد أن لم يكن .

---

(١) راجع : معاني القرآن / ٢٢٣ والتذييل ٦/ ٩ .

(٢) راجع : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٧٤، ٧٥ .

(٣) راجع : الأصول ١/ ١١٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣١١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٧٤ وشرح التصريح ١/ ٢٥٩ وهمع الهوامع ١/ ١٥٢ ومنهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية / ٤٣٦ .

الثانية : يجوز أن تقول : (ظننته قائما) في جواب من سأل : ما ظننت زيدا ؟ فحذف الأول اختصارا للعلم به ، وكذلك يجوز أن تقول: (ظننت زيدا) في جواب من سأل : من ظننت قائما ؟ فحذف الثاني، ويجوز إظهارهما .

ذكر أبو حيان عن ابن هشام الخضراوي في (الإفصاح) في مثل : (زيد ظننته قائما) قوله : (هذا مما يحذف منه أحد مفعولي ظننت ، لأنك تقدر : ظننت زيدا قائما فتحذف (زيد) استغناء بـ (زيد) هذه الظاهرة ، وتحذف (قائما) استغناء بـ (قائم) هذي الظاهرة . هذا كلام النحويين) [1] .

الثالثة : أجاز الفراء وقوع اسم الإشارة موقع أحد المفعولين أو كليهما . قال : (ظننت ذاك إشارة إلى الحديث ، أجرته العرب مجرى المفعولين ، يقول القائل : كان من الأمر كذا وكذا ، فيقول المخبر : قد ظننت ذاك ...)[2] .

والرأى هنا : إنه إشارة إلى المصدر – كما يفهم من كلام سيبويه ، إذ قال: (وأما ظننت ذاك ، فإنما جاز السكوت عليه ؛ لأنك قد تقول : (قد ظننت) فتقتصر كما تقول : ذهبت ، ثم تعمله في الظن ، كما تعمل ذهبت في الذهاب ، فـ (ذاك) ههنا هو الظن) [3] وذلك أيضا كما تقول : ضربت

---

(١) راجع : التذييل ٦/ ١٧ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٥ (وكذلك أجاز وقوع الضمير موقع المفعلين أو أحدهما . فتقول لمن قال : أظن زيدا قائما : أنا أيضا أظنه أو أظن هذا كأنه أشار إلى المصدر ، إذا جعله موضع الظن ، وقد ورد ذلك في قوله تعالى : ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ ظَنَّ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ﴾ آل عمران الآية / ١٥٤ أى : يظنون ظنا غير الحق . وراجع : التصريح ١/ ٢٠٥، ٢٠٦ .

(٣) الكتاب ١/ ٤٠ وراجع : شرح الجزولية للأبذي / ٧٥١ والإيضاح / ١٣٧ والاغفال ١/ ٢٦٥ والكافي في الإفصاح ٣/ ٩٧٠، ٩٧١ .

ضربك، وقمت قيامك ، كأنك تريد الضرب والقيام . كما أن اسم الإشارة المفرد لا يجوز إنابته عن الاسمين على اللفظ ، إنما الجواز على المعنى [١] .

الرابعة : أجاز ابن عصفور إعمال أفعال الشك واليقين في كل أحوالها – من حيث ترتيبها في الجملة – تقدمت أو توسطت أو تأخرت ، إذا كان المقصود – ابتداء – الإخبار بالشك ، فإذا أردت اليقين ألغيت ورفعت [٢] ، وبهذا أخذ ابن أبى الربيع .

جاء في (الكافي) : (اعلم أن العرب تأتي بهذه الأفعال على مقصدين ....

الثاني : أن تأتي بهذه الأفعال ، لتخبر بوقوعها منك ، ثم تطلب متعلقها وهو الخبر وما يطلبه الخبر وهو المبتدأ ، فإذا قصد فيها هذا ، وجب أن تعمل في المسند والمسند إليه ، وتكون مبتدأة ومتوسطة ومتأخرة ، كما تفعل ذلك بـ (أعطيت) فتقول : ظننت زيدا منطلقا ، وزيدا منطلقا ظننت ، وزيدا ظننت منطلقا ، ومنطلقا ظننت زيدا ، مقصودك في هذه الأشياء أن تخبر بالظن، ثم تعلقه بالجملة إلا أنك اتسعت بالتقديم والتأخير ...) إلى آخر نصه[٣] .

---

(١) راجع : الكافي في الإفصاح ٣/ ٩٧٠، ٩٧١ .

(٢) راجع : المقرب ١/ ١١٧ .

(٣) الكافي فى الإفصاح ٣/ ٩٥٨ وراجع : الملخص في القوانين له ١/ ٢٥٥ (فيمكن القول بأن المسند إليه والمسند – إذا أمن اللبس بينهما – جاز تقديم الآخر على الأول منهما مع تلك الأفعال – وهذا من عوارض التركيب – سواء كان الأصل في الاسناد الابتداء وما يبنى عليه ، أو لم يكن كما في باب (أعطى) فيجوز أن يقال (ظننت البدر طالعا) أو (ظننت طالعا البدر) وكذلك يقال (أعطيت الكتاب سعيدا) أو (أعطيت سعيدا الكتاب) . =

الخامسة : أجاز الكوفيون والأخفش وابن الطراوة الأعمال والإلغاء في (ظن) وأخواتها إذا تقدمت ، وهذا خلاف ما جرى عليه البصريون ، وإن كان الإعمال أحسن في نظر من ذهبوا هذا المذهب . وذهب ابن هشام الخضراوي إلى الإلغاء دون الإعمال في كل أحوالها إذا أخبرت عن المبتدأ ثم قصدت الظن بعد كمال إخبارك .

وعليه : يجوز (ظننت زيد منطلق) ، كما كان حالها في (زيد منطلق ظننت) و (زيد ظننت منطلق) و (منطلق ظننت زيد) [1] .

واحتج من أجازوا ذلك – غير قصد الظن – أن الأصل في (ظننت) ألا تعمل ، فجعل هذا مما جاء على أصله .

أما الفراء ، فقد منع إلغاءها مع التقدم . قال في المعاني : (ألا ترى أنهم يقولون : أظنك قائما ، فيعملون الظن إذا بدأوا به ، وإذا وقع بين الاسم وخبره أبطلوه ، وإذا تأخر بعد الاسم وخبره أبطلوه ...) [2] .

= وكذلك يجوز في باب (أعطى) أن يقدم الثاني على الأول ، إذا كان الثاني مشتملا على ضمير يعود على الأول، فيقال: (أعطيت التلميذ كتابه) كما يقال : (أعطيت كتابه التلميذ)

والذي جوز ذلك هنا وجود الضمير ، فإن المفعول الأول – وإن تأخر لفظا – مقدم رتبه) .

(١) راجع : الكافي في الإفصاح ٣/ ٩٥٥ (وربما يكون هذا الإلغاء ناتجا عن كونه مرتبطا باللفظ والمعنى أو بأحدهما . فقد قسم ابن يعيش الإلغاء ثلاثة : إلغاء في اللفظ والمعنى ، وإلغاء في اللفظ دون المعنى ، وإلغاء في المعنى دون اللفظ . وهذا يرجع إلى مراد المتكلم هل مقصوده الابتداء بالظن أولا ؟) راجع : شرح ابن يعيش على المفصل٧/ ١٥٠ ، ١٥١ والأشباه والنظائر١/ ١٩١– ١٩٣.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٣٨ .

ونقل عنه أبو حيان : (لا يجوز تقديم الظن وأنت تريد به الاعتراض ، يعنى أنه لا يلغى متقدما) [1] .

السادسة : أجاز البصريون نصب (زيد) في مثل (ظننت يقوم زيدا) و(ظننت قام زيدا) على نية تأخير الفعل،فجعلوا الظن متسلطا على الاسم [2].

السابعة : أجاز البصريون – ومعهم الفراء – نصب (زيد) في مثل : (أظن نعم الرجل زيدا) و (وجدت نعم الرجل زيدا) . ونقل أبو حيان جواز ذلك عند الكسائى في (وجدت) وعدم جوازه فى (أظن) [3] .

وهذا الجواز مبني على التقديم والتأخير في أصل التركيب ، فإن أصله : (أظن زيدا) و (وجدت زيدا) .

الثامنة : أجاز البصريون نصب المفعول الثاني – مع تقدمه على المفعول الأول في مثل (ظننت قائما زيدا) كإجازتهم : (ظننت يقوم زيدا) على نية تأخير المفعول الثاني ، حملا على ما قدروه في الفعل [4] .

- وأجازوا أيضا تقدم المفعول الثاني – دون معموله – على الأول في مثل : (أظن آكلا زيدا طعامك) .

---

(١) التذييل والتكميل ٦/ ٥٧ .

(٢) أما الكوفيون والأخفش فلم يجيزوا إلا الرفع كأنهم رأوا أن الاسم للفعل الواقع بعد الظن لا للظن ، فزيد عندهم مرفوع بـ (يقوم) أو بـ (قام) .

(٣) راجع التذييل والتكميل ٦/ ٥٩ .

(٤) السابق .

- وأجازوا – ومعهم الكسائي – تقدم معمول المفعول الثاني وحده على الفعل مع تقدم المفعول الثاني على الأول في مثل (طعامك أظن آكلا زيدا) .

وإنما جاز ذلك عندهم ؛ لأنه في نية التأخير ، وتقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل [1] .

التاسعة : أجاز النحاة الإعمال والإلغاء في (ظن) وأخواتها ، إن كان المفعول الثاني جملة – شرطية أو اسمية – توسطت أو تأخرت – كما في مثل (إن تكرمه يكرمك خلت عمرو) أو عمرا ، و(زيد أبوه منطلق ظننت) أو (زيدا) . وعليه يمكن قياسا أن تقول : (زيد يضرب أخاه حسبت) أو (زيدا) . والإلغاء مع التأخير أقوى والإعمال مع التوسط أرجح ؛ لأن الفعل – والحالة هذه – أقوى من الابتداء ، إذ هو عامل لفظي ، والابتداء معنوي .

العاشرة : أجاز البصريون : (قام ظننت زيدا – بنصب (زيدا) على أن العامل فعل الظن ، ولا يكون فعل أقوى منه في المسألة .

وربما يكون ذلك على إرادة التأخير،كأن التقدير:ظننت زيدا قام.أي:هو

ومنع الكوفيون النصب ، والرفع عندهم على الفاعل ، لا على الابتداء ؛ لأن الفعل قد تفرغ لما بعده ، والظن كلا شيء .

الحادية عشرة : أجاز أصحاب سيبويه وهشام تأنيث ضمير المصدر من (ظن) وتثنيته وجمعه [على معنى : الظنة أو الظنتين أو الظنات] فقالوا :

---

(١) راجع : الكافي في الإفصاح ٣/ ٩٦٥ .

(عبد الله أظنها ذاهب – عبد الله أظنهما ذاهب – عبد الله أظنهن ذاهب) وذلك مع إلغاء الظن .

وأرى ذلك تمحلا في التأويل يفسد التركيب وقد يؤدى إلى ذهاب المعنى ، ولو جاز ذلك ، فلربما التبس بضمير المصدر المثنى والجمع إذا كان المسند إليه مؤنثا فى مثل : (الهندان أظنهما قائمتان) و(الهندات أظنهن قائمات) فلا يدرى عود الضمير على أيهما .

وربما يعتذر عن ذلك ، فيحمل على أن التركيب من كلامين ، وحينئذ يكون الفعل – مؤنثا أو مثنى أو مجموعا – بين الإلغاء كرأى الكوفيين والأخفش ، وبين الإعمال كرأى البصريين [1] .

الثانية عشرة : أجاز الأخفش – على مذهبه – إلغاء مصدر (ظن) ، فإن كان منصوبا فنصبه بفعله [2]، كما في مثل : (ظنك عبد الله حسن) كأنك قلت: (عبد الله حسن تظن ظنك أو ظننت ظنك) فحمل المصدر على الفعل ، إذ ألغاه متقدما .

ورد النحاس هذا الرأي ، للزوم ذلك في حال توسط المصدر أو تأخره ، لا في حال تقدمه في مثل : (زيد ظنك قائم) و(زيد قائم ظنك) . ولا يجوز ذلك

---

(١) هذا رأي رأيته ، وقد يُرَدُّ عليه

(٢) وإن كان مرفوعا فعلى الابتداء بالمصدر المضاف إلى مؤكد ضمير الفاعل ، وما بعده مفعول به و (حسن) الخبر وهنا يكون الظن مصدرا كالضرب والذهاب، فلا يعمل عمل فعله في نصب المفعولين ، إنما ينصب واحدا بنفسه أو بحرف الجر ، فتعديه كما تعدى (ضرب) و(ذهب) ويكون المراد الابتداء بالظن أو الاخبار عنه لا وقوعه .

مع التقدم لعدم تعين زمن الفعل المحذوف العامل في المصدر ، إذ يحتمل أن يكون ماضيا ومستقبلا[1] .

الثالثة عشرة : أجاز المبرد والزجاج وابن السراج إعمال المصدر الصريح في هذا الباب – توسط أو تأخر – فعلى مذهبهم تقول : (زيدا ظنك منطلقا) و(زيدا منطلقا ظنك) وذلك على أن المصدر بدل من الفعل [2] .

الرابعة عشرة : أجاز الأخفش والفراء إعمال المصدر المنصوب – في هذا الباب – في الأمر والاستفهام ، فيجوز عندهما : (ظنك زيدا منطلقا) أى : ظُنْ ، و(متى ظنك زيدا منطلقا ؟) .

كأن المصدر ناب عن الفعل ، كما ناب (ضربا زيدا) عن اضرب زيدا . قال أبو حيان : (هو القياس) [3] .

الخامسة عشرة : إذا تقدم على الاستفهام أحد المفعولين في مثل : (علمت زيدا أبو من هو ؟) جاز نصبه ؛ لتسلط الفعل عليه ، وجاز رفعه ، واختار سيبويه النصب . قال : (.. ومما يقوي النصب قولك : قد علمته أبو من هو ، وقد عرفتك أَيُّ رجل أنت ، وتقول : قد دَرَيْت عبدَ الله أبو من هو ،

---

(١) هذا ملخص ما ورد في التذييل ٦/ ٧٥ وراجع : الارتشاف ٤/ ٢١١٢ ورأي الأخفش في التصريح ١/ ٢٥٨ .

(٢) راجع : الأصول ١/ ١٨٣ والارتشاف ٤/ ٢١١٢ والمساعد ١/ ٣٦٦ .

(٣) راجع : شرح التسهيل ٢/ ٨٨ والتذييل ٦/ ٧٧ وشفاء العليل ١/ ٣٩٩ والمساعد ١/ ٣٦٧ .

كما قلت ذلك في علمت ، ولم يؤخذ ذلك إلا من العرب . ومن ذلك : قد ظننت زيدا أبو من هو ...) [1] .

وقد ورد مرفوعا – في غير استفهام – سماعا ، في قول كثير عزة :

فــو الله مــا أدري غــريمٌ لويتــه ∴ أيشتد إن قاضاك أم يتضرع [2]

برفع (غريم) ، وذلك أن الشئ قد تجرى عليه أحكام غيره ، إذا كان إياه من حيث المعنى ، فكأنه على نية الاستفهام .

السادسة عشرة : أجاز الكسائي قولهم : (أظن قيامك) . ولم يجزه سيبويه والمبرد ولا الفراء . إنما الذي أجازوه : أظن أنك قائم .

وأرى سداد رأيه ، إذ الجملة مع (أنّ) المفتوحة في تأويل المفرد ، فعادت إلى ذلك .

أما ما ذكره أبو حيان [3] ، فمفهوم على غير الوجه ، وقد ذكر المبرد في (باب الفرق بين إنّ وأنّ ... فإذا قلت أنّ مفتوحة ، فهي وصلتها في موضع المصدر ، ولا تكون إلا في موضع الأسماء دون الأفعال ، لأنها مصدر ، والمصدر إنما هو اسم ... وتقول : علمت أنك منطلق ، أى : علمت انطلاقك ...)

وقد نظر الكسائي للمثال بقوله : (أظن ذلك) وهذا مفهوم من كلام سيبويه : (ألا ترى أنك تقول : قد عرفت أنك منطلق ، فـ (أنك في موضع اسم

---

(١) الكتاب ١/ ٢٣٧ .
(٢) البيت في ديوانه / ١٧٥ .
(٣) راجع : التذييل ٦/ ١١٦ .

منصوب ، كأنك قلت قد عرفت ذاك) [1] و(.. وتقول : ظننت أنه منطلق ، فـ (ظننت عاملة ، كأنك قلت : ظننت ذاك ، وكذلك : وددت أنه ذاهب ؛ لأن هذا في موضع ذاك ، إذا قلت : وددت ذاك) [2] . كأنه يريد : الانطلاق والذهاب، ولا خلاف فى سد المصدر المؤول مسد المفعولين .

وأما عند الفراء ، فإنه لم يجز ذلك مع (أنْ) المخففة التي مع الظن في الماضي أو المستقبل بعد لام التعليل،وبعد (كي) ، لا مع (أنّ) المشددة المفتوحة الهمزة . وعجيب من أبي حيان أن ينسب له جواز ذلك ويرده ، وقد قال:

(ولا يجوز : ظننت لتقوم ، وذلك أن (أنْ) التي تدخل مع الظن تكون مع الماضي من الفعل فتقول : (أظن أن قد قام زيد) ، ومع المستقبل فتقول : (أظن أن سيقوم زيد) ومع الأسماء ، فتقول : (أظن أنك قائم) فلم تجعل اللام في موضعها ولا كى في موضعها ، إذا لم تطلب المستقبل وحده . وكلما رأيت (أنْ) تصلح مع المستقبل والماضي فلا تدخلن عليها كي ولا اللام) [3] . فأين وجه رده إذن ؟ .

---

(١) الكتاب ٣/ ١١٩ .

(٢) الكتاب ٣/ ١٢٠ .

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٦٣ وجاء في الكتاب ٣/ ١٦٧ (واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول : علمت أنْ تفعلُ ذلك أو علمت أن فعلَ ذلك حتى تقول : ستفعل وقد فَعَل . وحكى المبرد عن البغداديين (أردت أن يقومُ زيد) بلا عوض . ومن ذلك قول الشاعر :

علموا أن يؤملون فجادوا ∴ قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

ولعله فهم أن إجازته مثل هذا مبنية على جعل المعنى للظن – وقد يكون ذلك – والفعل بعده مسند إلى الاسم ، فجاء الظن من المتكلم ، وفعل القيام من غيره – كأنهما كلامان وهذا لا يجوز إلا على إضمار [1] .

السادسة عشرة : أجاز البصريون الاعتراض بالمصدر ، كما يعترض بفعله فيتوسط بين الاسم والخبر فيلغى في مثل قولك : (زيد ظنا قائم) : نص على ذلك أبو حيان . قال : (وقالوا : لو قلت : زيد ظننت قائم ، جاز أن يعترض بالظن ، فإذا كان الفعل بنفسه يقع هذا الموقع ، لم يمتنع أن يقع مصدره) [2] . وعلى ذلك أجازوا : ظننت زيدا – ظنا حسنا – قائما ، فتوسط المصدر بين المفعولين .

السابعة عشرة : ذكر أبو جعفر النحاس عن الفراء أنه أجاز حذف ألف الاستفهام في أفعال الشك ، وحكى : تُرى زيدا منطلقا ، بمعنى : أَتُرَى[3] وحكى ذلك أبو حيان قال : (قال الفراء : وتضمره العرب في حروف الشك

وأجاز الكسائي والفراء أيضا : (أظن أن يذهبُ) بلا فصل . وأجاز الفراء وحده (أظن يذهبُ) على نية (أن) محتجا بقراءة ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟ ﴾ الأنفال : الآية / ١٨٢ على معنى (أن سبقوا) . راجع التذييل ١٦٥/٥ وشرح الألفية لابن الناظم / ١٨٢ وتخليص الشواهد ٣٨٣ .

(١) قارن ذلك بما نص عليه الفراء في معاني القرآن ٢/ ٢٥٩ وما سبق ذلك في ٤١٥/١ (في توجيه قراءة عبد الله (ولا يحسبن – بالياء _ ... أنهم يسبقوا إنهم لا يعجزون) . الأية

(٢) وهذا على الإعمال والإلغاء . راجع : التذييل ١٢٣/٦ .

(٣) راجع : إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٧٧ .

خاصة فيقولون : تراك منطلقا ؟ يريدون أتراك ؟ وكذلك تظنك تخرج ؟ لأن الاستفهام شك ، وهذه شك ، فاكتفي بواحد من صاحبه ...) [1] .

الثامنة عشرة : إذا اجتمع الظن والظرف في تركيب ، وكان الظرف واقعا على الظن جاز عند البصريين ، فأجازوا (ظننت زيدا يوم الجمعة قائما) و(ظننت زيدا خلفك قائما) .

وأراه ظاهرا في ظرف الزمان ، أما ظرف المكان فلا ، فإن أفعال الشك تتحد مع الأزمنة لا مع الأمكنة بخلاف غيرها من الأفعال ، إلا أن يكون ظرف المكان مؤولا بـ (في مكان) فيجوز ، وعليه يجوز قياسا (ظننت زيدا في الدار قائما) وإن لم يمثلوا له .

وكذلك يجوز وقوع الظرف على باقي أفعال الشك من أخوات (ظن) كما جاز فيها ، قياسا عليها .

---

(١) التذييل ٦/ ١١٨ (ولم ينص الفراء على هذا صراحة في كتاب معاني القرآن . إنما قال في ٢/ ٣٩٥ (وقد تطرح ألف الاستفهام من التوبيخ) . وقد تابع قطرب الفراء فيما ذكروا عنه وزاد جواز حذفها في غير تلك الأفعال – ولم يجز سيبويه ذلك في النثر لما فيه من ذهاب البيان وانقلاب المعنى ، وهو أقبح ما يكون فيه الغلط عنده ، فإن جاء في الشعر مثل ذلك فيجوز وربما حمله على الضرورة ، كما في قول الأخطل : (كذبتك عينك أم رأيت بواسط ...) .
يريد : أكذبتك ، فيحذف الألف لدلالة أم عليها . أو يكون من باب اللحن كما نقل البغدادى في شرح أبيات المغني ١/ ٣٧ عن المرزباني صاحب الموشح قول أبي عمرو بن العلاء عن بيت ابن أبي ربيعة (ثم قالوا : تحبها ....) بأنه لحن . وراجع ما قاله المبرد في كتابه (الكامل) ٢/ ٤٦٦ في هذا البيت وغيره . وكذلك الموشح ١/ ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

التاسعة عشرة : أجاز الكسائي تقديم معمول الخبر في جملة (أنّ) على فعل الظن ، فيجوز عنده أن يقال : (طعامك ظننت أن عبد الله آكل) .

ورد الجمهور ذلك ، بل وصفوه بالغلط ، فالجملة صلة ، وبعض الصلة لا يتقدم عليها .

وأجاز أيضا : العطف على المفعول الأول – بالفاء وثم وبأو – باسم خبره فيه معنى المشاركة ، وذلك في مثل (أظن عبد الله – فزيدا – ثم زيدا – أو زيدا مختصمين – متخاصمين) .

وأنكر عليه الفراء ذلك[1] ، ولو جاز للزمه أن يقول : (اختصم زيد فبكر – اختصم زيد ثم بكر – اختصم زيد أو بكر) وذلك لا يجوز بل لم يسمع.

إنما الذي يجوز عند الفراء – كما أجازه بعض النحويين: (أظن عبد الله مختصما وزيدا بنصب (زيد) على أن يكون مفعولا معه ، كما في قولهم: استوى الماء والخشبة[2] وأكثر النحويين لا يجيزون النصب [3] ، فيرفعون .

وكذلك أجاز : (أظن عبد الله وأظن زيدا مختصمين) كأنه ألغى (أظن) الثانية فعطف .

---

(١) راجع : ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٢٥ والتذييل ٦/ ١٢٤، ١٢٥ .

(٢) (والنصب هنا على أن ما بعد الواو منصوب بالفعل كما هو مذهب سيبويه ، فالواو بمعنى مع وهما متقاربان لإفادتهما الانضمام ، كما أن (افتعل) و(تفاعل) يفيدان المشاركة فهذا وجه التنظير) وإلا ، فقد خالف الزجاج سيبويه في باب المفعول معه ، وأن النصب عنده بإضمار فعل زاعما أن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو . راجع : السيرافي بهامش الكتاب ١/ ١٥٠ .

(٣) راجع : ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٢٥ .

المسألة العشرون : أجاز البصريون أن يقال : (أخواك مظنونان أن يذهبا) على المطابقة بغض النظر عن الفعل من حيث دلالة وقوعه .

وإن كان الأجود أن يقال : (أخواك يُظَنُّ أن يذهبا) و(أخواك مظنون أن يذهبا) أى : مظنون ذهابهما ، ومفعول يعمل عمل فُعِلَ به [١] .

خاتمة – وهي في القول الذي بمعنى الظن .

لما كان القول يحمل معنى الرأى والاعتقاد وحديث النفي – وهي داخلة ضمن الأحداث القلبية – حمل ذلك على معنى الظن ، وعمل فيما بعده كما يعمل فعل الظن .

وجعل النحاة ذلك مشروطا بكونه من لفظ المضارع[٢]– وأجازه السيرافي من الماضي [٣] – بعد استفهام ، متصل[٤] – أو منفصل بظرف[٥] أو جار ومجرور[١] ، أو أحد المفعولين[٢] أو بالحال[٣] – وألا يعدى ذلك الفعل

---

(١) أى : اسم المفعول يعمل عمل فعله المبني للمجهول ، وما بعده يعرب نائب فاعل لذلك الفعل .

(٢) في الكتاب ١/ ١٢٢ (... وكذلك جميع ما تصرف من فعله إلا (تقول) في الاستفهام، شبهوها بـ (تظن) ولم يجعلوها كـ (يظن) و (أظن) في الاستفهام ، لأنه لا يكاد يُستفهم المخاطب عن ظن غيره ، ولا يُستفهم هو إلا عن ظنه ... ولم تجعل (قلت) كـ (ظننت) ؛ لأنها إنما أصلها عندهم أن يكون ما بعدها محكيا ، فلم تدخل في باب (ظننت) بأكثر من هذا ...) .

(٣) فأجاز : (أقلت : زيدا منطلقا (فإن سمع من كلامهم ذلك في الماضي كان حجة للسيرافي ، وإلا فلا يجوز) راجع : شرح السيرافي على الكتاب ٣/٢٤٠ والارتشاف ٤/ ٢١٢٧ والتذييل ٦/ ١٣٦ والأشموني ٢/ ٣٦ .

(٤) فلا يفصل بين الاستفهام وفعل القول ، فإن فصل وجب الرفع على الحكاية عند سيبويه كما لو فصل بما ليس بمعمول كالضمير في (أأنت تقول زيد منطلق) أما البصريون وسائر أهل الكوفة ، فقد أجازوا النصب .

(٥) كما في قول عمرو بن معدي كرب :

باللام[٤] – نص عليه السهيلى[٥] .

وفي هذا مسائل .

الأولى : ذهب الجمهور – غير سيبويه والأخفش – إلى جواز نصب ما بعد القول إذا كان الفاصل ضميرا في مثل (آ أنت تقول زيدا منطلقا) .

الثانية : إذا فصل بين الاستفهام والقول بمعمول المعمول جاز إعمال القول ، كما في مثال : (أهندا تقول زيدا ضاربا)

الثالثة : أجاز الأعلم وابن خروف اجراء القول مجرى الظن في العمل – وإن لم يضمن معناه – وهو اختيار ابن أبي الربيع، مستدلين بقول الراجز [٦] .

قد جرت الطير أيا منينا ∴ قالت وكنت رجلا فطينا

أبعد بُعد تقول الدارَ جامعةً ∴ شملى بهم أم تقول البعد محتوما

ديوانه / ٧٢ والحماسة ١/ ٩٩ والمساعد ١/ ٣٦٧ ومغني اللبيب ٢/ ٨٠٠

(١) كما في مثال : أفي الغرفة تقول زيدا جالسا

(٢) كما في بيت الكميت :

أجهالا تقول بنى لؤى ∴ لعمر أبيك أم متجاهلينا

ديوانه / ٣٩٥ وراجع : الكتاب ١/١٢٣ والخزانة ٩/١٨٦ .

(٣) إذ الحال يمكن أن تكون معمولة لفعل القول كما في : (أمجدا تقول هندا راحلة) و(أباكيا تقول عمرا مسافرا) . أما إذا لم تكن معمولة لفعل القول فلا يجوز فإن جاء مثل ذلك كما في قولنا : (أو اقفا تقول ضربت زيدا) كان ما بعد القول في محل نصب مقولا له .

(٤) فى مثل : (اتقول لزيد عمرو منطلق) فإن اللام أبعدته عن معنى الظن .

(٥) راجع رأيه في : الارتشاف ٤/ ٢١٢٨ والتصريح ١/ ٢٦٣ والهمع ١/ ١٥٨.

(٦) لم يعرف ، ونقل أبو على القالي عن أبي بكر في كتاب (المتناهي في اللغة) قوله : (هذا أعرابي أدخل قردا إلى سوق الحيرة ليبيعه ، فنظرت إليه امرأة فقالت: مُسِخَ – فقال هذه الأبيات) .

[هـذا – ورب البيـت – إسرائينـا] [1]

الرابعة : يجوز في القول بمعنى الظن – أن تجرى عليه أحكام ما جرى فى الظن مشروطا بكون المعنى عليه، وهو الأكثر عند العامة .

لغة بنى سليم[2] .

أما في لغتهم ، فإنهم يجرون القول مجرى الظن مطلقا – وإن لم يوجبوه.

فى الكتاب : (... وزعم أبو الخطاب – وسألته عنه غير مرة – أن ناساً من العرب يوثق بعربيتهم– وهم بنو سليم– يجعلون باب قلت مثل(ظننت)[3].

وعن ابن هشام : (تحكى الجملة الفعلية بعد القول ، وكذا الاسمية . وسُلَيم يعملونه فيها عمل ظن مطلقا ، وعليه يرى قوله : [وهو امرؤ القيس]

---

(١) الأبيات وردت في أمالي القالى ٢/ ٥٠ وشرح التسهيل ٢/ ٩٥ والتذييل ٦/ ١٤٢ والعيني ٢/ ٤٢٥ والدرر ١/ ١٣٩ .

(٢) بنو سليم : تلك القبيلة العربية التي تعد من أكبر أفخاذ قبيلة قيس عددا ومكانة ، جاء نسبها إلى : سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضربن نزار بن معد بن عدنان .
منازلها على طول حدود نجد والحجاز ، ومن شعرائها : العباس بن مرداس ، والخنساء بنت عمرو بن الشريد ، والخفاف بن ندبة .
انفردت تلك القبيلة عن قيس وعن عامة العرب بسمات صوتية وصرفية ونحوية ودلالية – راجع :
جمهرة أنساب العرب / ٢٦١ وموسوعة القبائل العربية / ٣١٣، ٣١٤
دائرة المعارف الإسلامية ١٢/ ١٤٤ – بنو سليم – عبد القدوس الأنصاري / ٦٧، ٦٨ .

(٣) الكتاب ١/ ١٢٤ .

[إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه] ∴ تقول هزيز الريح مرت بأثأب[1]

بالنصب ، وقوله : [وهو الحطيئة] :

إذا قلت أنِّى آيب أهل بلدة ∴ [وضعت بها عنه الولية بالهجر[2]]

بالفتح) [3] أي : فتح همزة (إنَّ)

وعلى تلك اللغة جاء قول عمر بن أبي ربيعة – وهو غير سلمي – :

أما الرحيل فدون بعد غد ∴ فمتى تقول الدار تجمعنا؟

فإجراء القول مجرى الظن في لغتهم جائز مطلقا – بغير شرط – لا واجب، وعليه أجازوا فتح همزة (إنّ) بعد (قال) إعمالا لها عمل ظن [4] . وقد وردت بعض القراءات على لغتهم – وإن عدت من الشواذ ، إذ لم تأت وفق المشهور من القاعدة ، فخالفت وجها من وجوه العربية في نظر من عدها كذلك، ومن تلك القراءات ما ورد في :

١- قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾[5] بفتح همزة (إنّ)

---

(١) البيت في ديوانه/٤٩ورد فى التذييل٦/ ١٣٥ وفي أوضح المسالك / ٧٥ [عجزه]

(٢) البيت في ديوانه / ٢٢٥ ورد في شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٧ والعينى٢/٤٣٢ وأوضح المسالك / ٧٥ [صدره] .

(٣) أوضح المسالك ومعه : بغية السالك إلى أوضح المسالك / ٧٥ .

(٤) راجع : همع الهوامع ١/ ٥٠٣ .

(٥) من الآية رقم / ٣٠ من سورة البقرة .

جاء في البحر : (ومعمول القول : إني جاعل ، وكان ذلك مصدرا بإن ؛ لأن المقصود تأكيد الجملة المخبر بها ، وإن هذا واقع لا محالة . وإنّ تكسر بعد القول ، ولفتحها بعده عند أكثر العرب شروط ذكرت في النحو وبنو سليم يفتحونها بعده من غير شرط ...) [1] .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَٰرُونُ مِن قَبْلُ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِۦ ۖ وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ فَٱتَّبِعُونِى وَأَطِيعُوٓا۟ أَمْرِى ﴾ [2] بفتح همزة (إنّ) في اللفظين .

جاء في البحر : (.... وقرأت فرقة : أنما ، وأنّ ربكم بفتح الهمزتين ، وتخريج هذه القراءة على لغة تسليم حيث يفتحون (أنّ) بعد القول مطلقا) [3].

٣- قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾ [4] . الآية

جاء في البحر : (.. وقرأ الأعرج وعمرو بن فائد : (وإذا قيل إن وعد الله) بفتح الهمزة ، وذلك على لغة سليم ؛ والجمهور : إنّ – بكسرها ..) [5] .

وجاء اختلاف النحاة في ما ورد من ذلك على قولين .

---

(١) البحر المحيط ١/ ٢٢٥ ، ٢٢٦ وراجع أيضا البحر ٧/ ٣٧٤ ، ٩/ ٤٢٦ وجامع البيان ١/ ١٥٦ والكشاف ٩٣/١ واللهجات العربية في التراث ٢١٢/١ .

(٢) الآية رقم / ٩٠ من سورة طه .

(٣) البحر المحيط : ٧/ ٣٧٤ .

(٤) من الآية رقم / ٣٢ من سورة الجاثية .

(٥) البحر المحيط ٩/ ٤٢٦ وراجع : دراسات لأسلوب القرآن ١/ ٤٤٣ .

الأول : أن (قال) ضمنت معنى (ظن) فعملت عملها ، وهذا معروف في العربية ، وهو اختيار ابن جني ، مستدلا بما حكاه الكسائي : (أتقول للعميان عقلا) [1] .

الثاني : أن (قال) باقية على معناها ، وعملت عمل ظن في اللفظ فقط ، وهو اختيار الأعلم وابن خروف وابن أبي الربيع [2] .

فإن لم تجر (قال) مجرى (ظن) فلم تعملها عملها ، أبقيت الجملة بعدها على أنها مقول القول في محل نصب ، وإن كان بعدها اسم مفرد ، نصبته على المفعول به .

وإن ضمنت معنى الظن ، فعملت غير مقيدة بشرط النحويين نصبت بها ركني الجملة بعدها على أنهما مفعولان .

هذا ، وإن كانت لغة سليم من اللهجات الخاصة بها ، إلا أن ورود مثل هذه وغيرها عندهم من الأسباب التي أرادوا بها تعميم تلك اللغة أو اللهجة – كسائر اللغات الفاشية وإن كان النحويون لم يدونوا منها – كما قال الرافعي – (إلا كفاية الحاجة القليلة لتصاريف الكلام أو ما تنهض به أدلة الاختلاف بين العلماء المتناظرين كالبصريين والكوفيين) [3] .

---

(١) ذكر ذلك السيوطي في الهمع ١/ ٥٠٣ .
(٢) السابق ١/ ٥٠٣ .
(٣) تاريخ آداب العرب للرافعي ١/ ١٢٩ .

ولغات العرب كلها حجة ، وليس لنا (أن نرد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها) ، وعلى هذا الأصل جاء كثير من الأحكام على أوجه كلها جائزة في عامة أبواب اللغة ، فإن قل استعمال لغة فلك أن تتخير ما هو أقوى وأشيع منها ، (إلا أن انسانا لو استعملها لم يكن مخطئا لكلام العرب ، لكنه كان يكون مخطئا لأجود اللغتين فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعيّ عليه . وكذا إن قال : يقول على قياس من لغته كذا كذا ، ويقول على مذهب من قال كذا كذا. وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ ، وإن كان غير ما جاء به خيرا منه) [1] . عن ابن جني .

---

(١) الخصائص ٢/ ١٢، ١٤ .

٤- حذف مفعوليها - اختصارا واقتصارا

مقدمات :

الأولى : لقد أعجب اللسانيون المحدثون – في هذا الزمان – باكتشافهم ما أسموه بقانون (الاقتصاد اللغوي) أو (الاقتصاد في اللغة) معللين إعجابهم ذلك ؛ بأن مبدأ الخفة والإفهام هو المقرر تطور مصير أية لغة من اللغات . وقد فاتهم – أو تناسوا – ما جاء في حديث المتقدمين من لغويي العرب ونحاتهم وأدبائهم عن ذلك [١] .

فما كان الجاحظ يعني في (البيان) بالإيجاز إلا الاقتصاد بعينه ، وقد نقلت لنا كتب السيرة أنه لما كتب أبو عبيدة بن الجراح إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في أمر الطاعون فقرأ عمر واسترجع ، فقال له من حوله من المسلمين : مات أبو عبيدة ؟ قال : لا ، وكأن قد ... انتهى كلام أمير المؤمنين. ولله در نابغة بني ذبيان إذ قال :

أزف الترحل غير أن ركابنا ∴ لما تزل برحالنا ، وكأن قد

فما أشبه اللاحق بالسابق ، فجملة النابغة قد لخصت المراد عنده ، كذلك لخصت جملة عمر للمستمعين مضمون الرسالة،وعبرت لهم عن خطورة الأخبار التي تحملها ، وكلتا الجملتين ليست مكونة إلا من حروف : (وكأن قد).

---

(١) راجع ما كتبه الإمام ابن جني في الخصائص – باب في شجاعة العربية – ٢/ ٣٦٢ والجاحظ في البيان والتبيين١/١٤٩وما بعدها وابن خلدون في (المقدمة)٢١٦ .

وهذا يجعلنا نشير إلى أن نظرية اللغة – عند شيخ النحاة – سيبويه – التي تحكم بجعل الحرف غير قادر على إيضاح الدلالة – مفردا – هي نظرية غير كاملة . فجملة عمر ومن قبله فيها من الدلالة مع الحذف ما فيها[1] .

ولو قارنا بين العربية وغيرها من الساميات ، وبين غيرها من اللغات لوجدنا أن ما يبرز الساميات – ومنها العربية – عن غيرها ، إنما هو الإجمال وما فيه من دلالات خفية أو ظاهرة . (ولم تعرف العربية التفصيل المطلق والتطويل المخل– أحيانا – إلا بعد اتصالها باللغات الآرية في العراق والأندلس)[2] .

فالاقتصاد اللغوي أصيل في التراث العربي ، وهدف اللغة الأصيل هو التعبير عن المقصود بما فيه الفائدة المرجوة منه ، وقد أخذنا اللغة عن شيوخنا وفهمناها بأنها (ألفاظ يعبر بها كل قوم عن أغراضهم ..) .

الثانية : وهي في الاسناد ، فمقومات الإسناد الأساسي في الجملة تقوم على ركنين : المسند إليه والمسند ، بينهما علاقة رابطة لازمة لقيام الجملة وتمام فائدتها . وهناك علاقات غير ضرورية تتجدد وظيفتها بعلاقاتها

---

(١) ولذا نقول إن الاقتصاد اللغوي ناتج عن أروع نماذج الحذف ، فقد تشير الكلمة المفردة أو الحروف إلى ما لا تشير إليه الجملة الطويلة . ولدينا في كلمات القرآن وحديث النبي– ﷺ – ما يشير إلى ذلك وقد أوتي– ﷺ – جوامع الكلم ، كما اختصر له الكلام اختصارا . راجع المقدمة لابن خلدون / ٢١٦ (بتصرف) وقد رأى ابن الشجري في (الأمالي ٢/ ١٢٣) أن (الحذف – اختصارا – من أفصح كلام العرب لأن المحذوف كالمنطوق به ؛ من حيث كان الكلام مقتضيا له) .

(٢) راجع كتاب : الفكر البلاغي الحديث – مصطفى جويني – / ٥٦ وما بعدها .

المباشرة بما يسمي بـ (نواة الإسناد) بشرط اتصالها بركني الإسناد الأساسيين، فتتم بها الفائدة من الكلام .

ومن تلك العلاقات غير الضرورية ما يسمى بـ (متممات الجملة) كالمفعول به الأول والثاني والثالث ، وغيره مما أسموه بـ (الفضلات) . وتلك المتممات قد يستغنى عنها ، أو عن بعضها – إن كان الغرض الأساسي هو إثبات معنى الفعل نفسه للفاعل – على الإطلاق – أو نفيه عنه ، دون العناية بتعلقه بما وقع عليه ، أي إن الفكرة الذهنية للمتكلم هي التي تحدد الحاجة لتخصيص الإسناد بذكر ما يقع عليه فعل الفاعل ، أو عدم الحاجة لذلك ، وهذا ما نبه إليه شيخ النحاة في : (هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثاني ، كما تعدى إلى الأول) [١] .

فذلك يؤكد الفرق بين الجملة التي لا تستغني عن المفعول الثاني والثالث كما لا تستغنى عن الأول ، حين يكون الثاني بمنزلة الخبر عن الأول[٢] إذ بتلك الإشارة يظهر أثر البنية الدلالية للأفعال القادرة على اتخاذ مفعولين مستوعبة دلالتهما ، ولا تؤدي تلك الدلالة مفادها إذا اقتصر على أحدهما[٣] ، كما يظهر أيضا نوع من الجمل يمكن الاستغناء فيه عن أحد المفعولين ، مع

---

(١) الكتاب ١/ ٣٧ .

(٢) راجع : الأسس الابستمولوجية للنظر النحوي في كتاب سيبويه / ٣٦٥ وما بعدها.

(٣) راجع : البحث الدلالي في كتاب سيبويه / ٢٠٧ .

صحة معنى الكلام ، واستقامته – والذى عليه مدار ذلك الفرق بين النوعين من الجمل ، إنما هو السياق والموقف ، لأن الكلمة – في جملتها – تتناغم وتتفاعل مع وظيفتها النحوية من حيث موقعها تناغما وتفاعلا يكسبانها معنى جديدا مهما عليه تقوم الفائدة ، وبه يكون تمامها .

وقد أشار سيبويه إلى ذلك بما يمكن لنا أن نسميه بالمعنى الوظيفى في صياغة الحركة وتعيينها ، معتمدا على طريقة التركيب والتحليل معاً ، مقررا أن الإعراب هو وليد تلك الوظيفة التي هي معنية – في المقام الأول – بالمعاني النحوية وأحكامها[1] .

الثالثة ، وهي فيما يهتم به المتكلم بعد الفاعل ؛ فقد اهتمت العرب بالمفعول اهتماما يكاد يداني اهتمامها بالفاعل من حيث الرتبة والذكر والحذف ، وقد يكون الحذف عندهم أحسن من الذكر – إعجازا – كما قال الجرجاني:

(إن حذف المفعول به أمس ، وهو بما نحن فيه أخص ، واللطائف كأنها فيه أكثر ، وما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر) [2] .

فنظرة الجرجاني جاءت معتمدة على مبدأ التحليل – وليس التنظير – للوصول إلى القيمة الفنية التي يدعو إليها ذوق المتكلم – بليغا أو غيره – فيربط المحذوف بحاجة المتكلم إلى طبيعة تركيبية ذات نسق خاص واصلا اللفظة –

---

(١) راجع : مصطلح الكلام / ٧٢ ومنهج سيبويه في التقويم النحوي / ١١ .
(٢) دلائل الإعجاز / ١١٨ .

بغيرها ، وتلك نظرة (تغاير نظرة النحويين ، وإن كان الجرجاني في نظرته هذه يؤكد دقة المفهوم النحوي للعلاقات بين الألفاظ دون نظر إلى الاهتمام ببعض الألفاظ ، وترك بعضها الآخر ، إنما هو في نظره تركيب كامل يعطي كل جزئية أهميتها في سياقها) [١] .

وكذلك اهتمت العرب بفكرة تغليب أحد المفعولين على الآخر – من حيث الذكر والحذف أيضا ، وذلك ينم عن مدى اهتمامهم بالمعنى المراد ، فإن ذكروا فلمعنى ، وإن حذفوا فلمعنى ، حيث لا يصلح أحدهما – في ذهن المتكلم – أن يوضع موضع الآخر ؛ إذ السياق لا يجيز الحذف حين يكون الذكر لتثبيت المعنى وتمكينه في النفس ، وكذلك يكون ذكره – فضلا عن ذلك – لمعان لا تظهر الإفادة منها إذا حذف [٢] .

ولذا نجد النحاة قد عدوا المفعول به مكملا لازما – إجباريا – مع الأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد . وجاء سيبويه فميز بين ما يتم به الكلام مع المفعول الواحد ، وما يتم به الكلام مع المفعولين ، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما في : (هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر) وكذلك مع الثلاثة في : (هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة ...) [٣] .

---

(١) راجع : البلاغة والأسلوبية – محمد عبد المطلب / ٢٣٨ .

(٢) راجع : ظاهرة التآخي في اللغة العربية ١/ ٢٣٨ ، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية / ١٢٣ .

(٣) الكتاب ١/ ٣٩ ، ٤١ .

الحذف والاختصار في هذا الباب

أما عن الحذف والاختصار [١] في ركني الجملة أو مكملاتها – وبخاصة في باب المفعولين – فهو من الظواهر التي يقوم فيها الجانب الدلالي بشكل واسع على إظهار المراد بدافع دلالة السياق من المتكلم مرتبطة تلك الدلالة بقرائن الأحوال التي (قد تغني عن اللفظ ، وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى ، فإذا ظهر المعنى لقرينة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق ، فإن أُتِيَ باللفظ المطابق جاز وكان التأكيد ، وإن لم يؤت فللاستغناء عنه) [٢] . وهذا جائز في كل تركيب يدل الدليل عليه ، وترشد القرينة إليه . جاء في الكتاب : (هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض : اعلم أنهم مما يحذفون الكلم – وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ، ويحذفون ويعوضون ، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا ، وسترى ذلك إن شاء الله) [٣] .

ومما يجدر بنا أن تشير له أن تلك الظاهرة – أعني : الحذف – مشتركة في بعض اللغات [٤] مع العربية إلا أن العربية فاقتها ثباتا ؛ لما جبلت في

---

(١) والمقصود بحذف الاختصار : حذف ما يمكن الاستغناء عنه من الجملة لداعٍ .

(٢) ابن يعيش ١/ ١٠٤ .

(٣) الكتاب ١/ ٢٤، ٢٥ وقارن ذلك الذي يعنيه سيبويه بما جاء في ظواهر الحذف في مواقعها من أبواب الكتاب على اختلاف مواقعها ، تجد ما أراده منها .

(٤) كالعبرية مثلا ، ويظهر ذلك فيها جليا فى أبواب (التعريف – حروف النسب (الجر) – الإضافة – الصفة) وغير ذلك إذ يحدث فيها حذف الحرف مما ينتج عنه تغير الحركة إلى ما يناسبها تخفيفا أو تفرقة بين نوعي ما وقع فيه الحذف.وراجع في=

خصائصها من سبل إلى الإيجاز [1] .

حذف المفعول

جاء حديث النحاة عن المفعول بأنه فضلة ، بل أول الفضلات ، يجوز حذفه مطلقا – وجد دليل أو لم يوجد ، ولم يشترط ابن هشام وجود دليل لحذفه – غير أن ابن جني اشترط الدليل على عموم المحذوف مفردا كان أو جملة أيا كان موقعه [2] .

ويجب أن ننبه – هنا – إلى أنه لابد قبل الحذف – وجد دليل أو لم يوجد – من مراعاة العناصر التي في جملتها ينتج عنها الحدث الكلامي الذي يجوز فيه الحذف ، فأول تلك العناصر :

أولها : عنصر التركيب الذي يحدث فيه الحذف ، ومدى العلاقة بين العنصر الذي يجوز حذفه ، وبقية عناصر الجملة من حيث التركيب والدلالة .

وثانيها : قدرة المخاطب أو المتلقي – واحدا كان أو جماعة – على إدراك ذلك العنصر المحذوف والغرض المراد من الحذف .

وثالثها : مقصود المتكلم أو المرسل من الحذف ، وذلك بطريق النبر والتنغيم في الكلام المنطوق به .

=ذلك : أسس النحو العبري – دراسة مقارنة صفحات / ٨٩ ، ٨٠، ٨٢، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٧، ١١٦ وليس هذا على سبيل الحصر إنما تعداد تمثيل لا غير .

(١) راجع : منهج سيبويه في التقويم النحوي / ٢٣٠ .

(٢) وقد نبه إلى ذلك في قوله : (قد حذفت الجملة والمفرد والحرف والحركة ، وليس شئ من ذلك إلا عن دليل عليه ، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته) وهذا من شجاعة العربية . الخصائص ٢/ ٣٦٢ .

ورابعها : الموقف الكلامي ، وهو المراد بالسياق ، فمن خلاله يظهر مدى إجازة الحذف ، وصحة التركيب ، أو عدم صحته .

وخامسها : صياغة التركيب الواقع فيه إجازة الحذف أو عدم إجازته – وتلك مهمة النحوي – فقد يكون الحذف من أجل الكلام ، لا من حيث مقصود المتكلم – كأن يكون واقعا على أحد ركني الجملة الاسمية – المبتدأ أو الخبر – في مثل ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[1] و﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾[2] أو يكون فضلة؛ لغرض أقوى مما بين المتكلم والمخاطب ، كما في ﴿ وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[3] أى : أهلها . ومعلوم أن القرية لا يقع منها جواب ، وإنما الجواب من أهلها – وهم لا ينطقون صدقا حينذاك – كأن المراد : إن نطقت القرية نطق من فيها ، وكلاهما غير مجيب حقا ، فمثل هذا يمثل نسقا أدائيا خاصا ينتج عنه دلالة بعيدة هي أخص من غيرها .

والذي دفع النحاة إلى ذلك فرقهم في التراكيب بين ما هو عمدة وما هو فضلة . وهذا فرق منهم غير دقيق ؛ فالجملة وإن بقيت بعد الحذف على فائدتها فإن ذلك لا يعني إطلاق الحذف ، وكذلك المفعول. وإن كان فضلة في نظرهم ، إنما جيء به لغرض في نفس المتكلم دفعه إلى سوقه وذكره ، وحذفه يخل بذلك .

---

(١) من الآية رقم / ٨٣ من سورة يوسف .
(٢) من الآية رقم / ٢١ من سورة محمد .
(٣) من الآية رقم / ٨٢ من سورة يوسف .

ولما كان مقصود المتكلم هو المآل الذي عليه يدور التبادل – أو الجواز – بين الحذف وعدمه – جاء كلام سيبويه – وكل ما بني عليه الكتاب يدور حول مقصود المتكلم – في حديثه عن باب الفاعل عن الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين اثنين ، فهو يستطيع حذف أحد المفعولين – حسب مقصوده – وجواز الحذف هنا على سبيل الاقتصار ؛ إذ لا يستطيع في بعض كلامه أن يحذف ، فتذهب به فائدة كلامه ، وليس هذا مقصود المتكلم .

انظر قوله في مثال (حسب عبد الله زيدا بكرا ، وظن عمرو خالدا أخاك، ورأى عبد الله زيدا صاحبنا) فهو لا يستطيع الحذف هنا ، ولا بد له من أن يكمل كلامه ليتم به الفائدة ، فقال : (وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا ؛ أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا أو شكا ، وذكرت الأول الذي تضيف إليه ما استقر عندك ... فإنما ذكرت ... لتجعل خبر المفعول الأول يقينا أو شكا ، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين) [1] .

وأكد ذلك المقصود – حتى لا يقع الشك عند السامع من مقصود المتكلم – في مفعولي : (رأى) و(وجد) : (وإن قلت : رأيت ، فأردت : رؤية العين ، أو وجدت ، فأردت : وجدان الضالة ، فهو بمنزلة : (ضربت) ، ولكنك إنما تريد بوجدت ، وعلمت ، وبرأيت ذلك أيضا[2] . فمقصود المتكلم يتضح هنا ،

---

(١) الكتاب ١/ ٤٠ وقارن بشرح الرضي على الكافية ٣/ ٤٦٦ .
(٢) الكتاب ١/ ٤٠ .

إذا أراد بالفعل المعنى الذهني المجرد ، لا المعنى الحسي الذي في رؤية العين ، ووجدان الضالة .

هذا ، وقد رأى أحد المحدثين [1] أن النحاة لو قيدوا جواز حذف المفاعيل بما سماه البلاغيون بالحذف اقتصارا ، لكان صحيحا ، وليس فيه اشتراط الدليل على المحذوف ؛ لأن المحذوف غير منوي أصلا في ذهن المتكلم ولا مقصود .

وأخالفه الرأي في ذلك ، إذ الاقتصار يكون من عند المتكلم – لا بسبب القاعدة وما غرضه إلا إثبات معنى الفعل للفاعل دون تعرض لذكر المفعول الواحد أو غيره من الاثنين أو الثلاثة ، فالفعل هنا يصير كاللازم في إثبات المعنى للفاعل على إطلاقه .

واقتصار المتكلم يكون اختياريا ، فله أن يقتصر على الأول دون الثاني ، فيؤدى ما يريد إثباته من معنى الفعل الواقع على المفعول المذكور دونما زيادة في الفائدة عليه ، وذلك في مثل قولك : كسوت زيدا الثياب ، وأعطيت زيدا الدراهم . فلك أن تقتصر على (زيد) في الكلامين دون غيره .

وإنما جاز ذلك للمتكلم ؛ لأن الكلام قبل دخول الفعلين عليه ليس فيه إسناد ، ولا تقوم عليه فائدة ، فلا يصح أن نقول : (زيدا الثياب) ولا (زيدا الدراهم) بخلاف ما أصله الإسناد القائم على مبتدأ وخبر ، فذلك لا يجوز فيه

---

(١) هو الدكتور / طاهر سليمان حمودة – راجع كتابه : ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي / ٢٢٥ .

إلا ذكر المفعولين معا – وهذا خاص بأفعال الشك واليقين وغيرها من الأفعال الناصبة الثلاثة ، [1] كأن هذا الذكر مرتبط بما وصفه المبرد وابن السراج بما يمكن تسميته بـ (التأثير والوصول) (فالمُخاطَب والمُخاطِب في المفعول الأول سواء ، إنما الفائدة في المفعول الثاني ... وذلك مثل قولك : (علمت زيدا قائما) فالمخاطب هنا قد استفاد قيام (زيد) وليس زيد لأنه يعرف زيدا كما يعرفه الآخرون ، وكل من المُخاطَب والمُخاطِب في المفعول الأول سواء لكن الفائدة في المفعول الثاني ، كما كان في المبتدأ والخبر ، حيث الفائدة تكمن في الخبر وليس المبتدأ ، وعندما كانت هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر ، والفائدة في الخبر ، والمفعول الأول هو المبتدأ ، والمفعول الثاني الخبر ، بقي موضع الفائدة على حاله .) [2] .

أما الاختصار – والغرض راجع إلى المتكلم أيضا – فأن يكون للفعل مفعول أو أكثر ، وقد حذفه لقرينة لفظ أو حال – كما تقول : أصغيت – أى : أذني ، وأغضيت – أى : طرفي أو جَفْني . وما ذلك إلا لأن الإصغاء – وهو الميل سمعاً – للأذن ، والإغضاء وهو طرح النظر – للجفن . وتلك قرينة حال واضحة ، وقد تكون خافية كما في قول البحتري :

شجو حساده وغيظ عداه ∴ أن يرى مبصر ويسمع واع[3]

---

(١) راجع : التركيب الفعلي وأنماطه عند سيبويه / ١٣٩ وآليات تحليل الخطاب في كتاب سيبويه / ٢٦، ٢٧ .

(٢) الأصول في النحو ٢١٦/١ .

(٣) البيت من قصيدة طويلة يمدح فيها المعتز بالله ، وقبله :

كأنه يقول : يرى مبصر محاسنه ، ويسمع واع أخباره . فحذف ما أراده لما دعاه مقصوده إليه ، وقد دلت القرينة عليه [١] .

هذا ؛ وقد نَبهُوا لمواضع يجوز حذف المفعول فيها اختصارا .

أولها: بعد فعل المشيئة في مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[٢] .

وثانيها : العائد على جملة الصلة في مثل قوله تعالى : ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾[٣] .

وثالثها : العائد على جملة الصفة فى مثل قوله تعالى : ﴿ لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾[٤] .

ورابعها : العائد على المبتدأ من جملة الخبر فى مثل قوله تعالى : ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[٥] برفع (كل)[٦] فى قراءة ابن عامر. ومنه قول الشاعر :

من جهير الخطاب يضعف فضلا ∴ عند حَالَىْ تأمل واستماع ... وبعده

ومعانٍ بالنصر تترى تباعا ∴ بفتوح في الخالدين تباع

انظر : ديوانه / ٨١ .

(١) راجع في ذلك المعنى : دلائل الإعجاز / ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٢) من الآية رقم / ٩ من سورة النحل .

(٣) من الآية رقم / ٤١ من سورة الفرقان .

(٤) من الآيتين رقمى / ٤٨، ١٢٣ من سورة البقرة .

(٥) من الآية رقم / ٩٥ من سورة النساء .

(٦) أورد أبو حيان القراءة في البحر ٤/ ٣٨ غير منسوبة ، ووجها بالرفع على الابتداء وحذف العائد ، والتقدير عنده : وكلهم وعد الله [هكذا وردت] وأراه ، فإن العائد المنصوب يكون من جملة الخبر وتقديرها عليه : وكل وعده الله ، وحذف هذا العائد المنصوب ، أما ما أورده فلا عائد فيه بل هو في محل جر بالإضافة إلى المبتدأ ، فكيف يكون عائدا وهو مع المبتدأ شئ واحد . فتأمله تجد .

..... ∴ فثـوبٌ لبسـت وثـوبٌ أَجُـر[1]

وخامسها : بعد فعل العلم المسبوق بنفي ، في مثل قولك: لا أدري: أي : المسئول عنه،ومنه قوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴾[2].

وسادسها : فواصل الآيات ، ورؤوسها ، في مثـل قولـه تعـالى : ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ، وَمَا قَلَىٰ ، فَـَٔاوَىٰ ، فَهَدَىٰ ، فَأَغْنَىٰ ..... ﴾[3] و﴿ لَّا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾[4] و﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾[5] .

وقد ورد حذف المفعولين – اختصارا – عند النحاة غير ابن عصفور ، فقد أجاز حذفهما اقتصارا . أما حذف أحدهما فقد أجازوه اختصارا أو اقتصارا.

ولعل ابن عصفور أراد بالاقتصار أنك لا تعني شيئا من الكلام أكثر من وقوع مثل هذا الفعل فقط[6] . وكأنه أخذ ذلك من مفهومه كلام سيبويه : (وأما ظننت ذاك فإنما جاز السكوت عليه ؛ لأنك قد تقول : (ظننت) ، فتقتصر ،

---

(١) البيت لامريء القيس في ديوانه / ١٥٩ بنصب (ثوب) وليس شاهدنا ، بل الشاهد على رواية الرفع ، كأن التقدير : فثوب لبسته وثوب أجره ، فحذف المفعولين مع الفعلين وقد ورد البيت في الكتاب ١/ ٨٦ وأمالي ابن الشجري ١/ ١٤٠ والتذييل والتكميل ٣/ ٣٣٢ والخزانة ١/ ٣٧٣ وشرح التسهيل لناظر الجيش ٢/ ٩٢٩ .

(٢) من الآية رقم / ١٣من سورة البقرة .

(٣) من الآية رقم / ٢ من سورة الضحى ، ورؤس الآيات ٣، ٦، ٧، ٨ من نفس السورة

(٤) من الآية رقم / ٧٧ من سورة طه .

(٥) من الآية رقم / ٣ من سورة المطففين .

(٦) راجع : شرح الجمل ١/ ٢١٠ .

كما تقول : (ذهبت)، ثم تعمله في (الظن)، كما تعمل ذهبت في (الذهاب)، فذاك ههنا هو الظن ، كأنك قلت : ظننت ذاك الظن ، وكذلك (خلت) و(حسبت) [1] .

وقد سار على ذلك ابن الناظم وغيره ، مستدلين بقوله – تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾[2] وبقول أبي فراس :

ولقد ظننت بك الظنون لأن من ضَنَّ ظَنَّا [3]

---

(١) الكتاب ١/ ٤٠ ، وعلى هذا ، فقد أجاز الأخفش قياس أحسب وأزعم وأظن واخال على أعلم وأرى ، فيجوز فيها حذف المفعولين كما يجوز حذف الثاني والثالث في أعلم وأرى .
وألحق ابن مالك بتلك الأفعال (أرى) الحلمية – سماعا ، مستدلا بقوله تعالى : ﴿ إِذۡ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلٗا ﴾ الأنفال / ٤٣ راجع : الهوامع ١/١٥٩ .
وأيضاً ، فقد أجاز ابن عصفور – فيما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل :
أ – حذف مفعول وإبقاء اثنين ب – حذف مفعولين وإبقاء واحد
جـ – حذف الثلاثة
وحض بعض النحويين ذلك الحذف بالمفعول الأول ، كما في مثل : (أعلمت زيدا كبشك سمينا) إذا الفائدة لا تنعدم بحذفه . وأجاز ابن مالك حذف الثلاثة بدليل أو بغير دليل ، كما أجاز حذف الثاني والثالث اختصارا لا اقتصارا . راجع : شرح الجمل ١/ ٣١٣ وهمع الهوامع ١/ ١٥٩ وشرح التصريح ١/ ٢٦٥ .

(٢) من الآية رقم / ٢١٦، ٢٣٢ من سورة البقرة ، ومن الآية رقم/٦٦ من سورة آل عمران .

(٣) البيت في ديوانه / ٤١٧ . وهو رابع أربعة ، وقبله
يا ليت شعري ما الذي ∴ عوضت بالقربان منا ؟

وإجازة النحويين حذف المفعولين أو أحدهما – اختصارا أو اقتصار – مبنية على ما ورد في كلام العرب – وهو كثير : سواء كان أصل المفعولين المبتدأ والخبر أو غير ذلك ، ومما ورد :

بأي كتاب أم بأية سنة ∴ ترى حبهم عارا عليّ وتحسب[1]

أى : وتحسب حبهم عارا ، بدليل ما سبق في قوله: (ترى حبهم ...). فهذا على حذف المفعولين ، وأما حذف الأول – اختصارا – فمثل قول الشاعر:

كأن لم يكن بينٌ إذا كان بعده ∴ تلاق ولكن لا إخال تلاقيا[2]

كأنه يريد : لا إخال الكائن تلاقيا . فحذف الأول . ومما جاء في حذف الثاني قول عنترة :

---

(١) البيت فى هاشميات الكميت / ٥١٦ ورد في المحتسب ١/ ١٨٣ وقد استشهد به ابن جني على جواز قراءة الحسن (يورث كلالة) بكسر الراء ونصب (كلالة) على الحالية مع حذف المفعولين . قال : (يورثُ ويرِّث كلاهما منقول من ورث ، فهذا من أورث وهذا من ورث ، فورث وأورثته لو عز صدره وأوعزته ، ... وفي كلتا القراءتين هناك المفعولان محذوفان ، كأنه قال : يورث وارثه ما له ، أو يُورِّث وارثه ما له . وقد جاء حذف المفعولين جميعا . قال الكميت .. وذكر البيت وراجع شرح الجمل ٣١٠/١ والمقرب ١١٦/١ والتذييل والخزانة ٥/٤ وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٧٩ وشرح الألفية للمرادي ٣٨٨/١ والهمع ١/ ١٥٢ وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣/ ١٤٥٥ .

(٢) البيت مختلف في نسبته ، فقيل : لابن الدمينة ، وقيل : لقيس بن معاذ . ورد في التذييل وشرح الحماسة للتبريزي ٣/ ٢٩٤ وسمط اللألي / ٨٤٢ وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣/ ١٤٥٤ وهو في زيادات ديوان ابن الدمينة / ٢٠٦ .

ولقد نزلت فلا تظني غيره ∴ منى بمنزلة المُحَبِّ المُكْرَمِ [1]

كأنه قال : فلا تظني غيره واقعا ، فحذف . وكذلك قول ذي الرمة :

وأنت غريم لا أظن قضاءه ∴ ولا العَنَزِيُّ القَارِظُ الدهرَ جائيا[2]

أراد : لا أظن قضاءه جائيا هو ولا العنزي ، فحذف لدلالة (جائيا) المذكورة في آخر البيت على المحذوفة .

هذا ، وكما ورد الحذف اختصارا ، فقد جاء أيضا اقتصارا على أحدهما ، وما ذلك إلا للاهتمام والعناية بما ذكر للغرض المسبوق إليه ، وهو أمر بلاغي، ومنه قوله تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [3] فاقتصر على ذكر الثاني دون الأول[4] .

ويرى الطاهر بن عاشور أن الاقتصار في الآية ؛ لقصد التعميم ، أو تنزيلا للمتعدي منزلة اللازم ، إذا المقصود المنذر به ، ولو لم يقصد التعميم هنا لكان الانذار الواقع خاصا بالكافرين دون سواهم ممن يستوجبون البأس الشديد ، ولأهمية الثاني دون الأول جيء بنعته في الآية [5] .

---

(١) البيت في ديوانه / ١١٩ ورد في الخصائص ٢/٢١٨ والمخصص ١٢/ ٢٤٢ والخزانة ٤/ ٢١٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣١٢ والتذييل ٦/ ١٤ وأوضح المسالك ١/١٢٥ وشرح التصريح ١/ ٢٦٠ .

(٢) البيت في ديوانه / ١٣٠٧ ورد في التذييل ٣/ ١٤٧ ، ٦/ ١٦ وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣/ ١٤٥٥ والأشموني ٣/ ١١٩ .

(٣) من الآية رقم / ٢ من سورة الكهف .

(٤) راجع : الكشاف ٢/ ٣٨٠ .

(٥) راجع : التحرير والتنوير ١٥/ ٢٤٩ .

ومن ذلك أيضا ما جاز في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوۡلِيَآءَهُۥ ﴾[1]

فالتشديد في (يخوف) جعله يتعدى إلى مفعولين ، وهنا جاز أن يكون المحذوف الأول على تقدير : يخوفكم أولياءه ، وجاز أن يكون الثاني ، كأنه أراد : يخوف أولياءه شر الكفار . وأولياؤه هم المنافقون .

وجاء في قراءة ابن عباس – رضى الله عنه – (يخوفكم أولياءه) بلا حذف [2] فلعلك ترى – أيها القارئ الكريم – أن الاختصار وكذلك الاقتصار – وهو طريق من طرقه – هدف الكلام العربي ؛ إذ هو أوسع أبواب إيجازه وأشجعها ، فبه توجز العبارة ويكثف المعنى اعتمادا على إدراك المتلقي وفهمه.

وقد تحرزت العرب في مفهوم الاختصار من أن تصبح العبارة قاصرة عن آداء المعنى ، كما احترزت من سوء التركيب ، فجاءت عبارتهم وافية تامة المعنى مع الحذف ، كما كانت مع الذكر ، وقد يكون ترك الذكر أفصح من الذكر

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم – برواية حفص

(١) من الآية رقم / ١٧٥من سورة آل عمران .

(٢) راجع : جامع البيان للطبري ٢/ ٤٦٥ وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٧٧ والكشاف ١/ ٥١٢ والمحرر الوجيز ٢/ ٥٥ والدر المصون ٣/ ٦٨٥ وتفسير أبي السعود ٢/ ١٧٨ .

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، للدمياطي ، تحقيق الدكتور / شعبان محمد إسماعيل – القاهرة / ١٩٨٧م
- الأحرف السبعة ، لأبي عمرو الداني . تحقيق / عبد المهيمن طحان – دار المنارة – جدة / ١٩٩٧م .
- الاختيارين ، للأخفش الأصغر ، تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة – بيروت / ١٩٨٤م .
- ارتشاف الضرب ، لأبي حيان . تحقيق الدكتور / رجب عثمان محمد – الخانجي – القاهرة ١٩٩٨م .
- إرشاد الفحول للشوكاني ، تحقيق / أبو مصعب محمد سعيد البدري – مؤسسة الكتب الثقافية – الطبعة الرابعة ١٩٩٣م .
- أسرار العربية ، لابن الأنباري . تحقيق / محمد بهجة البيطار– دمشق / ١٩٥٧م .
- الأسس الأبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه – تأليف الدكتور / إدريس مقبول – الأردن / ٢٠٠٧م .
- الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي . راجعة وقدم له / فايز ترحيني القاهرة / ١٩٨٤م .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، لابن السيد البطليوسي – تحقيق الدكتور / حمزة النشرتي – الرياض / ١٩٧٩م .
- الأصول في النحو ، لابن السراج . تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلي – الأردن / ١٩٨٥م .
- إعراب القرآن للنحاس ، تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهد – القاهرة / ١٩٨٥م .
- الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني (طبعة ساسي المغربي) د.ت

- آليات تحليل الخطاب في كتاب سيبويه – بحث للدكتور / بشير أبريـــر – كليـــة الآداب واللغات – جامعة باجي مختار – عنابة – الجزائر – العـــددان العاشـــر والحادي عشر ٢٠١٢م .
- أمالي الزجاجي . تحقيق وشرح الأستاذ / عبـــد الســـلام هـــارون – بيـــروت / ١٩٨٧م .
- أمالي السهيلي . تحقيق الدكتور / محمد إبراهيم البنا – القاهرة/١٩٦٩ .
- الأمالي الشجرية ، لابن الشجري . بيروت . د. ت
- الأمالي ، لأبي علي القالي – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة/ ١٩٧٥م
- إملاء ما من به الرحمن ، للعكبري . دار الفكر – بيروت / ١٩٨٦م
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، للأنباري . تحقيق الشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد – القاهرة / ١٩٨٢م .
- (أنّ) أداة ربط وإظهار . للدكتور / عمر يوســـف عكاشـــة – مجلـــة أبحـــاث اليرموك – مجلد / ٢٢ عدد / ٢ .لسنة ٢٠٠٤
- الإهمال في النحو . بحث للدكتور / جهـــاد يوســـف العرجـــا – كليـــة الآداب – الجامعة الإسلامية – غزة – فلسطين / ٢٠٠٧م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام . تحقيق الأستاذ/ عبد المتعـــال الصعيدي– مكتبة محمد علي صبيح – القاهرة /١٩٨٢م
- الإيضاح العضدي ، للفارسي . تحقيق الدكتور / حسن شاذلي فرهود – القـــاهرة /١٩٦٩م .
- الإيضاح في شرح المفصل،لابن الحاجب.تحقيق الدكتور/موسى بناي العليلـــي – وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – بغداد . د . ت .
- البحـــث الـــدلالي فـــي كتـــاب ســـيبويه . تـــأليف الـــدكتورة / دلخـــوش جار الله حسين زاده مِي – دار دجلة – الأردن /٢٠٠٧ .

- البحر المحيط في التفسير ، لأبي حيان ، دار الفكر – بيروت/١٩٩٢م .
- بحوث في الاستشراق واللغة ، للدكتور / إسماعيل عمايرة – مؤسسة الرسالة – دار البشير – الطبعة الأولى / ١٩٩٦م .
- البرهان في علوم القرآن ، للزركشي . تحقيق الأستاذ / محمد أبو الفضل إبراهيم – بيروت /١٩٧٢م .
- البسيط ، لأبن أبي الربيع.تحقيق الدكتور / عياد بن عيد الثبيتي– بيروت / ١٩٨٦م .
- البغداديات (المسائل المشكلة) ، لأبي علي النحوي . دراسة وتحقيق / صلاح الدين السنكاوي – وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – بغداد / ١٩٨٣م .
- البلاغة والأسلوبية ، للدكتور / محمد عبد المطلب . مكتبة لبنان ناشرون – ١٩٩٤م
- البهجة المرضية للسيوطي . طبعة عيسى البابي الحلبي . د. ت .
- البيان والتبيين ، للحافظ ، تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون – القاهرة/ ١٩٦٠م .
- البيان في غريب إعراب القرآن ، لابن الأنباري . تحقيق الدكتور/ طه عبد الحميد طه – الهيئة العامة للكتاب – القاهرة / ١٩٨٠م .
- تاريخ آداب العرب ، للرافعي – الطبعة الأولى – ١٩٩٧م .
- التبيان في شرح الديوان ، للعكبرى . ضبطه وصححه / مصطفى السقا وآخرون مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر ١٣٥٥هـ .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، للعكبري . تحقيق ودراسة الدكتور / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين– بيروت / ١٩٨٦م .
- التحرير والتنوير – لمحمد الطاهر بن عاشور – الدار التونسية للنشر / ١٩٨٤م .

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام . تحقيق الدكتور/ السيد تقي عبد السيد – القاهرة / ١٩٨٦م .
- تذكرة النحاة ، لأبي حيان . تحقيق الدكتور / عفيف عبد الرحمن. بيروت ١٩٨٦م .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان . حققه الدكتور / حسن هنداوي دار القلم – دمشق / ١٩٩٧م .
- التركيب الفعلي وأنماطه عند سيبويه (بحث للدكتورة / دليلة مزوز – كلية الآداب واللغات – جامعة محمد خيضر – بسكرة – الجزائر) عدد١١، ١٢/ ٢٠١٢ .
- التراكيب اللغوية . تأليف الدكتور / هادي نهر . عمان – الأردن/٢٠٠٤ .
- تطورات الالزام النسقي في العربية (بحث للدكتور / فالح شبيب العجمي – مؤتة للبحوث والدراسات – مجلد /١٤ عدد/٥/١٩٩٩م
- التعليقة على كتاب سيبويه ، للفارسي ، تحقيق الدكتور/ عوض بن حمد القوزي الطبعة الأولى – القاهرة /١٩٩٠م .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدماميني – تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى – الطبعة الأولى – الرياض/١٩٨٨م .
- تفسير الجلالين (بهامش الفتوحات الإلهية) دار الفكر . د.ت.
- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم). تحقيق / عبد القادر أحمد عطا .د.ت
- التقدير وظاهرة اللفظ ، للدكتور / داود عبده – مجلة الفكر العربي – العددان / الثامن والتاسع لسنة ١٩٧٩م .
- التقرير والتحبير ، لابن أميرحاج ، دار الكتب العلمية – بيروت/١٩٨٣م.
- التكملة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان – العراق /١٩٨١م .

- التمام في تفسير أشعار هذيل ، لابن جني . تحقيق / أحمد ناجي القيسي وآخرين بغداد /١٩٦٢م .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل القواعد (شرح التسهيل لناظر الجيش) . دراسة وتحقيق الدكتور / علي فاخر وآخرين – دار السلام – القاهرة / ٢٠٠٧م .
- تهذيب اللغة ، للأزهري ، تحقيق الأستاذ / إبراهيم الإبياري – القاهرة / ١٩٦٧م .
- توضيح المقاصد والمسالك ، للمرادي . تحقيق الدكتور / عبد الرحمن علي سليمان – القاهرة / ١٩٧٦م .
- التوطئة ، لأبي علي الشلوبين . تحقيق الدكتور / يوسف أحمد المطوع – الكويت / ١٩٨١م .
- جامع البيان في تفسير القرآن ، للطبري – دار الريان – القاهرة/١٩٨٧م .
- جامع الدروس العربية . تأليف الشيخ / مصطفى الغلاييني – دار إحياء التراث العربي / ٢٠٠٤م .
- الجمل في النحو ، للخليل بن أحمد . تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة – بيروت /١٩٨٧م .
- الجمل في النحو ، للزجاجي . تحقيق الدكتور / علي توفيق الحمد ١٩٨٥م.
- الجمل المصدرة بـ (إن) و(أن) ، للمستشرق فيشر . ترجمة الدكتور / إسماعيل عمايرة – مجلة مجمع اللغة العربية الأردني– مجلد ٢٧/ ١٩٨٥م
- جمهرة أنساب العرب ، لابن حزم الأندلسي . تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون – القاهرة /١٩٦٢م .
- الجنى الداني في حروف المعاني،للمرادي.تحقيق الدكتور/فخر الدين قباوة والأستاذ / حمد نديم فاضل . دار الآفاق الجديدة – بيروت – الطبعة الثانية ١٩٨٣م .
- حاشية الخضري على ابن عقيل – القاهرة . د . ت .

- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب – مطبعة المشهد الحسيني – القاهرة . د . ت .
- حاشية يس العليمي على شرح التصريح – مكتبة عيسى البابي الحلبي . د . ت .
- الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه . تحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم مؤسسة الرسالة / ١٩٩٠م .
- حجة القراءات ، لأبي زرعة بن زنجلة . تحقيق الأستاذ / سعيد الأفغاني – بيروت ١٩٧٩م .
- الحلل في شرح أبيات الجمل ، لابن السيد البطليوسي . تحقيق الدكتور / مصطفى إمام – القاهرة / ١٩٧٩م .
- الحماسة ، لأبي تمام ، تحقيق الدكتور / عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان – السعودية / ١٩٨١م .
- خزانة الأدب ، للبغدادي . تحقيق وشرح / عبد السلام هارون – القاهرة / ١٩٨٩م .
- الخصائص ، لابن جني ، تحقيق الأستاذ / محمد علي النجار – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة / ١٩٨٦م .
- دائرة المعارف الإسلامية – تأليف الأستاذ / إبراهيم زكي خورشيد وآخرين .. طبعة أفغانستان / ١٩٣٦م .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم . تأليف الأستاذ الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة – دار الحديث – القاهرة . د.ت.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي – القاهرة / ١٣٢٨م .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي . تحقيق الأستاذ / أحمد محمد الخراط – دمشق / ١٩٨٧م .

- دلائل الإعجاز ، للجرجاني . قرأه وعلق عليه الأستاذ / محمود محمد شـــاكر – الهيئة المصرية العامة للكتاب / ٢٠٠٠م .
- ديوان الأخطل – نشره / أنطون صالحاني – بيروت / ١٩٨١م.
- ديوان الأعشى – شرحه وقدم له الأستاذ / مهدي محمد ناصر الدين – بيروت / ١٩٨٧م .
- ديوان امريء القيس . ضبطه وصححه الأستاذ / مصطفى عبد الشافي – بيروت / ١٩٨٣م .
- ديوان البحتري . بيروت / ١٩٨٧م .
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي . حققه الأستاذ / مجيد طـــراد – دار الكتـــاب العربي – ١٩٩٤م .
- ديوان حاتم الطائي . تحقيق الدكتور / عادل سليمان جمال – مكتبة الخـــانجي – القاهرة / ١٩٩٠م .
- ديوان حسان بن ثابت . تحقيق الدكتور / وليد عرفات – لندن / ١٩٧١م .
- ديوان الحطيئة برواية ابن السكيت . تحقيق الدكتور / نعمان محمد أمين طـــه – القاهرة / ١٩٨٧م .
- ديوان ابن الدمينة ، تحقيق الأستاذ / أحمد راتب النفاخ – القاهرة / ١٣٧٩هـــ .
- ديوان ذي الرمة . تحقيق الدكتور / عبد القدوس أبو صالح – دمشق / ١٩٧٣م .
- ديوان رؤبة ، عني بتصحيحه ؛ وليم بن آلورد – بغداد ١٩٠٣م .
- ديوان زهير بن أبي ســـلمى . شـــرحه وضـــبطه الأســـتاذ / علـــي فـــاعور – بيروت١٩٨٨م .

- ديوان سلامة بن جندل – صنعه / محمد بن الحسن الأحول تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة – دار الكتب العلمية / ١٩٨٧م .
- ديوان عبد الله بن الزبير الأسدي . تأليف الأستاذ / يحيى الجبوري – نشر دار الحرية – بغداد ١٩٤٧م .
- ديوان عدي بن زيد العبادي . جمعه وحققه الأستاذ / محمد جبار المعيبد دار الجمهورية – بغداد /١٩٧٥م .
- ديوان عنترة . تحقيق الأستاذ / محمد سعيد مولوي – المكتب الإسلامي دمشق / ١٩٧٠م .
- ديوان أبي فراس الحمداني – شرح الدكتور / خليل الدويهي – دار الكتاب العربي / ١٩٩٤م .
- ديوان الفرزدق – شرحه إيليا الحاوي – دار الكتاب اللبناني / ١٩٨٣م .
- ديوان القطامى . تحقيق الدكتور / إبراهيم السامرائي والدكتور / أحمد مطلوب – بغداد / ١٩٦٠م .
- ديوان كثير عزة – جمعه وشرحه الدكتور / إحسان عباس – بيروت/١٩٧١م .
- ديوان لبيد بن ربيعة . تحقيق الدكتور / إحسان عباس – وزارة الإعلام بدولة الكويت / ١٩٦٢م .
- ديوان المتنبي بشرح البرقوقي – القاهرة / ١٩٣٠م .
- ديوان النابغة – شرح وتقديم الأستاذ / عباس عبد الساتر – بيروت ١٩٨٤م.
- ديوان أبي وجزة السعدي . جمع ودراسة الأستاذ / وليد محمد السراقبي – المجمع الثقافي – الإمارات العربية المتحدة / ٢٠٠٠م .
- الذخيرة ، للقرافي . تحقيق الأستاذ / محمد حجي وآخرين – دار الغرب الإسلامي ١٩٩٤م .

- رسالة الغفران ، لأبي العلاء المعري . تحقيق الدكتور / درويش جويدي – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت / ٢٠٠٨م .
- رصف المباني ، للمالقي . تحقيق الدكتور / أحمد محمد الخراط – دار القلم دمشق / ١٩٨٥م .
- الروض الأنف ، للسهيلي ، قدم له وعلق عليه الأستاذ / طه عبد الرؤف سعد – القاهرة / ١٩٨٠م .
- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق الدكتور / شوقي ضيف – القاهرة/ ١٩٨٠م .
- سر صناعة الإعراب ، لابن جني – تحقيق الدكتور / حسن هنداوي – دمشق / ١٩٨٥م .
- سمط اللآلي ، لأبي عبيد البكري . تحقيق الأستاذ / عبد العزيز الميمني – القاهرة / ١٩٣٦م .
- شرح أبيات سيبويه ، للنحاس . تحقيق الدكتور / وهبة متولي عمر سالمة – القاهرة / ١٩٨٥م .
- شرح أبيات المغني ، للبغدادي ، تحقيق الأستاذ / عبد العزيز رباح ، والأستاذ / أحمد يوسف دقاق – دمشق / ١٩٧٨م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (بهامشه حاشية الصبان) دار إحياء الكتب العربية . د . ت .
- شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم . تحقيق الدكتور / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد – بيروت . د . ت .
- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن السيد ، والدكتور / محمد بدوي المختون – القاهرة / ١٩٩٠م .
- شرح التسهيل للمرادي ، تحقيق ودراسة الأستاذ / محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد – مكتبة الإيمان – المنصورة / ٢٠٠٦م .

- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري – طبعة عيسى البابي الحلبى – مصر د . ت .
- شرح الجمل ، لابن بابشاذ . تحقيق الدكتور / حسين علي السعدي (رسالة) جامعة بغداد – كلية الآداب / ٢٠٠٣م .
- شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف (رسالة) تحقيق الدكتورة / سلوى محمد عمر عرب – جامعة أم القرى – ١٤١٩هـ .
- شرح حماسة أبي تمام ، للأعلم الشنتمري . تحقيق الدكتور / على المفضل حمودان – دبي – مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث / ١٩٩٢م .
- شرح الشاطبية (الوافي في شرح الشاطبية) تأليف الشيخ / عبد الفتاح القاضي – مكتبة السوادي – جدة / ١٩٩٩م .
- شرح شذور الذهب ، لابن هشام . تحقيق الشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد القاهرة / ١٩٦٥م .
- شرح شواهد الكتاب للأعلم (بهامش الكتاب) المطبعة الأميرية ببولاق / ١٣١٦هـ .
- شرح شواهد المغني ، للسيوطي – القاهرة د . ت .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تحقيق الشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد – القاهرة / ١٩٦٤م .
- شرح القصائد السبع الطوال ، لابن الأنباري . تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون – القاهرة / ١٩٦٣م .
- شرح القصائد العشر ، للتبريزي ، المطبعة المنيرية – القاهرة /
- شرح الكافية ، للرضي . دار الكتب العلمية – بيروت / ١٩٨٥م .
- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك . تحقيق الدكتور / عبد المنعم أحمد هريدي – مكة المكرمة . د . ت .

- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، تحقيق الدكتور / رمضان عبد التواب وآخرين (أجزاء مختلفة) .
- شرح اللمع ، لابن برهان العكبري ، حققه الدكتور / فائز فارس / ١٩٨٤م
- شرح مشكلات الحماسة (التنبيه على شرح مشكلات الحماسة) لابن جني . تحقيق الدكتور / حسن هنداوي – الكويت / ١٤٣٠هـ .
- شرح المفصل ، لابن يعيش . عالم الكتب – بيروت . د . ت .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير ، للشلوبين . تحقيق الدكتور / تركي بن سهو العتيبي – مكتبة الرشد – الرياض / ١٩٩٣م .
- شرح المقرب ، لابن عصفور . تأليف الدكتور / علي فاخر – مطبعة السعادة – القاهرة / ١٩٩٠م .
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك / ١٣٠١هـ .
- شرح الواحدي على ديوان المتنبي – طبعة برلين / ١٨٦١م .
- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، بيروت . د . ت .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك ، تحقيق الأستاذ / محمد فؤاد عبد الباقي . عالم الكتب – بيروت / ١٩٨٣م
- الصاحبي ، لابن فارس . تحقيق الأستاذ / السيد أحمد صقر – القاهرة ١٩٧٧م
- صحيح البخاري ، بشرح ابن حجر (فتح الباري) – دار الريان للتراث – القاهرة / ١٩٨٦م .
- صحيح مسلم بشرح النووي – القاهرة د . ت .
- ضرائر الشعر ، لابن عصفور – تحقيق الأستاذ / السيد إبراهيم محمد – دار الأندلس – القاهرة / ١٩٨٢م .
- الطرائف الأدبية ، للجرجاني . صححه وخرجه الأستاذ / عبد العزيز الميمني – بيروت / ١٩٣٤م .

- طوق الحمامة ، لابن حزم الأندلسي – مكتبة عرفة – دمشق ١٣٤٩هـ
- ظاهرة التآخي في اللغة العربية ، للدكتورة / فاطمة عبد الرحمن – جامعة أم القرى /٢٠٠٠م .
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي . تأليف الدكتور / طاهر سليمان حمودة – الإسكندرية ١٩٩٨م .
- الظواهر اللغوية غير المطردة في شعر ذي الرمة . تأليف الدكتور / إبراهيم خليل– الجامعة الأردنية (مجلة جامعة البعث – مجلد / ٢٥ – عدد ١) ٢٠٠٣م .
- الظواهر اللغوية في التراث النحوي . تأليف الدكتور / علي أبو المكارم– القاهرة / ١٩٦٨م .
- عمدة الحافظ وعدة اللافظ ،لابن مالك . تحقيق الدكتور / عدنان الدوري – بغداد ١٩٧٧م .
- عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لابن مالك . تحقيق الدكتور / عبد المنعم أحمد هريدي الطبعة الأولى . د . ت .
- العمدة ، لابن رشيق القيرواني – القاهرة / ١٩٥٧م .
- العوامل المائة ، للجرجاني ، دار المنهاج – جدة / ١٤٣٠هـ .
- عيوب اللسان واللهجات المذمومة ، تأليف الدكتور / رشيد العبيدي – مجلة المجمع العلمي العراقي – مج٠لد / ٣٦ جزء / ١٩٨٥/٣م .
- الغرة ، لابن الدهان ، دراسة وتحقيق الدكتور / فريد بن عبد العزيز الزامل – كلية اللغة العربية بالرياض – جامعة الإمام محمد بن مسعود/ ١٤٣١هـ .
- الغريب المصنف ، لأبي عبيد القاسم بن سلام . تحقيق الدكتور / محمد المختار العبيدي– المجمع التونسي للعلوم والآداب / ١٩٩٦م .
- الفسر الكبير (شرح ابن جني على ديوان المتنبي) حققه الدكتور / رضا رجب – دار الينابيع – دمشق / ٢٠٠٤م .

- فصول في فقه العربية – تأليف الدكتور / رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي – القاهرة / ١٩٨٧م .
- فقه العربية المقارن – تأليف الدكتور / رمزي البعلبكي – دار العلم للملايين / ١٩٩٩م .
- فقه اللغة المقارن . تأليف الدكتور / إبراهيم السامرائي – دار العلم للملايين – بيروت / ١٩٨٣م .
- في التطور اللغوي – تأليف الدكتور / عبد الصبور شاهين – مؤسسة الرسالة ١٩٨٥م .
- فى اللهجات العربية ، تأليف الدكتور / إبراهيم أنيس – القاهرة / ١٩٦٥م
- في النحو العربي نقد وتوجيه . تأليف الدكتور / مهدي المخزومي – دار الراشد العربي بيروت / ١٩٨٦م .
- القوافي ، للتنوخي . تحقيق الدكتور / عوني عبد الرؤوف – القاهرة/ ١٩٧٨م .
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ، لابن أبي الربيع . تحقيق ودراسة الدكتور / فيصل الحفيان – مكتبة الرشد – الرياض / ٢٠٠١م .
- الكامل في اللغة والأدب ، للمبرد . عارضه بأصوله وعلق عليه الأستاذ/ محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية – بيروت / ٢٠٠٨م .
- الكتاب لسيبويه (بولاق) ١٣١٦م .
- الكتاب لسيبويه . تحقيق الأستاذ / عبد السلام محمد هارون – الخانجي– القاهرة /١٩٨٨م .
- الكشاف ، للزمخشري – دار الريان / ١٩٨٧م .
- اللامات ، للزجاجي ، تحقيق الدكتور / مازن المبارك – دمشق ١٩٦٩م.

- اللباب في علل البناء والإعراب ، للعكبري ، تحقيق الأستاذ / غازي مختار طليمات ، والدكتور / عبد الإله نبهان – مطبوعات مركز جمعة الماجد – دبي / ٢٠٠١م .
- لسان العرب ، لابن منظور – دار صادر – بيروت / ٢٠٠٣م .
- اللغة – فندريس . ترجمة الأستاذين / عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص – القاهرة / ١٩٥٠م .
- اللمع في العربية ، لابن جني . تحقيق الدكتور / حسين محمد شرف – القاهرة / ١٩٧٩م .
- اللهجات العربية نشأة وتطورا – تأليف الدكتور / عبد الغفار هلال – مكتبة وهبة – القاهرة / ١٩٩٣م .
- اللهجات العربية في التراث . تأليف الدكتور / أحمد علم الدين الجندي– الدار العربية للكتاب / ١٩٨٣م .
- المؤتلف والمختلف ، للآمدي . تحقيق الأستاذ / عبد الستار أحمد فراج– ١٩٦١م .
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ، لابن جني – مطبعة الترقي – دمشق / ١٣٤٨هـ .
- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة . تحقيق الأستاذ / فؤاد سزكين – القاهرة/١٩٥٤م .
- مجالس ثعلب . شرح وتحقيق الأستاذ / عبد السلام محمد هارون – دار المعارف – القاهرة / ١٩٨٧م .
- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني – أعداد مختلفة .
- مجمع الأمثال ، للميداني . تحقيق الأستاذ / محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة / ١٩٧٩م .
- مجمع الأمثال ، للميداني . تحقيق الدكتور / جان عبد الله توما – دار صادر بيروت / ٢٠٠٢م .

- مجمع البيان للطبرسي – دار العلوم للتحقيق / ٢٠٠٥ .
- المحتسب ، لابن جني . تحقيق الأستاذ / علي النجدي ناصف والدكتور / عبد الفتاح شلبي – القاهرة / ١٩٦٩م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية الأندلسي – تحقيق الأستاذ / الرحالة الفاروق ، وآخرين – مطبوعات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – دولة قطر – ٢٠٠٧م .
- المخصص ، لابن سيده الأندلسي . دار الفكر – بيروت / ١٩٧٨م .
- مدخل إلى دراسة الجملة العربية . تأليف الدكتور / محمود أحمد نحلة– دار النهضة العربية / ١٩٨٨م .
- المذكر والمؤنث ، لابن الأنبارى ، تحقيق الأستاذ الدكتور / محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة / ١٩٨١م .
- المذكر والمؤنث لابن الأنباري – تحقيق الأستاذ / الشربينى شريدة – دار الحديث – القاهرة / ٢٠٠٧م .
- المذكر والمؤنث للفراء – تحقيق الدكتور / رمضان عبد التواب – القاهرة / ١٩٧٥م .
- المزهر في علوم اللغة ، للسيوطي . شرحه وضبطه الأستاذ / محمد أحمد جاد المولى ، وآخرون – بيروت / ١٩٨٦م .
- المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي – تحقيق الدكتور / محمد الشاطر أحمد محمد – القاهرة / ١٩٨٥م .
- المسائل الحلبيات ، لأبي على الفارسي – تحقيق الدكتور / حسن هنداوي – دار القلم – دمشق / ١٩٨٧م .
- المسائل السفرية ، لابن هشام ، تحقيق الدكتور / حاتم الضامن – مؤسسة الرسالة /

- المسائل الشيرازيات ، لأبي علي الفارسي . تحقيق الدكتور / علي جابر المنصوري – القاهرة / ١٩٧٦م .
- المسائل الشيرازيات ، لأبي علي الفارسي . تحقيق الدكتور / حسن هنداوي – دار كنوز إشبيليا / ٢٠٠٤م .
- المسائل العسكريات (أو المسائل العسكرية) لأبي علي الفارسي . تحقيق الدكتور / محمد الشاطر أحمد محمد – القاهرة / ١٩٨٢م .
- المسائل المنثورة ، لأبي علي الفارسي – تحقيق الأستاذ / مصطفى الحدري – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . د . ت
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل . تحقيق الدكتور / محمد كامل بركات دار المدني .
- مصطلح الكلام (موسوعة مصطلحات علم الكلام) تأليف الأستاذ / سميح دغيم مكتبة لبنان – ناشرون / الطبعة الأولى / ١٩٩٨م .
- معاني القرآن للأخفش . تحقيق الدكتورة / هدى محمود قراعة – القاهرة / ١٩٩٠م .
- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج – تحقيق الدكتور / عبد الجليل عبده شلبي – عالم الكتب – بيروت – ١٩٨٨م .
- معاني القرآن للفراء . تحقيق الأستاذ / أحمد يوسف نجاتي وآخرين – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة / ١٩٨٠م .
- معجز أحمد ، لأبي العلاء . تحقيق ودراسة الدكتور / عبد المجيد دياب – دار المعارف – الطبعة الثانية . د . ت .
- معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية . تأليف الأستاذ / محمد محمد حسن شراب دار المأمون للتراث – دمشق – الطبعة الأولى / ١٩٩٠م .
- المعجم المفصل في النحو العربي – تأليف الدكتورة / عزيزة فوال بابتي – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى / ١٩٩٢م .

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري . تحقيق الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت / ٢٠٠٥ .
- مفتاح العلوم ، للسكاكي . ضبطه وكتب هوامشه الأستاذ / نعيم زرزور دار الكتب العلمية – بيروت . د . ت .
- المفصل في علم العربية ، للزمخشري – بيروت . د . ت .
- المقاصد النحوية ، للعينى ، تحقيق الأستاذ / محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت .
- المقاصد النحوية ، للعيني (على هامش خزانة الأدب) طبعة بولاق . د.ت
- المقتصد في شرح الإيضاح ، للجرجاني . تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان بغداد / ١٩٨٢م .
- المقتضب ، للمبرد . تحقيق الأستاذ الدكتور / محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة / ١٩٩٤م .
- المقدمة الجزولية في النحو ، لأبي موسى الجزولي . تحقيق الدكتور / شعبان عبد الوهاب محمد . راجعة الدكتور / حامد أحمد نيل، والدكتور / فتحي محمد أحمد جمعة – القاهرة / ١٩٨٨م .
- مقدمة ابن خلدون . طبعة باريس / ١٨٨٥م .
- المقرب ، لابن عصفور . تحقيق / أحمد عبد الستار الجواري ،وعبد الله الجبوري – بغداد – الطبعة الأولى / ١٩٧٢م .
- الملخص في القوانين ، لابن أبي الربيع . تحقيق ودراسة / على بن سلطان الحكمي / ١٩٨٥م .
- منهج الأخفش في الدراسة النحوية . تأليف الأستاذ / عيد الأمير محمد أمين الورد مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بغداد / ١٩٧٥م .
- منهج سيبويه في التقويم النحوي – تأليف الدكتور / محمد كاظم البكاء – دار الشئون الثقافية العامة – بغداد / ١٩٨٩م .

- موسوعة القبائل العربية – تأليف الأستاذ / محمد سليمان الطيب – دار الفكر العربي – ١٩٩٦– ١٩٩٨م .
- الموشح ، للمرزباني تحقيق الأستاذ / محمد علي البجاوي – القاهرة . د.ت
- نتائج الفكر ، للسهيلي . تحقيق الدكتور / محمد إبراهيم البنا – دار الرياض للنشر والتوزيع – مكة المكرمة / ١٩٨٤م .
- النحو الوافي – تأليف الأستاذ / عباس حسن – دار المعارف – القاهرة – الطبعة التاسعة . د . ت .
- النشر في القراءات العشر ، لابن الجزرى . أشرف على تصحيحه الأستاذ محمد علي الضباع – القاهرة . د . ت .
- نظرية النحو العربى – تأليف الدكتور / نهاد الموسى – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت / ١٩٨٠م .
- النفي اللغوي بين الدلالة والتركيب في ضوء علم اللغة المعاصر (ماجستير) – اليرموك / ١٩٨٤م .
- النهاية في شرح الكفاية ، لابن الخباز . تحقيق الدكتور / عبد الجليل محمد عبد الجليل (دكتوراه) – كلية اللغة العربية بالقاهرة/١٩٩٠م .
- النهاية في شرح الكفاية ، لابن الخباز . (من باب نعم وبئس – إلى باب المفعول المطلق) رسالة . تحقيق ودراسة الأستاذ/ ياسر حميد الجعيد.د.ت.
- النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز . (ماجستير) تحقيق ودراسة الأستاذ / عبد الله عمر حاج إبراهيم – أم القرى – مكة / ١٩٩٢م .
- النوادر في اللغة ، لأبي زيد الأنصاري . تحقيق ودراسة الدكتور/ محمد عبد القادر أحمد – دار الشروق – بيروت – الطبعة الأولى – ١٩٨١م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي . تحقيق الأستاذ/ أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى / ١٩٩٨م .

- الوساطة بين المتنبي وخصومه ، للقاضي الجرجاني . تحقيق الأستاذين / محمد علي البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة / ١٩٤١م .